

جامعة محمد بوضياف - المسيلة



الرقم التسلسلي:
رقم التسجيل: D.CF/3C/01/19

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية
المستدامة في ظل تكنولوجيا الإنتاج الأنظف
-دراسة حالة مؤسسة لافارج المسيلة-

إشراف الأساتذة:

-أ.د/ بوبعاية حسان

- أ.د/ مخوخ رزيقة

إعداد الطالبة:

-نعمي حدة

العام الجامعي 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

في البداية نحمد الله تعالى على إعانتة لنا في إنجاز هذا العمل، وأنار لنا سبل العلم والمعرفة.
أتوجه بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في مساعدتي لإكمال هذا العمل وأخص بالذكر المشرف:
الأستاذ الدكتور بوبعاية حسان، وكذلك إلى المشرفة المساعدة الدكتورة: مخوخ رزيقة، على
متابعتهما الحثيثة لهذا العمل.

كما أشكر كل الأساتذة والإداريين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وأخص
بالذكر قسم العلوم التجارية بجامعة المسيلة دون استثناء.

وأختم بالشكر الخاص للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة المحترمة.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى زوجي سندي ومعيني الرئيسي في إنجاز هذا العمل، حيث كان له الفضل الكبير في تحفيزي لإكمال الأطروحة.

إلى أبي الغالي وأمي الغالية وإلى كل أفراد عائلتي و إلى كل الأصدقاء.

المخلص

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أدوات التمويل التي تفضلها الدول سواء النامية أو المتقدمة، حيث تسعى هذه الدول إلى استقطاب أكبر حجم من التدفقات من الاستثمارات إليها، إذ أن هذا الأخير بإدخاله لتكنولوجيات المتقدمة عزز من أهميته كما ساعد العديد من الدول في تحقيق التنمية المستدامة وتطور إقتصاداتها، والجزائر واحدة من هذه الدول تسعى لتحقيق التنمية من خلال محاولاتها العديدة والمتواصلة في جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك بالسياسات الاقتصادية و التحفيزات والإعفاءات الممنوحة للمستثمر الأجنبي.

لذلك هدفت دراستنا إلى إبراز هذا الدور من خلال الدراسة الميدانية في مؤسسة لافارج للاسمنت بولاية المسيلة، حيث تم تصميم استبانة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة المتمثلة في العمال الإداريين في المؤسسة وبعد تحليل البيانات ببرنامج SPSS ومن خلال مختلف المؤشرات الإحصائية، توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة باعتبارها مستثمرا أجنبيا حققت تنمية مستدامة بتطبيقها لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف في نشاطها. و بصفة عامة فالجزائر لم تصل إلى هدفها في تحقيق تنمية مستدامة وذلك لضعف التدفقات الواردة بسبب عدم ملائمة مناخها الاستثماري ووجود عراقيل أضعفت حجم هذه التدفقات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، نظام الإدارة البيئية التنمية المستدامة. مؤسسة لافارج هلسيم.

Summary:

Foreign direct investment is one of the most important financing tools preferred by countries, whether developing or developed, as these countries seek to attract the largest volume of flows of investments to them, as the latter by introducing advanced technologies has enhanced its importance and helped many countries achieve sustainable development and the development of their economies, and Algeria is one of these countries seeking to achieve development through its many and continuous attempts to attract foreign investments through economic policies, incentives and exemptions granted to foreign investors.

Our study aimed to highlight this role through the field study at Lafarge Cement Corporation in the Wilayat of Messila, where a questionnaire was designed to collect data from the members of the study sample represented by administrative workers in the institution and after analyzing the data in the SPSS program and through various statistical indicators, the study concluded that the institution as a foreign investor achieved sustainable development by applying cleaner production technology in its activity. In general, Algeria has not reached its goal of achieving sustainable development due to the weakness of inflows due to the inadequacy of its investment climate and the presence of obstacles that weakened the volume of these flows.

Keywords: Foreign direct investment, cleaner production technology, environmental management system and sustainable development.

الفهرس

| الصفحة | الموضوع |
|---|---|
| | الشكر والتقدير |
| | الإهداء |
| | الملخص |
| I | الفهرس |
| IV | قائمة الأشكال |
| V | قائمة الجداول |
| أ | مقدمة عامة |
| الفصل الأول : مدخل حول متغيرات الدراسة | |
| 02 | تمهيد |
| 03 | المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 03 | المطلب الأول: تعريفات حول الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 06 | المطلب الثاني : دوافع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 09 | المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 11 | المبحث الثاني : تكنولوجيا الإنتاج الأنظف |
| 11 | المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا الإنتاج الأنظف وفوائد تطبيقها |
| 14 | المطلب الثاني : معوقات تطبيق منهج الإنتاج الأنظف |
| 16 | المطلب الثالث: مراحل تطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف |
| 19 | المبحث الثالث : مدخل إلى التنمية المستدامة |
| 19 | المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة ومفهومها |
| 23 | المطلب الثاني : أهداف وخصائص التنمية المستدامة |
| 26 | المطلب الثالث: أبعاد و مؤشرات التنمية المستدامة |

| | |
|--|---|
| 36 | المبحث الرابع : تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا النظيفة على التنمية المستدامة |
| 36 | المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات في تحقيق التنمية المستدامة |
| 46 | المطلب الثاني : تكامل نظام الإدارة البيئية مع تكنولوجيا الإنتاج الأنظف |
| 55 | المطلب الثالث: أثر استخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف ونظام الإدارة البيئية على أبعاد التنمية المستدامة |
| 57 | خلاصة |
| الفصل الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وقياس أثره على التنمية | |
| 60 | تمهيد |
| 61 | المبحث الأول : تحليل المناخ الاستثماري والعراقيل التي تواجهه في الجزائر |
| 61 | المطلب الأول: تحليل المناخ الاستثماري في الجزائر |
| 72 | المطلب الثاني : العراقيل التي تواجه واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائري |
| 75 | المبحث الثاني:الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر وواقع هذه الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 |
| 75 | المطلب الأول:الإطار التشريعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة |
| 84 | المطلب الثاني: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(2000-2020). |
| 85 | المطلب الثالث: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وأهم الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة في الجزائر وأهم الشركات المستثمرة في الجزائر |
| 88 | المبحث الثالث: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية |
| 88 | المطلب الأول: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستدامة الاقتصادية في الجزائر |
| 93 | المطلب الثاني : قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستدامة الاجتماعية في الجزائر |
| 97 | المطلب الثالث: قياس الاستدامة البيئية |
| 101 | المطلب الرابع: واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة(2015-2019) |

| | |
|--|---|
| 103 | خلاصة |
| الفصل الثالث: قياس التنمية المستدامة في مؤسسة لافارج المسيلة | |
| 105 | تمهيد |
| 106 | المبحث الأول : تقديم مؤسسة لافارج هولسيم والإطار المنهجي في الدراسة |
| 107 | المطلب الأول: تقديم عام للمؤسسة الصناعية لافارج بحمام الضلعة |
| 112 | المطلب الثاني : الإطار المنهجي للدراسة الميدانية |
| 116 | المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة |
| 123 | المبحث الثاني : نتائج التحليل الإحصائي |
| 124 | المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية و الوظيفية |
| 126 | المطلب الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي لمجالات الدراسة |
| 135 | المبحث الثالث : اختبار فرضيات الدراسة |
| 135 | المطلب الأول : اختبار التوزيع الطبيعي |
| 140 | المطلب الثاني : اختبار فرضيات الدراسة |
| 149 | خلاصة |
| | الخاتمة |
| | قائمة المراجع |
| | الملاحق |

قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|--|-----------|
| 06 | ملخص لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر | 01-01 |
| 13 | تكنولوجيا الإنتاج الأنظف | 02-01 |
| 18 | مجالات تطبيق الإنتاج الأنظف بهدف حماية البيئة | 03-01 |
| 20 | التسلسل التاريخي لبروز فكرة التنمية المستدامة | 04-01 |
| 26 | أهداف التنمية المستدامة | 05-01 |
| 31 | الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة | 06-01 |
| 45 | هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية | 07-01 |
| 52 | نموذج نظام الإدارة البيئية حسب مواصفات (ISO14001) | 08-01 |
| 54 | تكامل تكنولوجيا الإنتاج الأنظف مع نظام الإدارة البيئية | 09-01 |
| 94 | مؤشر مدركات الفساد CPI وهذا للفترة من 2014 إلى 2022 | 01-02 |
| 96 | مؤشر الجودة التنظيمية للفترة 1996-2021 | 02-02 |
| 97 | مؤشر جودة التشريعات للفترة 2014-2021 | 03-02 |
| 99 | قيمة مؤشر الاستقرار السياسي للفترة (2010-2021) | 04-02 |
| 107 | موقع شركة لافارج بالمسيلة | 01-03 |
| 111 | الهيكل التنظيمي لشركة الإسمنت لافارج حمام الضلعة | 02-03 |

قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|------------|---|--------|
| 01-02 | حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة 2000-2001 | 69 |
| 02-02 | أهم الدول المستثمرة في الجزائر (الفترة مابين 2015-2019) | 71 |
| 03-02 | أهم الشركات المستثمرة في الجزائر للفترة (2015-2019) | 72 |
| 04-02 | إجمالي الناتج المحلي للفترة 2000-2020 | 74 |
| 05-02 | نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2020 | 75 |
| 06-02 | معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للفترة 2000-2020 | 77 |
| 07-02 | معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2020 | 78 |
| 08-02 | معدلات الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2020 | 80 |
| 09-02 | المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال | 91 |
| 10-02 | مؤشر مدركات الفساد CPI وهذا للفترة من 2014 إلى 2022 | 94 |
| 11-02 | مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر للفترة (2010-2021) | 98 |
| 01-03 | النطاق الجغرافي المتوازن لمجموعة لافارج هولسيم في مختلف الأسواق العالمية | 106 |
| 02-03 | الاستثمارات الموزعة، المسترجعة والصالحة للتحويل | 114 |
| 03-03 | معاملات الارتباط بين درجات عبارات محور مبدأ السياسة والالتزام مع الدرجة الكلية للمحور | 117 |
| 04-03 | معاملات الارتباط بين درجات عبارات محور التخطيط مع الدرجة الكلية للمحور | 118 |
| 05-03 | معاملات الارتباط بين درجات عبارات محور مبدأ التنفيذ والتشغيل مع الدرجة الكلية للمحور | 119 |
| 06-03 | معاملات الارتباط بين درجات عبارات محور مبدأ الفحص والعمل التصحيحي مع الدرجة الكلية للمحور | 120 |
| 07-03 | معاملات الارتباط بين درجات عبارات محور مبدأ المراجعة الإدارية مع الدرجة الكلية للمحور | 121 |

| | | |
|-----|--|-------|
| 122 | معامل الثبات لمحاول الاستمارة (ألفا كرونباخ) | 08-03 |
| 123 | الحدود الدنيا والعليا لمقياس " ليكرت الخماسي " | 09-03 |
| 124 | المتوسطات المرجحة للأبعاد والمتغيرات | 10-03 |
| 124 | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس | 11-03 |
| 125 | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي | 12-03 |
| 125 | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي | 13-03 |
| 125 | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية | 14-03 |
| 126 | استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس محور مبدأ السياسة والالتزام | 15-03 |
| 128 | استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس محور التخطيط | 16-03 |
| 129 | استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس مبدأ التنفيذ والتشغيل | 17-03 |
| 132 | استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس محور مبدأ الفحص والعمل التصحيحي | 18-03 |
| 133 | استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس محور مبدأ المراجعة الإدارية | 19-03 |
| 134 | المتوسط الحسابي والانحراف لمعياري لمحاول الدراسة | 20-03 |
| 135 | نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاول الدراسة تبعا لمتغير الجنس | 21-03 |
| 136 | نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاول الدراسة تبعا لمتغير المستوى التعليمي | 22-03 |
| 137 | نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاول الدراسة تبعا لمتغير المركز الوظيفي | 23-03 |
| 138 | نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاول الدراسة تبعا لمتغير الخبرة المهنية | 24-03 |
| 139 | نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاول الدراسة تبعا للخبرة | 25-03 |
| 140 | نتائج اختبار كروسكال وليس | 26-03 |
| 141 | نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA للمستوى التعليمي نحو المحورين الرابع والخامس | 27-03 |
| 142 | نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA للمركز الوظيفي نحو المحاور الأول والثاني والثالث | 28-03 |
| 143 | نتائج اختبار كروسكال وليس | 29-03 |
| 143 | نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA للخبرة المهنية نحو المحور الثاني | 30-03 |
| 144 | نتائج اختبار كروسكال وليس | 31-03 |
| 145 | نتائج اختبار one simple T test لقياس توافر تكنولوجيا الإنتاج الأنظف | 32-03 |

| | | |
|-----|---|-------|
| 145 | نتائج اختبار one simple T test لقياس تطبيق مبدأ السياسة والالتزام | 33-03 |
| 146 | نتائج اختبار one simple T test لقياس تطبيق مبدأ التخطيط | 34-03 |
| 147 | نتائج اختبار one simple T test لقياس تطبيق مبدأ التنفيذ والتشغيل | 35-03 |
| 147 | نتائج اختبار one simple T test لقياس تطبيق مبدأ الفحص والعمل التصحيحي | 36-03 |
| 148 | نتائج اختبار one simple T test لقياس تطبيق مبدأ المراجعة الإدارية | 37-03 |
| 151 | مصادر التلوث في مؤسسة لافارج وطرق التخلص منها | 38-03 |

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تسعى الدول وخاصة النامية في العقدین الأخيرین إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك بغية التصدي للعديد من التحديات التي تعيق استدامتها. فقد كان للاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في جهود تنمية الاقتصاد في البلد المستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر. حيث اتسم الوقت الراهن باحتدام التنافس بين الدول المتقدمة والدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر الوسيلة الأكثر تفضيلا لدى هذه الدول لتمويل اقتصادها وفي دفع عجلة التنمية على غرار الوسائل أو البدائل الأخرى كالقروض الخارجية والإعانات وغيرها من الوسائل، التي تؤدي إلى التبعية.

فيعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة فعالة في بلوغ هدف التنمية المستدامة من خلال تأثيره على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وكذلك البيئية، عن طريق دور الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق التنمية وذلك بإدخالها للتكنولوجيات الحديثة والنظيفة ومواكبتها للتطورات الرهنة التي تدعو لمراعاة البيئة في النشاط الاقتصادي فهو أكبر هدف تسعى هذه الدول إليه، وذلك بإتباعها لعدة طرق منها التحفيزات والإعفاءات إضافة إلى تهيئة مناخ استثماري يسهل العمل الاستثماري.

والجزائر واحدة من أكثر الدول الساعية إلى جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية المستدامة، ومنه فإننا في هذا البحث سنتطرق إلى دراسة أثر هذا الأخير على التنمية المستدامة في الجزائر في ظل استخدام التكنولوجيات النظيفة وذلك على مستوى الاقتصاد الوطني وأيضاً على مستوى شركة الاسمنت لافارج بالمسيلة، محاولين إبراز دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

2- إشكالية الدراسة

يكتسب موضوع التنمية المستدامة والاستثمارات الأجنبية أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي الراهن، وذلك للدور الفعال الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية في إزالة الاختلالات التي تعاني منها إقتصادات الدول من خلال تحقيق التنمية المستدامة، ومن هنا تتجلى معالم إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهری التالي :

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر في ظل استخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف وذلك على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى مؤسسة لافارج للاسمنت بالمسيلة؟

وينطوي هذا السؤال الجوهرى على أسئلة فرعية تتمثل في:

أولاً: ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر؟

ثانياً: ما مدى تحقيق شركة لافارج لتنمية مستدامة من خلال تبنيها لنظام الإدارة البيئية الذي يعزز استخدام تكنولوجيات الإنتاج الأنظف و ما هي ايجابيات تطبيقه في المؤسسة؟

3- فرضيات الدراسة:

أولاً: يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر؛

ثانياً: تحقق شركة لافارج هولسيم تنمية مستدامة من خلال تبنيها لنظام الإدارة البيئية الذي يعزز استخدام تكنولوجيات الإنتاج الأنظف؛

4- أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في معرفة ماهية الاستثمار الأجنبي في الجزائر و دوره في دفع عجلة التنمية كونه أداة تمويل مهمة تفضلها أغلبية الدول وذلك في ظل ندرة الموارد، ودوره في نقل وتحويل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة إلى الدول المضيئة. منها تكنولوجيا الإنتاج الأنظف التي أبرزت دورها الفعال في هذا المجال، حيث ساهمت في علاج العديد من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات من تلوث و انبعاثات حرارية وغازية في مختلف القطاعات.

كذلك تكمن هذه الأهمية في إبراز دور شركة لافارج للاسمنت بالمسيلة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيقها لنظام الإدارة البيئية الذي يعزز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف و محاولة إظهار ايجابيات تطبيقه داخل المؤسسة.

5- أهداف الدراسة

من خلال هذا البحث نحاول إبراز مجموعة من الأهداف منها:

- الإجابة على الإشكاليات المطروحة ومحاولة اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة وذلك من خلال:

-تحديد المفاهيم الأساسية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر و تكنولوجيا الإنتاج الأنظف و التنمية المستدامة؛

-إبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في بلوغ التنمية المستدامة(الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة الاجتماعية، الاستدامة البيئية)؛

-محاولة إبراز أهمية شركة لافارج هولسيم اسمنت بصفقتها مستثمرا أجنبيا(شركة متعددة الجنسيات) في تحقيق تنمية مستدامة في المنطقة من خلال معرفة مدى تبنيتها لتكنولوجيات الإنتاج الأنظف في المؤسسة.

6- أسباب اختيار موضوع الدراسة

كانت هناك أسباب دفعتنا لاختيار هذا المحتوى والبحث فيه تمثلت في:

-كون موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المحاور العريضة في تخصص المالية والتجارة الدولية.

-الميول الشخصي للموضوع حيث قد سبق لي البحث في موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مذكرات تخرجي السابقة.

7-حدود الدراسة

حدود الدراسة المكانية و الزمانية اقتصرت على:

1- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على حدود الاقتصاد الوطني و على مستوى مؤسسة لافارج هولسيم بالجزائر.

2- الحدود الزمانية: مدة 3 أشهر في مؤسسة لافارج من مارس 2021 إلى شهر ماي 2021.

8- منهج وأدوات الدراسة

اعتمدنا في دراستنا في عرض وتحليل المفاهيم والمعلومات الخاصة بمتغيرات الدراسة على المنهج الوصفي، اعتمادا على منهج دراسة الحالة من اجل تحليل البيانات المتحصل عليها ميدانيا وبعدها تفسيرها واستخلاص نتائجها.

فاستخدمنا المسح المكتبي في الأجزاء النظرية للبحث، وذلك من خلال الكتب العربية والأجنبية، إضافة إلى ما تناولته الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، من أطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير ومقالات في مجلات محكمة وملتقيات دولية ووطنية وعلى مواقع ذات ثقة .

أسقطنا الدراسة في الجانب التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية التي جمعت البيانات والمعلومات من مصادرها الأولى في ميدان العمل للمؤسسة المدروسة من خلال إنشاء استبيان تضمن محاور البحث، إضافة إلى المقابلة مع بعض مديري الإدارات بالمؤسسة محل الدراسة وإطارات لهم علاقة بموضوع الدراسة. واستخدام البرامج التطبيقية الكمية المتمثلة في برنامج .spss

9- الدراسات السابقة

تطرقنا العديد من البحوث السابقة لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف ودوره في التنمية المستدامة، ودرسته من مختلف الزوايا، وقد اختلفت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، و ستعرض دراستنا البعض من هذه الدراسات المعمول بها في هذا البحث.

1- دراسة بن شاعة رضا، يوسف رشيد(2022): مقال بعنوان "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر" مجلة دفاتر mecas، المجلد 18، العدد 02، جامعة مستغانم ؛

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أهمية المناخ الاستثماري في الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال التطرق إلى تطور الإطار التشريعي للاستثمار في الجزائر، كما تطرق البحث إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وكذا المصادر المختلفة لهذه التدفقات، ثم تحليل مناخ الاستثمار وفق بعض المؤشرات. وكنتيجة فقد

عرفت تدفقات الاستثمار نتائج سلبية في بعض الأحيان بالرغم من الإصلاحات القانونية حيث لازالت تعتبر إصلاحات غير مجدية في جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية، كما أن المؤشرات الدولية التي تم إدراجها في البحث كلها أجمعت أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير محفز. وبالتالي يجب إعادة النظر كليا وجذريا في السياسات المنتهجة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- دراسة ريم ثومرية(2019):أطروحة دكتوراه، موسومة بأثر FDI الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة(2000-2015)،جامعة قالمة؛

وقد هدفت الدراسة إلى معرفة فيما إذا كان التحسن الكبير الذي عرفته مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر راجع إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أم لا وهذا ببناء نموذج قياسي و تقديره باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews10) ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) وقد أفرزت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر سلبي على معدل النمو الاقتصادي، مؤشر التنمية البشرية والمؤشر البيئي في المدى القصير، في حين كان أثره موجبا على معدل النمو الاقتصادي والمؤشر البيئي على المدى الطويل، وأن هناك إمكانية حدوث تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة بدرجة كبيرة على المدى الطويل في حال تبين السلطات الجزائرية للإجراءات التصحيحية المناسبة، بالنظر لوجود علاقة طويلة الأجل بينهما.

3-فريدة كافي(2017) بعنوان "الإنتاج الأنظف كإستراتيجية لدعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة" التنمية المستدامة، مجلة ميلاف للبحوث العدد(05)، جامعة جيجل ؛

ركزت هذه الدراسة على تطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في المؤسسات، وذلك إتباع العنصر البيئي في عمليات الإنتاج والصناعة للحد من التأثيرات السلبية على البيئة.

كذلك تهدف إلى بلوغ التوافق البيئي بإتباع نظم الإدارة البيئية التي تعمل على التعرف على المشاكل البيئية التي تنتج عن الأنشطة، و التي تساعد على تحسين البيئة الداخلية والخارجية وكذا الالتزام بالأداء البيئي الفعال. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها أن الإنتاج

الأنظف هو اختيار و إستراتيجية لدعم نظم الإدارة البيئية، لما لها من فعالية في الوصول للتكامل والموافقة بين كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب والاستدامة البيئية من جانب آخر.

4-بوعافية سمير، مصطفى قريد(2009): مقال موسوم ب: مستوى مساهمة الإنتاج الأنظف في بلوغ التنمية المستدامة، مجلة العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، العدد03،جامعة المسيلة؛

حيث بينت الدراسة انه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة تحقيقا متكاملًا من جميع الجوانب إلا من خلال استخدام اقل للموارد الأولية والموارد والطاقة و إفرز أقل للنفايات و الانبعاثات وبالتالي تخفيض حدوث التأثيرات البيئية وهذا لن يحدث إلا بتطبيق إستراتيجية الإنتاج الأنظف. وأن تطبيق نظام الإنتاج الأنظف كتقنية مبتكرة يساعد المؤسسة على الالتزام الطوعي بخفض استهلاك الموارد الطبيعية والحد من التلوث وتوليد المخلفات، حيث أنها عمليات متكاملة تؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي أي تخفيض ثمن التكلفة ومنه خفض ثمن المنتج، كذلك تعديل الأداء البيئي أي تنقيص ردود فعل العملية الإنتاجية وما يتعلق بها من عمليات مثل استخراج المواد الخام ونقلها وتخزينها ونقل و توزيع المنتج والتخلص من نفاياته واثر ذلك على البيئية.

تاسعا - هيكل الدراسة:

لمعالجة موضوع دراستنا قمنا بتقسيمه إلى مقدمة وخاتمة بالإضافة إلى فصول أولها نظري والمتمثل في الفصل الأول الذي تناول الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة وهي المتغير المستقل المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر و تكنولوجيا الإنتاج الأنظف والمتغير التابع وهو التنمية المستدامة تناولنا فيه دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل استخدام التكنولوجيات النظيفة على التنمية المستدامة، و الفصل الثاني تطبيقي حيث تم إسقاط الدراسة فيه على الاقتصاد الوطني حيث تطرقنا إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس أثره على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، ثم الفصل الثالث الذي تناول الدراسة الميدانية حيث قمنا بقياس التنمية المستدامة في مؤسسة لافارج هولسيم. وأخيرا خاتمة عامة احتوت على نتائج الدراسة واختبار الفرضيات والاقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول:

مدخل حول متغيرات الدراسة

تمهيد:

لقد أصبح هدف تحقيق التنمية المستدامة من أولويات جميع الدول في العالم، وهذا ما لاحظناه في المواضيع التي لاقت اهتمامات الدول في مختلف المؤتمرات واللقاءات، وذلك بسبب ما عرفه العالم في الفترة الأخيرة من اختلالات في شتى الميادين الاقتصادية واجتماعية وخاصة البيئية، لذلك توجه الاهتمام الأكبر للحل الأمثل و الأنجع لهذه الاختلالات وهو تحقيق التنمية المستدامة، ونظرا للدور الفعال للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد فإن له دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة حيث يعتبر قناة لنقل التكنولوجيا وتوطينها في الدول المستقبلية له، وهذا يمكنه من التأثير على أبعاد التنمية المستدامة (اقتصادية أو اجتماعية وكذلك البيئية).

لذلك فقد قسمنا الفصل الأول لدراستنا كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: مفاهيم حول تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

المبحث الثالث: مفهوم التنمية المستدامة

المبحث الرابع: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل استخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف على التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد زاد اهتمام الدول بالاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة حيث يحظى باهتمام العديد من الشركات والدول نظرا لما يوفره لهذه الأخيرة من مزايا و إمكانيات، فأصبحت معظم السياسات الاقتصادية تشجعه من خلال إصدار القوانين والتشريعات المشجعة له، وفيما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعريف به وتحديد كل من دوافعه وأشكاله ومحدداته.

المطلب الأول: تعريفات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

احتوت الدراسات والمراجع العديد من التعاريف العلمية المختلفة لمفهوم الاستثمار الأجنبي

المباشر حيث أننا سنتطرق للبعض منها كما يلي :

أولاً- تعاريف لبعض الاقتصاديين العرب:

يرى الباحث عبد السلام أبو قحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي: "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك joint-venture أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".¹

من خلال هذا التعريف، يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه عبارة عن:

- ملكية شرعية لجزء من رأسمال المستثمر أو كله.
- يتخذ رأسمال المستثمر أشكالاً معينة: استثمار مشترك، استثمار مملوك 100 %.
- تعاقد بين طرفين، الأول يمثل المستثمر الذي يعتبر وفق قوانين الجنسية إما غير مقيم أو أجنبي بحكم أنه لا يتمتع بجنسية البلد الذي يقيم فيه، و الثاني هو البلد المضيف الذي يتدفق نحوه الاستثمار، و يبنى التعاقد على أساس أن يقوم المستثمر بنقل رؤوس أموال أو الخبرات و المعارف في مختلف الميادين لهذا البلد المضيف و ذلك في حال تملك المستثمر الأجنبي بالكامل للاستثمار أما في حال الاستثمار المشترك فإنّ التعاقد يكون بين طرفين وهما المستثمر الأجنبي و المستثمر المحلي هذا الأخير الذي يحتمل انتمائه للقطاع العام أو القطاع الخاص.

وفي تعريف آخر هو: "مجموعة الموارد النقدية أو العينية (تكون خاضعة للتقويم) التي تأتي بها مؤسسة عن طريق مدخّر خاص أجنبي، يشارك مباشرة في نشاط هذه المؤسسة و يكون الهدف من ذلك تحقيق أرباح مستقرة".²

يتبين من خلال هذا التعريف، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجسد ميدانيا عند قيام مؤسسة محلية في دولة مضيفة باجتذاب المستثمر الأجنبي مهما كانت صفته . طبيعية أو معنوية، تابع للقطاع

¹ - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص 13.

² - عليو شقربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 02.

الخاص أو العام...الخ، من خلال استثمار يتخذ إما الشكل النقدي أو الشكل العيني مع أن هذا الأخير يسمح له بإدارة هذا الاستثمار.

أما تعريفه حسب فريد النجار: " يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة و متغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي بمعنى آخر تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة".³

ثانيا- تعاريف لبعض الاقتصاديين غير العرب:

فمن بين هؤلاء الاقتصاديين نجد على سبيل المثال Raymond-Bertrand الذي عرفه على أنه: "الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى و خاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".⁴

ثالثا- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر عند بعض الهيئات الدولية:

فهو كما يلي:

1- تعريف صندوق النقد الدولي (IMF)International Monetary Fund: "يعد الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات الدولية وهو يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ داخل المؤسسة".⁵

2- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations Conference on Trade and Development (UNCTD):

³ -فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص24.

⁴Raymond bertrand, *économie financière internationale*, édition : PUF. Paris, 1971.p 49

⁵-عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط04، الجزائر، 2017، ص251.

"إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تشغيل لرأس المال عبر حدود الدول شريطة أن يملك المستثمر على الأقل 10% من الأسهم ذات الحق في التصويت في المشروع, سواء كان المشروع جديداً أو عاملاً بالفعل". إذا فشرطاً الاستثمار الأجنبي المباشر هما:

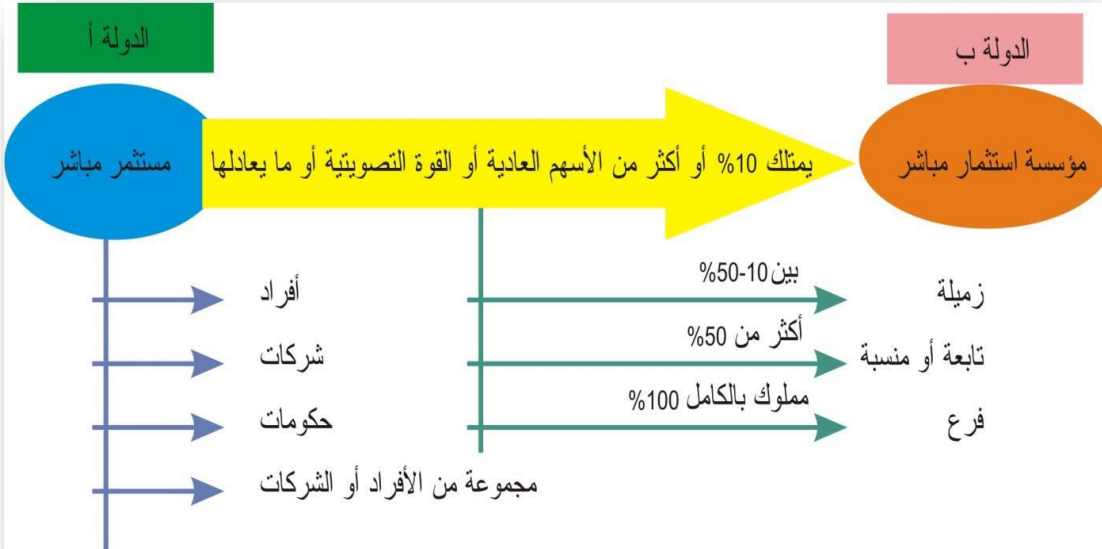
- ملكية المستثمر لـ: 10% على الأقل من أسهم المشروع.
- مشاركته في الإدارة.

وتفضل الدول النامية كثيراً هذا الشكل من أشكال الاستثمارات, لأنه يساعدها على تحقيق التنمية, كما يساعد كذلك المستثمر الأجنبي على معرفة سوق البلد المضيف وطريقة التعامل معها⁶.

ومن خلال التعاريف السابقة لمختلف المفكرين والباحثين الاقتصاديين وبعض المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية نستخلص تعريف مختصر للاستثمار الأجنبي المباشر: هو هجرة لرؤوس الأموال الدولية بين مختلف الدول, وذلك بامتلاك شخص أو مؤسسة من دولة ما أصولاً في دولة أخرى من أجل المشاركة أو إدارة هذه الأصول (الملكية واتخاذ القرار). مع تحقيق منافع للدول المضيفة تتمثل في الرفع من صادراتها والتخفيف من عجز ميزان مدفوعاتها, ورفع نموها الاقتصادي وهو أكبر غاية تسعى إليها الدول المضيفة.

⁶-عبد الرزاق حمد الجبوري, دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية, دار الحامد للنشر, الطبعة الأولى, الأردن 2014, ص30.

شكل رقم (01-01): ملخص لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: عن كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر، والجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013، ص:18.

من الشكل نستخلص أنه يجب أن يكون المستثمر المباشر من الدولة أ يملك 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية أو ما يعادلها في مؤسسة استثمار من الدولة ب ، فإذا كانت المؤسسة ب تملك ما بين 10-50% تسمى مؤسسة زميلة ، وتسمى مؤسسة تابعة أو منسبة إذا كانت تملك أكثر من 50% وتسمى فرع إذا كانت ملكه بالكامل 100%.

المطلب الثاني: دوافع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك دوافع عديدة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء تعلق الأمر بالدولة المصدرة لرأس المال أو من جانب الدولة المضيفة المستوردة التي تعمل على جلب أكبر قدر من الاستثمارات. ومنه يمكن حصر هذه الدوافع التي يصدر من أجلها قرار الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

أولاً- دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية الآتية:⁷

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها؛
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركة تسويقها في موطنها؛
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها وعلى سبيل المثال أجرة العامل في تلك الدول تكون عادة اقل من أجرة العامل في الدول المتقدمة صناعيا؛
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيرا من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها؛
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها إذ إن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بالكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها؛
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية والصناعات المحلية من حيث الجودة و الأسعار ونوع الخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها؛
- تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية إذ انه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات.

ثانيا- دوافع استيراد الاستثمار الأجنبي المباشر

دوافع الدول المضيفة من وراء قبولها و تشجيعها للاستثمارات الأجنبية يمكن تلخيصها كما يلي:⁸

⁷- محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الاقتصادية للتنمية الاقتصادية، عدد02، جامعة سعيدة، الجزائر، 2015، ص124.

⁸ نفس المرجع. ص124.

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة و الخبرات الإدارية في الدول الأجنبية إذ أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأموال؛
- الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها؛
- الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها والتقليل من الواردات و ذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا؛
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- الاستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الدول؛
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، خلق أسواق جديدة للتصدير؛
- تنمية وتطوير المناطق الفقيرة؛
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق.

ثالثا- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال من أهمها:⁹

- 1- **المشروع المشترك أو الشراكة:** هو أحد مشروعات الأعمال التي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة.

⁹- عبد الكريم هاجر، قاسمي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد16، 2016، ص208.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل: تحصل الشركات المتعددة الجنسيات على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية: بناء مشروع جديد تماما أو شراء مشروع قائم بالفعل أو شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكات التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل .

3- الاستثمار في المناطق الحرة: الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالمناطق الحرة وتقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الإعفاءات والنشاطات الجمركية .

4- الاندماج والاستحواذ: يقصد بالاندماج اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد. أما الاستحواذ فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى.

5- مشروعات أو عمليات التجميع: أي إنشاء وحدات في البلد المضيف تقوم بتركيب وتجميع منتج سبق صنعه في البلد الأم.

6- التحالف الاستراتيجي: قيام تحالف بين مستثمر محلي وآخر أجنبي من أجل استغلال مواد خام أو السيطرة على أسواق أخرى.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة عوامل وأوضاع مختلفة قد تؤثر على مناخ الاستثمار بصورة رئيسية يمكن اعتبارها كبيئات وتختلف هذه البيئات من بلد إلى آخر، حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية وهي كما يلي: ¹⁰

أولاً- البيئة السياسية:

يؤثر الاستقرار السياسي القائم في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة، فيعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على

¹⁰- كريمة قويدري ، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011، ص ص 09-10.

أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد، فالمستثمرون الأجانب يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.

ثانيا- البيئة الاقتصادية

إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق.

إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء والاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار.

ثالثا- البيئة القانونية والتشريعية:

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها.

رابعا- البيئة الإدارية:

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة عاملا مهما لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية توفر أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية من أجل التقليل من المدة المطلوبة للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كذلك تطلب القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية .

ومنه نستخلص أن للبيئة الاستثمارية (البيئة السياسية والبيئة الاقتصادية والبيئة القانونية والتشريعية والبيئة الإدارية) دور مهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتعتبر محددات رئيسية لها تأثير كبير على حجم التدفقات الواردة للبلد المضيف لذلك وجب بذل مجهودات أكبر لتوفير وتحسين البيئة الاستثمارية في البلد المضيف .

المبحث الثاني: تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

تعتبر تكنولوجيا الإنتاج الأنظف من أحدث ما توصل إليه الفكر البيئي، التي اهتمت بخفض استهلاك الموارد البيئية في العقدين الأخيرين، حيث تمت إستراتيجية الإنتاج الأنظف من خفض استهلاك الموارد البيئية خفضا ملموسا، إلى تجنب استخدام مواد خطرة (عالية السمية أو ضارة بالبيئة) ما أمكن ذلك، ورفع كفاءة تصميم المنتجات وطرق إنتاجها لتحقيق هذين الهدفين، ثم الحد من الانبعاثات والتصريفات والمخلفات أثناء عملية الإنتاج وتدوير المخلفات، و حديثا صار الإنتاج الأنظف من أهم المتطلبات البيئية الواجب تطبيقها لدى القطاعات الاقتصادية، كما يعد من الخيارات المثلى لإدارة مشكلة التلوث في ظل ارتفاع تكاليف الإدارة البيئية وتساعد الاهتمام العالمي بالبيئة وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة.¹¹

المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا الإنتاج الأنظف وفوائدها

أولا- مفهوم الإنتاج الأنظف

لقد تم إعطاء مفهوم الإنتاج الأنظف في عام 1990 بواسطة البرنامج البيئي للأمم المتحدة (UNEP) حيث يعرف الإنتاج الأنظف بأنه : "التطوير المستمر للعمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع وخفض كمية المخلفات عند المنبع وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة.

¹¹ -حده متلف، تكنولوجيا الإنتاج الأنظف الإستراتيجية المستقبلية لمحافظة على البيئة، "نماذج ناجحة"، مجلة الاقتصاد الصناعي العدد07، جامعة بانته، 2014، ص184.

يعرف الإنتاج الأنظف بأنه التطبيق المستمر لإستراتيجية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات للإقلال من المخاطر على الإنسان والبيئة.¹²

"وعرف كذلك بأنه أسلوب تصنيع أو طريقة للاستخدام العقلاني للموارد الخام والطاقة للحد من التلوث والتقليل من كمية النفايات وبقايا المنتجات المصنعة أو أثناء استخدام المنتج".¹³

بمعنى آخر، "الإنتاج الأنظف هو التطبيق المستمر للإستراتيجية على عمليات التصنيع، وهو يشمل نطاقاً واسعاً من الأنشطة مثل النظافة العامة والتنظيم، وإعادة تصميم العمليات الإنتاجية، تعديل وتطوير طرق التشغيل واستبدال المواد، وتغيير التكنولوجيا المستخدمة. وفي نفس الوقت هو إستراتيجية متكاملة للوقاية البيئية حيث أنه يركز في المقام الأول على منع التلوث عند المصدر، بدلاً من معالجة الإنبعاثات والمخلفات"¹⁴.

وإدراكاً من المجتمع الدولي أن تحقيق التنمية المستدامة هي مسؤولية جماعية تضامنية، وأن كل إجراء يتخذ لحماية البيئة العالمية يجب أن يشمل إجراءات لتحسين ممارسات الإنتاج والاستهلاك على نحو قابل للاستدامة، فقد أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الإعلان العالمي للإنتاج الأنظف الذي يدعو إلى تبني ممارسات استهلاكية و إنتاجية تركز على الاستراتيجيات الوقائية المتكاملة: مثل تقييم الآثار البيئية، ودورة حياة المنتج والعمل على التطوير من خلال تشجيع تغيير الأولويات من إستراتيجية معالجة النفايات إلى الوقاية منها، وتطوير الإنتاج ليكون ذا كفاءة بيئية متلائمة مع متطلبات المستهلك.¹⁵

¹² - بوعلاق نوال، رحال نصر، الإنتاج الأنظف كأداة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14 العدد: 01، جامعة تبسة، 2020، ص 49.

¹³ - Gaëlle Raymond, **Réduction des impacts environnementaux des ateliers de traitement de surface application de stratégies de production plus propre et plus sûre**, thèse doctorat , Sciences et Génie de l'environnement, Saint- Étienne.2009.p 20

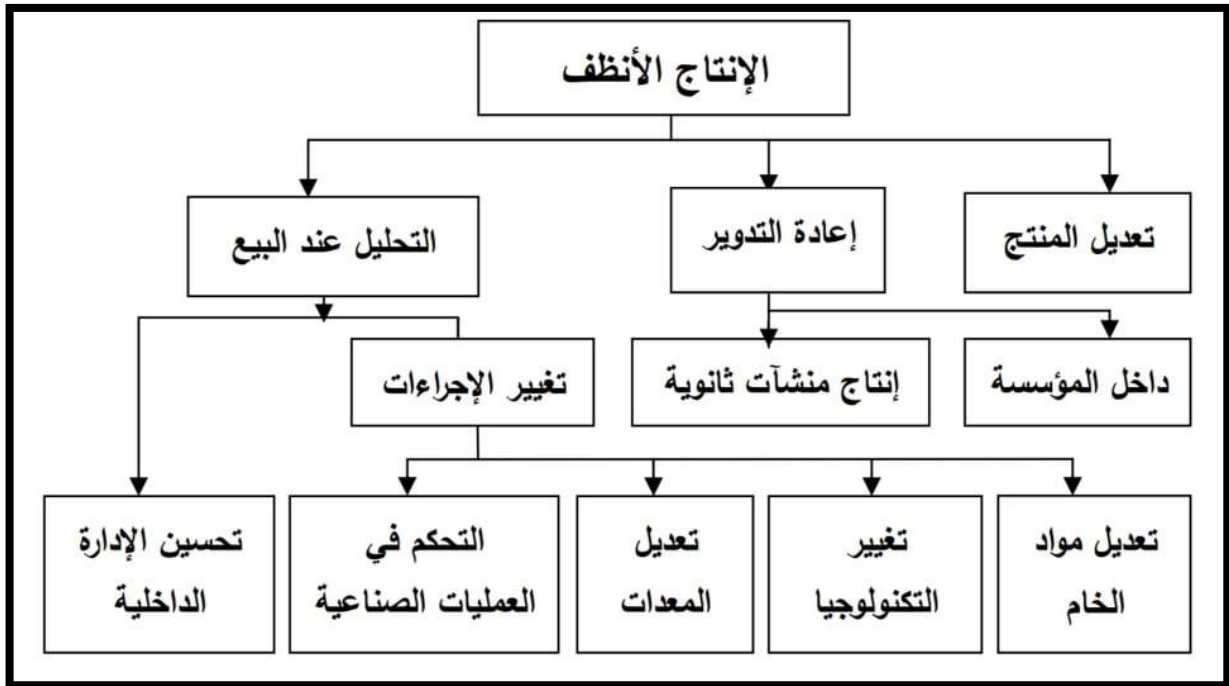
¹⁴ - بن منصور ليليا، الإنتاج الأنظف كإستراتيجية مستقبلية للبيئة الصناعية بالجزائر: دراسة حالة مجمع BCR ، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 06، جامعة باتنة، 2017، ص 357.

¹⁵ - فريدة كافي، الإنتاج الأنظف كإستراتيجية لدعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جامعة ميله، 2017، ص 512.

ثانياً - تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

تتبنى الفكرة هدف إمكانية الحصول على وفرات مالية، فنية، واقتصادية وتحسينات بيئية بتكلفة مثلى. ويشمل هذا النشاط التحكم في حجم المخلفات وفصلها و إعادة تدويرها واسترجاع المواد الخام والطاقة وتعديل طرائق التشغيل والعمليات الصناعية. وهو مسعى يمكن من تجسيد مجموعة من الأهداف الإستراتيجية بأبعاد بيئية أهمها تطوير أساليب التصنيع بإدخال التحسينات على سلسلة حياة المنتجات والتي تشمل استخراج المواد الخام وتصنيعها وتخزين واستخدام المنتجات ثم التخلص منها بوسائل آمنة بيئياً. وتتضح مكانة تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في مراحل حياة المنتج من خلال الشكل التالي.¹⁶

شكل رقم (01-02): تكنولوجيا الإنتاج الأنظف



المصدر: عاشور مريزق، الإنتاج الأنظف بين الصيانة الإنتاجية الشاملة وأنظمة التصنيع الحديثة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، 2011، ص 19.

ثالثاً - الفوائد العامة لتطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف:

¹⁶ - مرجع سابق، ص 513.

إن الاختلاف والتغير في اتجاهات وممارسات الدول في تعاملها مع المخلفات الصناعية وطريقة تبنيها لسياسة الإنتاج الأنظف، ناتج من إيجابيات وفوائد هذا المنهج والتي تمس جميع النواحي الاقتصادية، البيئية، الصحية، الاجتماعية وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.¹⁷

ومنه فيمكن حصر فوائد تطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في النقاط التالية:¹⁸

- زيادة الإنتاجية وتحقيق اقتصادية التكاليف؛
- تحسين مستوى التكنولوجيا المعتمدة في الإنتاج؛
- تخفيض تكاليف التشغيل و تحسين بيئة العمل؛
- تحسين صورة المؤسسات وجودة منتجات بتبنيها لأسلوب الإنتاج الأنظف؛
- كسب العوائد المالية للمؤسسات التي تتبنى أسلوب الإنتاج الأنظف نتيجة تخفيض تكاليف الطاقة المستخدمة وتكاليف التخلص من المخلفات، وكذا إعادة تدوير النفايات.

المطلب الثاني: معوقات تطبيق منهج الإنتاج الأنظف

رغم أهمية إستراتيجية الإنتاج الأنظف و ضرورة تبنيه، إلا انه هناك حواجز وعقبات تواجه تطبيقه خاصة في البلدان النامية، ومن هذه المعوقات .

أولاً- المعوقات الاقتصادية:

تتمثل في نقص الموارد المالية للمؤسسة، أو عندما تزيد تكلفة المشروع الاستثمارية عن عائد بيع المنتجات في المدى القصير وهو ما يؤدي إلى عدم اهتمام الإدارة الصناعية بالاستثمار في الإنتاج الأنظف حتى لو تحققت جدواه الاقتصادية في المدى البعيد.

ثانياً- المعوقات الفنية:

¹⁷- بوعافية سمير، مصطفى قريد، مدى مساهمة إستراتيجية الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 03، جامعة المسيلة، 2009، ص67.

¹⁸- بن عيشوبة رفيقة، لعلمي فاطمة، الإنتاج الأنظف كتوجه أساسي لنظم الإدارة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي 13 للبيئة، تركيا 25، 2018/11/27، ص03.

ينجم عن تحديث طرق ومعدات التصنيع لإدخال تكنولوجيات جديدة للإنتاج الأنظف، ومن بين هذه المشاكل الفنية:

- الافتقار إلى المعلومات عن التقنيات الجديدة؛
- تحديث خطوط الإنتاج، قد ينجم عنه إيقاف العمليات القائمة حتى وإن كانت صالحة للتشغيل؛
- العمليات الجديدة قد لا تتناسب والمهارات المتاحة للعمالة الحالية؛
- القلق من أثر التغيير على جودة المنتج ورضى العميل.

ثالثا - المعوقات الاجتماعية:

تتسبب العمالة الزائدة في إعاقة تنفيذ برامج الإنتاج الأنظف والتي تحتاج عادة لعدد أقل من العمال، وقد يواكب ذلك أيضا ضعف الهيكل الإداري واقتصار إصدار القرارات المتعلقة بالإنتاج على الإدارة العليا وهو ما يؤدي انعدام الحافز لدى العاملين لتنفيذ مبادرات زيادة الكفاءة والحد من المخلفات إضافة إلى عوامل أخرى تعيق تنفيذ برامج الإنتاج الأنظف منها على سبيل المثال:

- افتقار الإدارة العليا للوعي بتحقيق الأهداف البيئية.

- ضعف التواصل بين الإدارة العليا و العمال.

رابعا - اعتبارات خاصة بالجودة:

لا تهتم الإدارة الصناعية بقضايا الجودة في بعض الأحيان علاوة على الافتقار لثبات جودة الإنتاج، وبالرغم من استخدام نظام الإيزو(14000،9000) بواسطة منظمة المواصفات القياسية العالمية الذي تطبقه المؤسسات الصناعية بطريقة طوعية دون ضغوط تشريعية تلزمها، إلا أن هذه المواصفات تستخدم في الغالب كوسيلة لترويج المنتجات وليس كنظام إدارة للحفاظ على الجودة وتحسين كفاءة الإنتاج والحفاظ على البيئة وترشيد استخدام المواد، ومن ناحية أخرى فإنه من المحتمل أن ينشئ الالتزام بالمواصفات البيئية العالمية حواجز جديدة في وجه الصناعة، إذ سيواجه المنتجون تكاليف إضافية ترتبط بإجراءات حماية البيئة وإدارتها أو بإدخال تكنولوجيات الإنتاج الأنظف أو إعادة تصميم المنتجات.

خامسا- معوقات الحصول على المعلومات:

تعتبر المعلومات المتعلقة بفرص الإنتاج الأنظف خاصة في البلدان النامية غير متاحة بشكل عام، إلا أن الاهتمام بإنشاء مراكز متخصصة للإنتاج الأنظف في العديد من الدول سوف يؤدي لإتاحة مصادر للمعلومات وللخبرة الفنية لتنفيذ برامج التوسع في الإنتاج الأنظف.¹⁹

وهناك من صنف هذه المعوقات إلى معوقات داخل المنشأة وأخرى خارج المؤسسة كما يلي:²⁰

1- معوقات داخل المنشأة :

- ✓ نقص المعلومات والخبرة؛
- ✓ الوعي البيئي المنخفض؛
- ✓ تنافس أولويات العمل، على وجه الخصوص الضغط للحصول على الأرباح قصيرة الأجل؛
- ✓ العقبات المالية؛
- ✓ عدم وجود قنوات اتصال في المنشأة.

2- معوقات خارجية:

- ✓ صعوبة الوصول إلى تكنولوجيا الإنتاج الأنظف؛
- ✓ صعوبة الحصول على التمويل الخارجي.

المطلب الثالث: مراحل تطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

- 1- عملية فرز المخلفات الصلبة: تسمح بفصل المخلفات دون تلوث من مخلفات الغذاء، وهذا يساعد على إكمال عملية الترتيب، وهي عملية إعادة التدوير لهذه المخلفات، ويتم التخطيط لجمع الزجاجات والأوعية المعدنية وكل المخلفات القابلة لإعادة التدوير.
- 2- عمليات إعادة تصنيع المخلفات الصلبة (التدوير): وتعتبر المرحلة الثانية من مراحل الإنتاج الأنظف ويتم استعراض عمليات تدوير المخلفات الصلبة كالآتي:
*إعادة تدوير المخلفات الورقية والمنسوجات، والمخلفات البلاستيكية؛

¹⁹ - بوعافية سمير، مصطفى قريد، مرجع سبق ذكره، ص ص 69،70.

²⁰ - إدارة التنمية الصناعية، دليل تطبيقات الإنتاج الأنظف في الصناعات الغذائية، 2017، المغرب، ص 21.

*إعادة تدوير المخلفات العظمية، والمخلفات المعدنية، والمخلفات الزجاجية، والمخلفات العضوية.

3- التعامل مع المخلفات الصلبة: مرحلة التولد، حاويات التخزين، مرحلة التجميع، تداول ونقل المخلفات، عمليات الاسترجاع.

4- طرق التخلص من المخلفات: ظهرت الحاجة إلى إيجاد طرق وأساليب من شأنها التقليل أو التخلص من النفايات، نظرا لزيادة مصادر النفايات وزيادة تراكمها، ونذكر فيما يلي أهم هذه الطرق للتخلص من النفايات: الحرق الآمن (الترميد) والدفن الصحي الآمن للمخلفات الصلبة، إلقاء المخلفات بالبحار، إعادة استخدام المخلفات الصلبة.

5- ممارسات الإنتاج الأنظف: يبنى الإنتاج الأنظف على مجموعة من الممارسات التي تعتمد على المنظمات نحو تطبيقه وتشمل ممارسات الإنتاج الأنظف ما يلي:²¹

الممارسات التشغيلية الجيدة: أو كما يشار إليها بالتدبير الإداري الجيد، وهذه التدابير الإجرائية والإدارية للمؤسسة والتي يمكن استخدامها للحد من الانبعاث والملوثات ولتحسين الكفاءة وتقليل الكلف. التغيرات في المواد الأولية: تسدي التغيرات في المواد الأولية إلى تحقيق الإنتاج الأنظف عن طريق خفض وإلغاء استعمال المواد الخطرة والسامة التي تدخل في عملية الإنتاج وبالتالي تقليل حجم المخلفات والملوثات البيئية.

التغير التكنولوجي: وهي التغيرات التكنولوجية الموجهة نحو إجراء التعديلات في المكنات والمعدات وتقنيات الإنتاج للحد من انبعاث الغازات والنفايات، وقد تشمل هذه التغييرات ما يلي: التغيير في عملية الإنتاج والتجهيزات والتصميم الداخلي للمعدات والمكنات والتغيرات في العملية مثل معدلات التدفق ودرجات الحرارة وبيئة العمل.

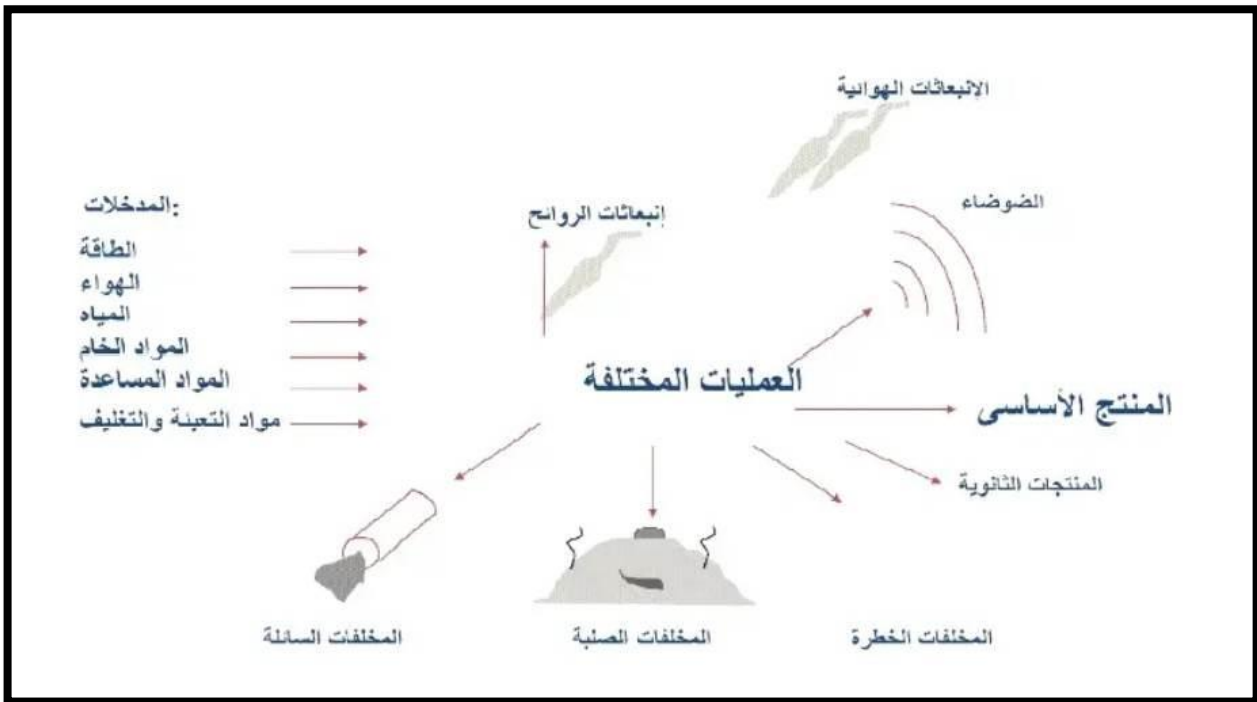
التغييرات في تصميم المنتج: وهي التغييرات التي تجرى على خصائص المنتج بهدف الحد من انبعاث النفايات أثناء استخدام المنتج أو بعد استخدامه والتخلص منه، ويمكن أن تسدي هذه التغييرات إلى إعادة تصميم المنتج أو تغيير تركيبته الفنية.

²¹ - بوعلاق نوال، رجال نصر، مرجع سبق ذكره، ص 51-52.

1- التقليل وإعادة الاستخدام والتدوير: تشير هذه المصطلحات إلى منع توليد النفايات مصدرها بدءا من تقليل استخدام المواد الأولية والطاقة وإعادة استخدام النفايات المتولدة منها إلى إعادة تدويرها وجعلها مواد مفيدة من خلال مجموعة من المعالجات، أي بمعنى الاستخدام المكرر للمنتجات من خلال تغيير استخدامها الأصلي.

والشكل الموالي يوضح مجالات تطبيق الإنتاج الأنظف في الصناعة للحفاظ على البيئة:

شكل رقم (01-03) : مجالات تطبيق الإنتاج الأنظف بهدف حماية البيئة



المصدر: إدارة التنمية الصناعية، دليل تطبيقات الإنتاج الأنظف في الصناعات الغذائية، 2017، المغرب، ص21.

ومما سبق يمكن القول أن الإنتاج الأنظف هو اختيار للإدارة البيئية والمتوفر لنشاطات الأعمال التي تضمن الوقاية عند المصدر والتخفيف من تدفق النفايات وهي البدائل التي تبحث لتجنب تولد التلوث وتعتبر الإستراتيجية المفضلة للمعالجة النهائية. يتبع الإنتاج الأنظف هذه الإستراتيجية ليطبقها على العمليات والمنتجات ، ويضمن الحفاظ على المواد الأولية والماء والطاقة والتخلص أو التقليل من المواد الأولية السامة أو الكمية السمية من التدفقات الزائدة أو غير الضرورية. وفيما يتعلق بالمنتجات، فإن

الهدف الاستراتيجي هو تخفيض آثار المنتج أثناء دورة حياة المنتج بدءاً من استخراج المواد الأولية حتى النهاية النفايات.²²

المبحث الثالث: مدخل إلى التنمية المستدامة

اتسم العقد الماضي من القرن العشرين في الجانب التنموي-البيئي على مستوى العالم بسيادة مفهوم التنمية المستدامة *developpement durable* والذي تمت صياغته لأول مرة خلال تقرير (مستقبلنا المشترك) الصادر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جروهالم برونولاند. وقد كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً جديداً في الفكر التنموي، حيث وحد مابين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كمفهوم واحد.²³

المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة ومفهومها

أولاً- التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

إن دراسة تطور الفكر الاقتصادي تظهر أن الاقتصاديون الأوائل (الكلاسيك) في أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 أول من نبهوا إلى خطورة مشكلة ندرة الموارد الطبيعية وما يمكن أن تؤدي إليه من ظاهرة تناقص الإنتاجية، وهي ظاهرة توضح أن الإنتاج الإضافي لأحد عوامل الإنتاج المتغير مع كمية ثابتة من المدخلات الإنتاجية الأخرى وما يترتب على ذلك من ارتفاع تكاليف إنتاج الوحدة الإضافية. ومن أبرز هؤلاء الاقتصاديون الكلاسيك، "مالتوس" 1766-1834 Malthu الذي يعتبر ندرة الموارد الطبيعية قيد على النمو الاقتصادي، حيث كان من أهم نتائجه تراجع النمو الذي كان سبباً في نقص وسائل الإنتاج.

إن كل المؤشرات التي تبين الخطر البيئي الناتج عن النمو الاقتصادي جعلت الاقتصاديين يولون اهتماماً أكثر بالطبيعة والاقتصاد في استخدام الموارد للأجيال الحاضرة والمقبلة، وما نتج عنه ظهور الاقتصاد الأخضر.

²²- بكوش لطيفة، عصرنة المؤسسة الاقتصادية بتطبيق تكنولوجيات الإنتاج الأنظف-عرض لتجربة شركة اسمنت حامة بوزيان قسنطينة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الجزائر، العدد 08، 2017، ص 252.

²³- مصطفى قريد، سمير بوعافية، مرجع سابق، ص 67.

وقد كانت التأثيرات البيئية الناتجة عن الدمار الشامل الذي أصاب الإنسان وبيئته، الفضل الكبير في العمل الجدي من أجل إيصال صوتها بشكل واضح، حتى توصلوا أخيراً إلى المؤتمر العالمي لحماية البيئة.²⁴

ومنه يمكن القول إن التنمية المستدامة هي تطور تاريخي مستمر، حيث يتم تطوير النهج والأدوات والتكنولوجيا المستخدمة لضمان تلبية احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة في الوقت نفسه.

وفيما يلي مخطط يبين التسلسل التاريخي لبروز فكرة التنمية المستدامة:

شكل رقم (01-04) : التسلسل التاريخي لبروز فكرة التنمية المستدامة



24 - مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2017، ص45.

المصدر: مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017، ص 46.

- في سنة 1972: نشر نادي روما تقريراً مفصلاً تم إعداده من طرف مجموعة من الباحثين حول تطور المجتمع البشري وعلاقته باستغلال الموارد الطبيعية، ونشر توقعات حتى سنة 2010 وكان من أبرز نتائجه هو أن مصادر النمو الاقتصادي في العالم سوف تنهار خلال القرن 21 وذلك بسبب التلوث وتعرية الأراضي وغيرها.

- سنة 1972: انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم، حيث تم عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية.

- وفي سنة 1987: تبلور مفهوم دقيق حول التنمية المستدامة في تقرير عرف بتقرير برونتلاند.

- سنة 1992: شهدت هذه الفترة كوارث صناعية في العالم لذلك أصبح من الضروري الاهتمام بالبيئة، فانعقدت قمة الأرض في البرازيل وظهور ما يسمى (بأجندة القرن 21).

- وفي سنة 2002: التوقيع على معاهدة تضبط مساعي المحافظة على الموارد والتنوع البيولوجي حيث اجتمع فيها أزيد من 100 رئيس دولة وعشرات الآلاف من المتخصصين في جوهانسبورغ.²⁵

نلاحظ أن الندوات الثلاثة ستوكهولم 1972، ريو 1992 وجوهانسبورغ 2002 قد رسخت المفهوم الجديد للتنمية بأخذ الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية من أجل الوصول إلى اقتصاد مستدام.

ولذلك فإن تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للوفاء باحتياجات الإنسان المتعددة إلى مفهوم التنمية المتوازنة والتي ينظر إليها كأفضل خيار للوفاء باحتياجات الحاضر دون التفريط في حق الأجيال القادمة، أدى إلى إدخال عنصرين جديدين لقياس مستوى التنمية والتطور في أي بلد.²⁶

ثانياً - مفهوم التنمية المستدامة

²⁵ - مصطفى قريد، سمير بوعافية، مرجع سابق، ص 03.

²⁶ - مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 47.

أصبح مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول، حيث لم يكن المشكل في غياب التعاريف الخاصة بها بل في تعددها ووجهة نظرها، فقد تعددت أنواع أو أشكال التنمية، ومن تلك الأنواع أو الأشكال الحديثة نسبياً: التنمية المستدامة Sustainable Development أو ما يطلق عليها أحياناً التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة، ولقد عانى مصطلح التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات ومن بين تلك التعاريف؛

"-حسب المنظمات الدولية: 27

1-تقرير الموارد العالمية: لقد استطاع تقرير الموارد العالمية الذي تم نشره عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة حصر ما يقارب 20 تعريف للتنمية المستدامة. و تم تصنيف هذه التعاريف ضمن أربع مجاميع أساسية حسب الموضوع المراد بحثه كما يلي:

*** تعريفات ذات طابع اقتصادي:**

حيث أن التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة يعتبر إجراء لتقليص مستديم لاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية. مع إحداث ميكانيزمات للتغيير الجذري للأنماط الاستهلاكية والإنتاجية السائدة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فالتنمية المستدامة تعني ترشيد توظيف الموارد من أجل تخفيض حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي.

***تعريفات ذات طابع اجتماعي وإنساني:**

في هذا المجال فان التنمية المستدامة تهدف إلى الاستمرار في النمو السكاني وتقليص الهجرة نحو المدن، من خلال تحقيق الرعاية الصحية وإنشاء المدارس وتوفير مناصب الشغل.

***تعريفات متعلقة بالبيئة:**

التنمية المستدامة تمثل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (الأرض - الماء) لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء .

²⁷-مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار مؤسسة رسلان، 2013، ص72.

*تعريفات متعلقة بالجانب التقني:

التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضرّة بالبيئة والمحيط في الصناعة وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وتنتج أقل انبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون.

2- البنك الدولي: حسب شبكة التنمية المستدامة وهي نتاج عملية دمج بين شبكة البيئة الأساسية والتنمية المستدامة بيئيا واجتماعيا فان "التنمية المستدامة هي تنمية تلبى احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري والتنمية المستدامة حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل و الأهداف طويلة الأجل".

ومنه يمكن تعريف التنمية المستدامة أنها: نهج للتنمية يهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. وبشكل عام، تعتبر التنمية المستدامة هي تنمية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

و تتضمن التنمية المستدامة عدة جوانب، منها الحد من الفقر وتحسين الظروف المعيشية وتوفير فرص العمل وتطوير البنية التحتية وتحسين الصحة والتعليم. وتتضمن أيضًا الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين الإنتاجية الزراعية وتطوير التقنيات النظيفة والمتجددة وتخفيض الانبعاثات الضارة للبيئة وتحسين إدارة الموارد المائية والتربة والنفايات. وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لتحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات في الوقت الحاضر والمستقبل.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص التنمية المستدامة

أولاً : أهداف التنمية المستدامة

هناك 17 هدفًا للتنمية المستدامة تم تحديدها من قبل الأمم المتحدة في إطار خطة التنمية المستدامة 2030، وتعتبر هذه الأهداف مترابطة ومتداخلة وتستهدف تحسين جودة الحياة للبشر والكوكب بشكل عام، وهي كالتالي:²⁸

- 1- القضاء على الفقر في جميع أشكاله؛
- 2- القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية؛
- 3- ضمان صحة جيدة ورفاهية للجميع؛
- 4- ضمان التعليم الجيد والفرص الدراسية للجميع؛
- 5- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة؛
- 6- توفير المياه النظيفة والصرف الصحي للجميع؛
- 7- الحفاظ على الأراضي الزراعية وتطوير الزراعة المستدامة؛
- 8- الحد من التدهور البيئي وتشجيع الاستدامة البيئية؛
- 9- تشجيع الصناعة والابتكار والبنية التحتية الاقتصادية المستدامة؛
- 10- تقليل الفوارق الاقتصادية بين الدول وداخل الدول؛
- 11- تحسين الحياة في المدن وتوفير وسائل النقل الآمنة والمستدامة؛
- 12- تشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدام؛
- 13- تحقيق الأمن البيئي والتصدي لتغيرات المناخ وتحقيق الاستدامة البيئية؛
- 14- المحافظة على الحياة البحرية وتطوير الصناعات البحرية المستدامة؛
- 15- المحافظة على الحياة البرية وتحسين الإدارة البيئية؛
- 16- تشجيع السلام والعدالة والمساواة وإنشاء مؤسسات فعالة وشاملة؛
- 17- تعزيز التعاون الدولي لتحقيق الأهداف المستدامة في جميع أنحاء العالم.

28- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الأمم المتحدة،الاسكوا)،الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة آفاق واعدة في المنطقة العربية لعام 2030،مطبوعة صادرة عن الاسكوا، لبنان، 2019، ص07.

كذلك حاول ماهر أبو المعاطي (2014) حصر أهداف التنمية المستدامة بشكل تفصيلي

كالتالي:²⁹

_ التبادلية والتكاملية بين كل من السكان والموارد والبيئة؛

- تحقيق مزيد من العدالة للفئات الأكثر حرمانا أو المتعرضة للخطر في المجتمع وتحسين جودة الحياة ومنح القوة؛

- تدعيم المشاركة الفردية والجماعية والمجتمعية وإتاحة فرصة لمشاركة الإنسان بطريقة أساسية في إحداث التغيير؛

- المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجة الأساسية للبشر معا على المدى البعيد، مع ترشيد استثمار كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المخلفة لتلك الموارد؛

- تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بتحقيق الرفاهية الاجتماعية والإنسانية معتمدة على التنمية البشرية كعنصر حيوي والعلاقات

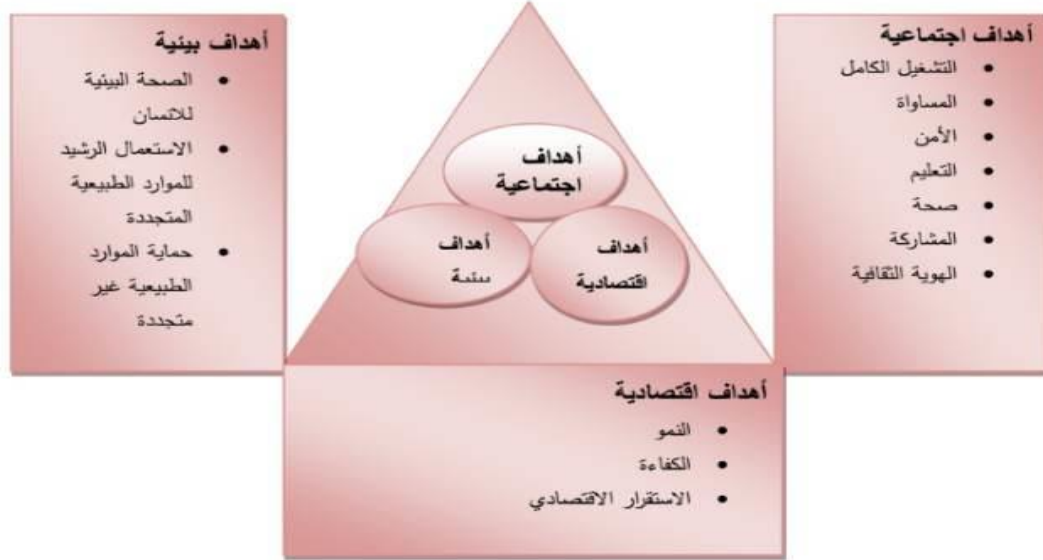
- اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية في المجتمعات لاستخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعي من أجل استخدام الموارد المجتمعية لتحقيق توازن بين ديناميكية بناء الموارد الطبيعية في المجتمع وجهود المورد البشري؛

- المساهمة في بناء القدرات المؤسسية في المجتمع بحيث تكون أكثر كفاءة وفاعلية في توجيه المورد البشري وتفعيل مشاركته في استخدام الموارد المالية والمادية والتنظيمية مع المساهمة في توفير قدرات إدارية؛

- تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة مع ترشيد وحسن اختيار المواقع الصناعية وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق عدالة الاستخدام للأجيال الحاضرة و القادمة في نفس الوقت. وسنحاول اختصار هذه الأهداف في الشكل الموالي:

²⁹- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة (مفهومها-أبعادها-مؤشراتها)، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017، ص ص 90-91.

شكل رقم(01-05): أهداف التنمية المستدامة



Tatyna .p.soubbotiva: beyond economic growth, the world bank second edition washington
،2004.p10.

ومنه نلاحظ أن أهداف التنمية المستدامة تتميز بترابطها وبطبيعتها المتكاملة. ولا بد من تصميم استراتيجيات ونهج على مستوى من التوازن والتكامل يساير أهداف التنمية المستدامة وخصائصها الشاملة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فهي أهداف متكاملة، أهداف عالمية وكذلك أهداف تحويلية.

ثانيا : خصائص التنمية المستدامة

التنمية المستدامة كغيرها من المفاهيم الأخرى، لديها جملة من الصفات التي تميزها عن غيرها من المفاهيم، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:³⁰

1- الاستمرارية: بحيث يستلزم توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه، حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد وصيانة الموارد.

³⁰- ريم ثومرية، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة قياسية 2000-2015، أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة، 2019، ص ص 150-151.-

2- **اتساع المدى:** يفهم من مصطلح التنمية المستدامة بأنها تنمية على المدى البعيد حيث تربط بين الحاضر والمستقبل وتحقيق أهداف الجيل الحاضر وتضمن حماية البيئة لتحافظ على حقوق الأجيال في المستقبل، وهي بذلك تجديد في الفكر الاقتصادي التنموي لكي ينظر إلى المستقبل، وهي بذلك ذات بعد مستقبلي واسع المدى.

3- **تعدد الأبعاد:** تقوم التنمية المستدامة بالإنسان وللإنسان وتهتم بنوعية الحياة المقدمة له للوصول إلى حياة كريمة آمنة له. لذا فهي تنمية ذات بعد مؤسسي، لأنها تنمية شاملة وذات أبعاد إستراتيجية لضمانها حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وتتعدد الأبعاد داخل إستراتيجيتها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا وأخلاقيا وقوميا، لأن التنمية المستدامة تحاول منع التلوث الذي ينتج من مشروعاتها والذي لا تتوقف أضراره على الإنسان والموارد داخل الدولة وحدها، بل تخترق تلك الأضرار الحدود السياسية وتتحرك بين الدول، الأمر الذي يستدعي أيضا تضافر جهود الحكومات المختلفة من أجل التصدي لها وهي بذلك تهتم بالبيئة بمعناها الواسع وتتمركز حولها.

4- هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات كما أنها تقوم بتنمية تتجاوز معدلات النمو السكاني، حتى لا يعاني المجتمع من عجز أو يلجأ إلى العوز ويأخذ الفرد نصيبه من الناتج الوطني أو ما يسمى التنمية المستدامة للنمو الاقتصادي، وتتطلب ضرورة انخفاض معدلات استهلاك الموارد الطبيعية المتاحة لصالح ارتفاع معدلات النمو في جوانب أخرى كالصناعة والزراعة والتجارة.

5- هي تنمية تراعي تلبية احتياجات الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، فهي تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، إذا هي التنمية المستدامة للموارد البيئية.

6- تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر.

7- التنمية المستدامة هي تنمية لا تقوم بتبسيط المنظومة البيئية لسهولة التحكم فيها، فهي تراعي الحفاظ على النوع الوراثي.

8- التنمية المستدامة هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام.

المطلب الثالث: أبعاد و مؤشرات التنمية المستدامة

أولاً: أبعاد التنمية المستدامة

اختصرت أبعاد التنمية المستدامة في الأبعاد التالية : الأبعاد الاقتصادية، الأبعاد الاجتماعية البيئية ، فالأبعاد التكنولوجية وكذلك الأبعاد السياسية.

1- البعد الاقتصادي

يعني الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، إذ انه يطرح مسألة اختبار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

وتوفق التنمية المستدامة بين هذين البعدين، ليس في أخذها بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة فحسب، بل بتقديرها لمجموع العلاقات المقامة بين الطبيعة وبين الأفعال البشرية كذلك.³¹

حيث تشكل هذه الأبعاد مجموعة من العوامل التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وفي نفس الوقت

المحافظة على الموارد، ويمكن حصر الأبعاد الاقتصادية في النقاط التالية:³²

- خفض معدل استهلاك الفرد في الدول المتقدمة من الموارد الطبيعية؛

- إيقاف تبيد وتبذير الموارد الطبيعية؛

- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته؛

³¹ العشاوي صباح، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010، ص121.

³² - بوعافية سمير، قريد مصطفى، مرجع سابق، ص 60 .

- تقليص تبعية البلدان النامية؛

- التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة وتعني التحسين المستمر في مستوى المعيشة؛

- المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في المداخل.

2- البعد الاجتماعي

يتميز البعد الاجتماعي بأنه بعد إنساني بالمعنى الضيق، إذ انه يجعل النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي.³³

و تتمثل الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في النقاط التالية:³⁴

- خفض معدلات النمو السكاني(تثبيت النمو الديموغرافي)؛
- إعادة توزيع السكان والحد من معدلات الهجرة الداخلية؛
- الاستخدام الكامل للموارد البشرية والاهتمام من الصحة والتعليم.

3-البعد البيئي :

تطرح التنمية المستدامة تأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية، مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع والهدف من وراء ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن لرأس المال الطبيعي بدلا من تبيذيره.³⁵

وتتمثل الأبعاد البيئية في النقاط التالية:³⁶

- منع تجريف التربة وخفض استعمال المبيدات والحد من تدمير الغطاء النباتي والمصايد؛
- المحافظة على الموارد الطبيعية؛
- ترشيد استهلاك المياه؛

³³ العشاوي صباح، مرجع سابق، ص122.

³⁴- بوعافية سمير، فريد مصطفى، مرجع سابق، ص61.

³⁵- العشاوي صباح، المرجع السابق، ص121.

³⁶ - بوعافية سمير، فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 62.

- حماية المناخ ؛
- صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال القادمة وتقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية .

4- البعد التكنولوجي : يتمثل في النقاط التالية³⁷:

- استعمال تكنولوجيا أنظف للنشاط الصناعي ؛
- الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة والاعتماد على القاعدة الذهبية R4 والمتمثلة في تقليل المواد الخام والطاقة المستخدمة في الصناعة أو تقليل حجم مخلفات الإنتاج بالاستخدام الكفؤ للموارد و إعادة استخدام المخلفات وإعادة التدوير و الاسترجاع الحراري(التخلص الآمن من المخلفات الصلبة والخطيرة)؛
- الحد من انبعاث الغازات المخلفة للبيئة.

5- البعد السياسي: يؤدي البعد السياسي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية وفق مبادئ الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وكبح الفساد، حيث تعد التنمية المستدامة مشروعاً للسلام باعتبارها قاعدة الحوار بين الدول، حيث يرى العديد من المفكرين أن استدامة التنمية الفعلية تكمن في التقسيم الدولي للثروة وهو ما يفرض طلبات بيئية مختلفة وغير متساوية بين الدول الفقيرة والغنية فالعوامل الاقتصادية والسياسية من شأنها أن تساهم في إعادة توزيع الثروة في العالم بأجياله المتلاحقة.³⁸

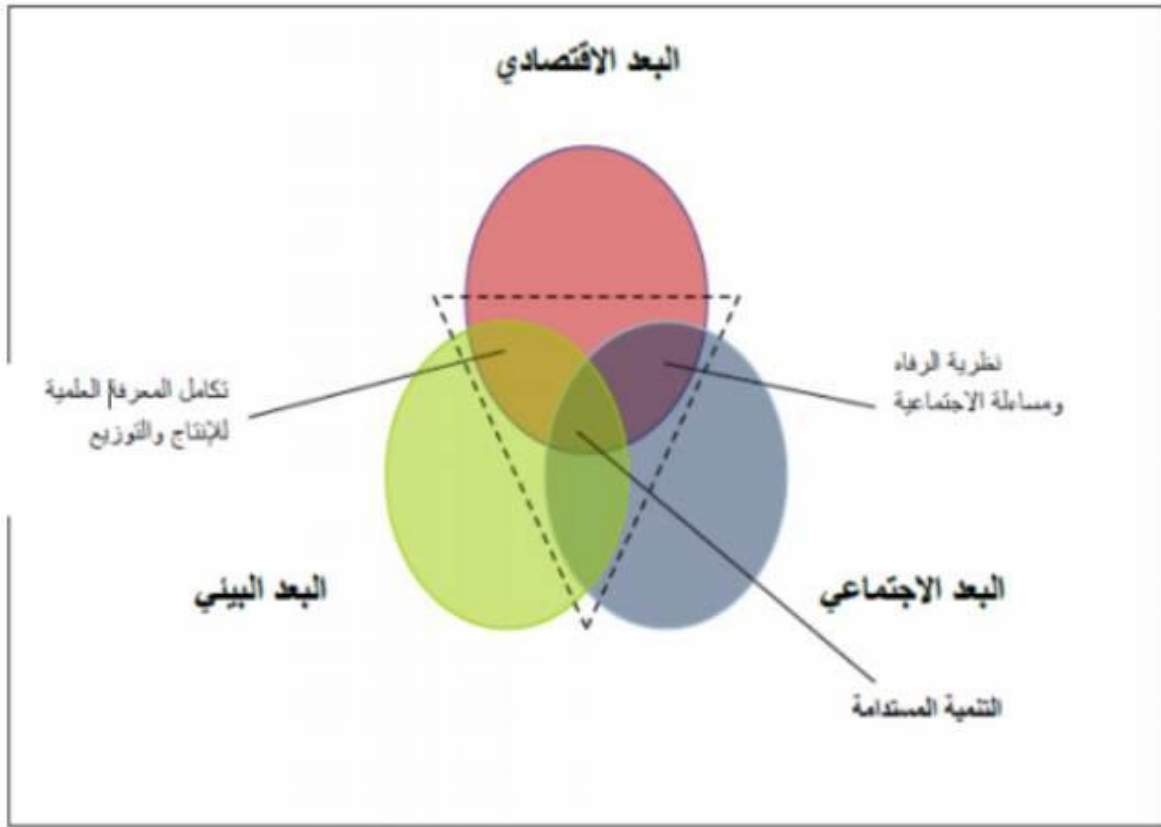
*الترابط بين الأبعاد الرئيسية الثلاثة للتنمية المستدامة(الأبعاد الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية والأبعاد البيئية)

تتداخل الأبعاد الرئيسية الثلاثة المتمثلة في البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي فيما بينها مشكلة بهذا التقاطع التنمية المستدامة. والشكل الموالي يوضح ذلك:

³⁷- سهام حرفوش وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة ومؤشرات قياسها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 2008/04/08، ص ص 14-19.

³⁸- ريم ثوامرية، مرجع سبق ذكره، ص:158.

شكل رقم (06-01) : الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة



المصدر : Beat Burgenmeier: Politique économique du développement durable, Editions de

boeck université, Beruxelles, 2008, P43

إن التنمية المستدامة تتحقق في ظل توفر الأبعاد الثلاث أي منطقة التقاطع، وينجم عن تقاطع كلاً من البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي تحقق مبدأ الرفاه في ظل المساواة والعدالة الاجتماعية في حين نجد أن تقاطع البعد الاقتصادي والبيئي فهو يبحث في إيجاد الطرق والأساليب المعرفية من أجل توفير الطرق السليمة لعمليات الإنتاج والتوزيع. أما تقاطع البعد الاجتماعي والبيئي مدى نشر التوعية والثقافية البيئية.³⁹

ثانياً: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

³⁹ - مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017، ص 75.

تطرح التنمية المستدامة مجموعة واسعة من القضايا، تتبنى فيه نهجا متكاملًا في إدارة الاقتصاد و تحقيق النمو وأيضا المحافظة على البيئة كأحد العناصر الداعمة لتحقيق التنمية، والاهتمامات بالمجالات البشرية والقدرة المؤسسية. فقد صنفت هذه المؤشرات في جدول أعمال القرن 21 إلى 4 قضايا رئيسية أهمها:

1- المؤشرات الاقتصادية

أ- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: ويمثل الإنفاق على إضافات الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الإنتاج، ويعبر عنه بنسبة مئوية.

ب- التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة: ويمكن قياسها من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان، ويمكن تصنيفه من مؤشرات القوة الدافعة، ويقاس هذا المؤشر مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا فإنه يمثل عنصرا هاما من عناصر نوعية الحياة.

ج- صادرات / واردات السلع والخدمات: ويبين قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد.

د- التغير في نمط الاستهلاك: ويقاس من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في دولة معينة.

هـ- الموارد والآليات المالية: ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:

*رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: وتعني نسبة مجموع صافي الصادرات من السلع والخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويبين هذا المؤشر فائض أو عجز الحساب الجاري مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي ويقاس مدى سرعة تأثر الاقتصاد.

*المديونية الخارجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: ويقصد بمجموع الدين المعطى أو المتلقى، ويقاس هذا المؤشر درجة مديونية البلدان ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

*صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: تشمل المساعدات الإنمائية الرسمية، المنح أو القروض التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان والأقاليم بهدف النهوض بالتنمية أو الخدمات الاجتماعية بشروط مالية تسهيلية، ويقاس هذا المؤشر مستويات المساعدة ميسرة الشروط، التي ترمي إلى النهوض بالتنمية.⁴⁰

2- المؤشرات الاجتماعية

أ- **مكافحة الفقر:** ويمكن تمييز التقدم المحرز للقضاء عليه من خلال:

*معدل البطالة: وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، يبين المؤشر جميع أفراد القوة العاملة الغير موظفين أو عاملين مستقلين كنسبة من القوة العاملة.

*مؤشر الفقر البشري بالنسبة للبلدان النامية: إن هذا المؤشر مركب من ثلاثة أبعاد وهي: "حياة طويلة وصحية"، وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لم يبلغوا سن الأربعين". توفر الوسائل الاقتصادية"، يقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة، و"نسبة الأطفال دون الخامسة" الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة.

*السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، ويعبر عن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، وتختلف التقديرات الوطنية بين البلدان، ويستند غالبا إلى التقديرات المستمدة من مسح الأسر المعيشية، تجدر الإشارة أن المؤشرين السابقين يستخدمان في تقييم حالة الفقر في بلد ما كنسبة مئوية.

ب- **الديناميكية الديمغرافية والاستدامة:** ويقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، ويقاس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة.

ج- **تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب:** وذلك عن طريق:

⁴⁰ أحمد بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقيه والاقتصادية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014، ص ص 115-116.

*معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين: ويعبر عن نسبة الأشخاص الذين لا تتجاوز أعمارهم 15 سنة ولا يدركون القراءة والكتابة، ويحدد المؤشر نسبة الأميين بين البالغين.

*المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية: مجموع الملحقين بالمدارس الثانوية كنسبة من عدد السكان الذين هم في سن الدراسة بالمدارس الثانوية، ويبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي.

*حماية صحة الإنسان وتعزيزها: عن طريق:

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة: يستخدم كبديل له نسبة الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين، يفترض هذا المؤشر أن الأنماط السائدة ستظل على حالها طوال حياة الفرد.
 - عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة والخدمات الصحية: إن توفر درجة مرتفعة من الانتفاع بمياه الشرب المأمونة والخدمات الصحية أمر أساسي للتنمية المستدامة.
- د-تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية: وتقاس بنسبة السكان في المناطق الحضرية ويعتبر أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة التوسع الحضري.

3- المؤشرات البيئية:

أ-حماية إمدادات ونوعية موارد المياه العذبة: وذلك عن طريق:

*الموارد المتجددة / عدد السكان: ويبين نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة المتاحة.

*استخدام المياه/ الاحتياطات المتجددة: و يبين نسبة كمية المياه المستخدمة إلى مجموع الكمية المنتجة.

ب-النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة: من خلال:

*نصيب الفرد من الأراضي الزراعية: يبين المؤشر نصيب الفرد من المساحة الإجمالية للأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي.

*استخدام الأسمدة: يحدد كمية الأسمدة المستخدمة في الزراعة للوحدة من الأراضي الزراعية حيث يقيس كثافة استخدام الأسمدة.

ج-مكافحة إزالة الغابات والتصحر:

*التغير في مساحة الغابات : وهو التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات كنسبة من المساحة الإجمالية للبلد.

*نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر, يتم الحصول عليها عن طريق مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد, ويقاس مساحة التصحر وشدته.

4- مؤشرات المؤسسة

تقاس ب:

أ-الحصول على المعلومات ووسائل الاتصال:

*الحصول على المعلومات: وذلك من خلال أجهزة التلفاز لكل 1000 نسمة, وأجهزة الراديو لكل 1000 نسمة, وعدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة, وتبين هذه المؤشرات مدى حصول السكان على المعلومات.

* الحصول على وسائل الاتصال : من خلال خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة, ويعتبر هذا المؤشر أهم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد.

ب-الحصول على المعلومات بالوسائل الإلكترونية: ويمكن الوصول إلى هذا المؤشر من خلال عدد المشتركين في الانترنت لكل 1000 شخص, وحاملي الحواسيب الشخصية لكل 1000 شخص, ويقاسان المؤشران مدى مشاركة البلدان في عصر المعلومات.

ج-العلم والتكنولوجيا: ويمكن الوصول إليه من خلال عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة, والإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي, تجدر الإشارة إلى أن المؤشرين السابقين يبينان حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير.....⁴¹ كما يقاس هذا المؤشر بمدى تطبيق وتطوير الإدارة البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

⁴¹ أحمد جابر بدران، مرجع سابق، ص ص 118- 119.

وخلاصة القول فالتنمية المستدامة هي "عملية تراكمية تتأسس على ما هو قائم وتحققها هو بمثابة عملية بقدر ما هو هدف محدد. وهي ليست نشاطا من الأنشطة التي تترك مسألة تحقيقها للأجل الطويل، وإنما هي كناية عن مجموعة من الأعمال القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل و الأنشطة والممارسات التي تهدف لمعالجة دواعي القلق الملحة وفي الوقت ذاته التطرق للقضايا البعيدة الأمد".⁴²

المبحث الرابع: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا النظيفة على التنمية المستدامة

أثبتت العديد من الدراسات الدور الفعال للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة، حيث يؤثر على جميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك من خلال إبراز دوره على التنمية المستدامة بصفة كلية ودور الشركات متعددة الجنسيات بصفة جزئية، ثم التطرق إلى دور التكنولوجيا النظيفة ونظم الإدارة البيئية التي تطبقها الشركات متعددة الجنسيات على التنمية المستدامة.

المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات في تحقيق التنمية المستدامة

هناك عدة آثار ايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على أبعاد التنمية المستدامة، يمكن توضيحها كالآتي:

أولاً- دور الاستثمار الأجنبي المباشر على أبعاد التنمية المستدامة

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة بشكل ازدواجي (سلبا وإيجاباً)، لذلك وجب على هذه الدول المستقطبة له الاستفادة منه بطريقة أكثر فعالية من أجل الدفع بعجلة التنمية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي، وفيما يلي سنحاول إبراز الدور الايجابي له على أبعاد التنمية المستدامة.

1- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستدامة الاقتصادية

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي علاقة مزدوجة وليست أحادية فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر في النمو الاقتصادي فقط، بل يتأثر كذلك به، لأن الدول ذات معدلات النمو المرتفعة نجحت في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر من الدول ذات المعدلات

⁴² نوزاد عبد الرحمن الهيتي وآخرون، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 82.

الضعيفة في النمو الاقتصادي. فالاستثمار الأجنبي المباشر يولد آثارا ايجابية إذا تم توظيف هذه الاستثمارات في الصناعات ذات روابط بصناعات محلية مما يساهم وبشكل فعال في تحسين جودة الصناعات المحلية، ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة الصادرات وتحسين الميزان التجاري والمدفوعات، ويؤدي كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين بيئة العمل العامة ويقوي المنافسة، وهذا يؤدي بالتأكيد على إحداث تنمية اقتصادية في البلد المضيف، ولهذا الأخير تأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية، كالناتج المحلي الخام و الإجمالي والتضخم وميزان المدفوعات وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.⁴³

ومنه يمكن قياس الاستدامة الاقتصادية المحققة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية مثل: الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، كذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

2- دور الاستثمار المباشر في الاستدامة الاجتماعية

تتنافس الدول المضيفة خاصة النامية منها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق جملة من الأهداف من أبرزها توفير فرص عمل لمواطنيها، وبالتالي التخفيف من مشكلة البطالة وما يترتب عنها من أمراض وآفات اجتماعية، وكذلك الاستفادة من الخبرات والتقنيات و المؤهلات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية في مجال تدريب وتطوير وتأهيل الموارد البشرية. فالأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في البلد المضيف متوقف على طبيعته (إقامة وحدات إنتاجية جديدة، أنشطة كثيفة العمالة، الاعتماد بشكل كبير على العمالة المحلية)، وقد يظهر هذا الأثر الايجابي على العمالة المحلية بشكل غير مباشر من خلال زيادة إيرادات الدول المضيفة وما ينتج عنه زيادة في الإنفاق الاستثماري وهذا يعني توفير مناصب عمل جديدة.⁴⁴

ويتم قياس الاستدامة الاجتماعية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إبراز أثره على التشغيل ومكافحة البطالة والفقر وتحسين مستوى المعيشة، وهذا يؤدي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي.

⁴³ بوشقيفة حميد، موسى مروة، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد02، 2018، ص153.

⁴⁴ مصطفىاوي مبروك شافية وآخرون، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1995-2019)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد02، جامعة الوادي، 2021، ص216.

باعتبار البطالة هاجسا يؤرق العديد من الدول، حيث تسعى دائما للاستفادة من فرص العمل التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستدامة البيئية

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة في الوقت الراهن من الموضوعات جديدة الاهتمام لدى جميع دول العالم، حيث تركز فلسفة التنمية المستدامة على أن الاهتمام بالبيئة هو أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالموارد الطبيعية الموجودة والمتمثلة في التربة والمعادن والغابات والأنهار والبحار، تعتبر دعائم أساسية في النشاطات الصناعية والزراعية، لذلك وجب التوفيق بين متطلبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية الاقتصادية وذلك بمراعاة البعد البيئي عند وضع السياسات التنموية⁴⁵. لذلك تم وضع سياسات تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتبنى ممارسات بيئية ملائمة، وقد أشار صندوق النقد الدولي في دراسة له إلى دور هذا الأخير في تحقيق زيادة في الإنتاجية وملوثات بيئية أقل وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا الأحدث والأنظف.⁴⁶

ثانيا: الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

تعد الشركات متعددة الجنسيات مظهرا من مظاهر العولمة في ظل النظام الاقتصادي الجديد وذلك بفضل قوتها الاقتصادية واتساع نفوذها الجغرافي، وسيطرتها على الدول المضيفة لها خاصة الدول النامية، حيث اعتبرت هذه الأخيرة في اقتصادات الدول النامية أنها الرافعة الاقتصادية العالمية التي تستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه إلى مناطق الاقتصادات العالمية عموما والنامية بشكل خاص، حيث تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة القناة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات هي المحطة الأساسية للعبور لهذه الأخيرة، لذلك سنحاول التطرق إلى هذا الدور عبر النقاط التالية:

1- التعريف بالشركات متعددة الجنسيات:

⁴⁵ سوالم صلاح الدين، طراد خوجة هشام، الاستثمار الأجنبي المباشر: بديل استراتيجي لتعزيز مسار التنمية المستدامة في الجزائر مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 221.

⁴⁶ بوشفيقة حميد، موسى مروة، مرجع سابق، ص 154.

تعددت التعريفات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات واختلفت الآراء بخصوص هذه التعريفات؛

فقد كان يطلق في بداية ظهورها الشركات متعددة الجنسيات multinational company حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وفي مرحلة لاحقة عرفت لجنة العشرين والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في تقريرها الخاص : "هي ذلك النوع من الشركات التي تمارس نشاطاتها عبر الحدود وفي أكثر من دولة في العادة من خلال إقامة فروع لها في هذه الدول. كما تعرفها الأمم المتحدة على أنها الشركة التي تملك أو تسيطر على الإنتاج أو تسهل الخدمات خارج الحدود التي أنشئت فيها. لكن هذا التعريف غير شامل على اعتبار انه لا يأخذ بالحسبان الجوانب المرتبطة بحجم أعمال الشركة وإجمالي رأسمالها وأرباحها السنوية والنشاطات والسلع التي تتعامل بها. لذا يفضل اعتماد مجموعة من المعايير التي يتم تصنيف الشركة على أنها متعددة الجنسية من خلالها، واهم هذه المعايير كما يراها العديد من الباحثين هي:⁴⁷

- مجموعة من الدول التي تمارس الشركة نشاطاتها على أراضيها؛
- لا يقل الدخل المتحقق من ممارسة نشاطات الشركة خارج البلد الأم عن 20-30% من إجمالي الدخل للشركة بشكل عام؛
- مجموعة الدول أو الشركات أو الجنسيات التي تشترك في ملكية الشركة متعددة الجنسية؛
- مدى انتشار سلع الشركة وخدماتها في الأسواق الدولية واثار ذلك على استراتيجياتها الإنتاجية والتوزيعية؛
- فلسفة إدارة الشركة في توجهاتها إلى الأسواق الخارجية التي تؤثر برسم سياساتها الإنتاجية والتسويقية، كان تكون إدارة الشركة مسكونة مثلا بالسعي لتلبية احتياجات اكبر قدر ممكن من الدول من سلعة معينة بأكبر حصة.

رغم عدم الاتفاق بين علماء الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية وإدارة الأعمال الدولية على تعريف موحد للشركة متعددة الجنسيات، ومجموعة من المعايير التي يتم في ضوئها تصنيف الشركات العالمية. إلا أن هذه المسألة أصبحت واضحة من خلال تصنيف المؤسسات المالية الدولية والمصارف

47 - علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، دار رسلان للطباعة والنشر، سوريا، الطبعة الاولى 2007، ص 67-68.

التجارية الإقليمية والوطنية للشركات متعددة الجنسيات من حيث الحجم السنوي لأعمالها ورأسمالها وأرباحها المحققة ومدى انتشارها على نطاق عالمي واسع.

2- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات متعددة الجنسيات

هناك عدة آراء تتناول علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات متعددة الجنسيات، يمكن توضيحها كالآتي:⁴⁸

أ- أن الشركات متعددة الجنسيات عبارة عن تجسيد للاستثمار الأجنبي المباشر: أصحاب هذا الرأي يرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الشركات متعددة الجنسيات والعكس صحيح، ومع ذلك يرى (j-h dunning) أن الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر لا يتطابقان كلية على الرغم من انه غالبا ما يتم تعريف إحداهما بالآخر ويضيف أن هذا الرأي ليس سليما بسبب:

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتم بواسطة وكلاء اقتصاديين، وليس من الضروري أن يتم بواسطة شركات وان كانت هذه الاستثمارات التي تتم بواسطة هؤلاء الوكلاء مازالت قليلة، ولكنه يضل فرضا قائما؛

- قد يتم الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة أي شركة بغض النظر عن كونها تعمل في الأنشطة الخارجية أو تعمل أساسا في الأنشطة المحلية؛

- أن الشركة متعددة الجنسيات عندما تقوم بالاستثمار المباشر في شركة أخرى في دولة ما فإنها تسيطر على حجم موارد اكبر من رأس المال الذي تملكه في هذه الشركة داخل هذه الدولة المضيفة، أي أن دورها الاقتصادي لا يرتبط بحجم رأسمالها بل انه يتحدد إلى حد كبير بحجم الموارد التي تسيطر عليها فعلا.

ب- الشركات متعددة الجنسيات هي أداة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأجنبية: يرى أصحاب هذا الرأي أن المؤسسين لهم هدف واحد بعد إنشاء الشركة و هو العمل في الدول الأجنبية وهذا الرأي مردود لأصحابه لعدة أسباب منها:

⁴⁸ عنتره برباش، اثر خطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي حالة الجزائر-تونس-المغرب،

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2016، ص ص77-78.

- انفصال الملكية عن الإدارة أي أن المسيرين هم الذين يحددون أيهما أفضل للشركة في الخارج أو الداخل؛

- رأس المال هو أحد عوامل الإنتاج، وبالتالي فالأقرب إلى المنطق أن يكون رأس المال هو الأداة وليس الشركة التي تستخدمه هي الأداة، ويمكن القول أن الشركة هي الإطار التنظيمي والصيغة القانونية التي سوف تستخدم رأس المال سواء للاستثمار داخليا أو خارجيا أم الاثنين معا.

ج- الاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة ميلاد الشركات متعددة الجنسيات: حيث يرى (kolde endle)، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أداة ميلاد ونمو الشركات متعددة الجنسيات حيث أن جوهر هذه الأخيرة هو الإنتاج والتوزيع والأنشطة الأخرى التي تولد النتائج والأرباح.

د- أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة الشركات متعددة الجنسيات: يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا أداة تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات لتحقيق أهدافها وليست هي الوحيدة وإنما هو الأداة الأكثر انتشارا على المستوى الدولي.

هـ- العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر علاقة دائرية: حيث تقوم الشركة الوطنية بالاستثمار المباشر في العديد من الدول وبالتالي تتحول إلى شركة متعددة الجنسيات في عملياتها، فكلما زاد عدد الدول التي يستثمر فيها زادت درجة تعدد جنسياتها في النشاط الذي تؤديه.

و- الاستثمار الأجنبي المباشر يضم الشركات متعددة الجنسيات: يرى أصحاب هذا الرأي أن الشركات متعددة الجنسيات لا تعني أكثر من كونها تدرج تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن أصحاب هذا الرأي ينصحون بأنه من الأجدر دراسة ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يتضمن كل الشركات التي تستثمر في الخارج بغض النظر عن كونها عملاقة أم لا وبغض النظر عن مجال النشاط الذي تعمل فيه وعن عدد الدول التي تعمل فيها.

ومن خلال هذه الآراء واختلافها يمكن القول أن هذا الاختلاف في تفسير العلاقة دليل على وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات ، وان دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر دائما مقرون بالشركات متعددة الجنسيات والعكس صحيح، وان الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يلاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات مسؤولة على جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.

3- الشركات متعددة الجنسيات وحماية البيئة

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات كيانات اقتصادية ترتبط بالوطن الذي تعمل فيه، حيث تعمل في بيئة معقدة تشمل مجالات عدة اقتصادية واجتماعية وبيئية، حيث وجب عليها التوفيق بين تحقيق الكفاية الاقتصادية وتحقيق غاياتها مع مسؤوليتها تجاه البلد المضيف من الحكومة أو المجتمع المدني وحتى المستهلكين، وذلك من خلال المسؤولية الاجتماعية.

ونتيجة للتطورات في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والانعكاسات السلبية على البيئة واستمرار الظروف السيئة التي تعاني منها الكثير من الدول المضيفة، زاد الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات في البلد المضيف، لذلك سنحاول إبراز دور الشركات متعددة الجنسيات في هذه الدول. ثم توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات.

أ- دور الشركات متعددة الجنسيات على الدولة المضيفة

من الشائع أن للشركات متعددة الجنسيات آثار ايجابية تتمثل في الدور الفعال لها في دفع عجلة التنمية بالبلد المضيف، وذلك على المدى القصير، إلا أن هناك آثار سلبية على المدى الطويل على كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي والثقافي، إلا أن هذا الأخير ليس المحور الأساسي الذي نحاول إبرازه في دراستنا، بل سنحاول إبراز الدور الايجابي لها في تحقيق تنمية مستدامة في البلدان المضيفة لها. ويتمثل الدور الايجابي لها في:⁴⁹

- المساعدة في زيادة حجم الاستثمارات في البلد المضيف عن طريق رؤوس الأموال الوافدة من جهة واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة والمحلية المدخرة وزجها في عملية الإنتاج والتنمية؛
- المساعدة في توطيد تكنولوجيا إنتاجية متطورة في البلد المضيف؛
- تلبية الاحتياجات المتزايدة من السلع والخدمات في أسواق البلد المضيف وبالنوعية المطلوبة؛

⁴⁹ - علي إبراهيم الخضر، مرجع سابق، ص69.

- المساهمة في تشغيل العمالة الفائضة وخاصة في الدول النامية؛
- التعرف على أساليب إدارية متطورة والعمل على تطبيقها في المنشآت الوطنية؛
- تأهيل الأطر الوطنية تأهيلا عاليا من الناحية الإدارية والفنية؛
- تحسين ظروف وشروط المنافسة في البلد المضيف عن طريق حث الشركات الوطنية لزيادة قدراتها التنافسية أمام منتجات الشركات متعددة الجنسيات لجهة تحسين النوعية وتخفيض التكاليف وتطوير أساليب الترويج والتوزيع؛
- تعديل الخلل الذي يحصل في موازين مدفوعات الدول النامية، وذلك عن طريق تقليص المستوردات وزيادة حجم الصادرات؛
- تعديل إمكانية دخول صناعات متقدمة ليس بمقدور الدولة المحلية على النهوض بها نظرا لحاجتها إلى رأسمال عالي وتكنولوجيا متطورة وعالية التكلفة، وإلى كفاءات إدارية وفنية متميزة غير متوفرة في البلد المضيف، وهذا يؤدي إلى حصول انتعاش وازدهار في منطقة جغرافية معينة؛
- قد تساهم الشركات متعددة الجنسيات في حال استثمارها في الدول النامية بتحسين الوضع المعيشي من جراء الأجور المرتفعة نسبيا التي تدفعها للعاملين الإداريين والفنيين المحليين، وكذلك تسمح بإمكانية تحول اقتصاد البلد نحو العالمية من خلال عمليات التصدير.

ب- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات وأبعادها

*مفهوم المسؤولية الاجتماعية: للوقت الراهن لم يتم إعطاء تعريف محدد لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وذلك لأنه أمر غاية في الصعوبة والتعقيد، لان مفهوم المسؤولية الاجتماعية بحد ذاته ينطوي على العديد من المعاني والمفردات، والتي تكون خاضعة للتغيير والتعديل المستمر، حيث يختلف المفهوم باختلاف الدولة والمجتمع والحكومة، حيث لكل دوره وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة.

ففي الفكر الاقتصادي التقليدي كان ينظر للشركات بأن هدفها الوحيد هو تعظيم الأرباح وتحقيق مصالحه الشخصية فقط، أما في الفكر الاقتصادي الحديث فتحوّلت النظرة إلى مراعاة مصالح البيئة

والمجتمع ككل، لذلك سنحاول إدراج بعض المفاهيم للمسؤولية الاجتماعية حسب بعض الأكاديميين وبعض المنظمات والجمعيات كما يلي:

- **تعريف بيتر دراكر (1977):** عرفها على أنها " التزام المنشأة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه".⁵⁰
 - **تعريف سونورا هولميس (1985):** حيث اعتبرها على أنها التزاما من طرف منظمات الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة مثل محاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث، وخلق فرص العمل، وحل مشكلة السكن والمواصلات وغيرها.⁵¹
 - **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام، بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف.⁵²
 - **تعريف المنظمة الدولية للمعايير iso 2012:** عرفتها على أنها "مسؤولية المنظمات عن قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، من خلال التزامها بالشفافية والسلوك الأخلاقي الذي يجب عليه".⁵³
- ✓ أن يتسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع؛
 - ✓ أن يضع في اعتباره توقعات أصحاب المصلحة؛
 - ✓ أن يضع في اعتباره القوانين المتعلقة بالمجتمع، ويتفق مع المعايير العالمية للسلوك؛
 - ✓ أن يكون متكامل مع المنظمة نفسها.
- *أبعاد المسؤولية الاجتماعية**

⁵⁰ - بغيرش سعيدة، مساهمة تبني المسؤولية الاجتماعية في تحقيق حوكمة المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية لولاية المسيلة-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020 ص 27.

⁵¹ مدحت محمد أبو النصر، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015، ص 32.

⁵² marie francois guynnaub et frederique, willard du management environnement au developpement durable des entreprises. france. p15.

⁵³ مدحت محمد أبو النصر، مرجع سابق، ص 33.

سعى العديد من الكتاب والباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة، نذكر منهم على سبيل المثال كل من Ferrell & Pride اللذان أشارا إلى أربعة أبعاد أساسية للمسؤولية الاجتماعية تتمثل في: ⁵⁴

- **المسؤولية الإنسانية:** أي أن تكون المنظمة صالحة وتعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة؛
- **المسؤولية الأخلاقية:** بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم . بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين؛
- **المسؤولية القانونية:** أي أن تلتزم المنظمة بإطاعة القوانين، واكتساب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون؛
- **المسؤولية الاقتصادية:** بأن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصاديا، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

وعرض Carroll هذه الأبعاد في شكل نموذج هرمي سماه . هرم المسؤولية الاجتماعية لكارول:

⁵⁴ - جبلي محمد الأمين، نقل التكنولوجيا وحماية البيئة-دراسة اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الدول المستقبلية

له- أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سيدي بلعباس، 2012، ص156.

شكل رقم (01-07): هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية



Source: Carroll Archie, The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders, Business- Horizons, July. August, 1991, p 405

المطلب الثاني: مدخل لنظام الإدارة البيئية وتكامله مع تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

أولاً- مدخل لنظام الإدارة البيئية

شهد العالم عدة مشاكل بيئية نتيجة التطور الصناعي الذي كان على حساب البيئة والموارد الطبيعية، تمثلت هذه المشاكل في التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وقد أصبحت هاجسا يهدد الحياة البشرية، لذلك تتابعت الندوات والمؤتمرات الدولية لمناقشة هذه التهديدات ومحاولة الحد منها، حيث طالبت الدول المتقدمة من منظمة التقييس العالمية (ISO) إصدار مواصفات قياسية تهتم بالقضايا البيئية وتؤسس لنظم إدارة بيئية سليمة، على إثر هذا قامت منظمة التقييس العالمية (ISO) وبالتعاون مع العديد من الجهات بإصدار سلسلة المواصفات الخاصة بنظم الإدارة البيئية (ISO14000) سنة 1996سعيها لتجاوز تلك التحديات البيئية.⁵⁵

⁵⁵ موسى حجاب، الالتزام بنظم الإدارة البيئية في المؤسسة وأثره في ترسيخ أبعاد التسويق الأخضر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 13 العدد 03، 2020، ص556.

وتعتبر المواصفة (ISO14000) مواصفة دولية طورتها منظمة التقييس (ISO) تمكن المؤسسات من التحكم في تأثيراتها البيئية والتخفيف من الضغوط المفروضة عليها، كما تضمنت المواصفة المتطلبات الأساسية لإقامة نظام إدارة بيئية، ويعتبر نظام الإدارة البيئية (ISO14001) من أهم النظم التي يتم اعتمادها للحد من التلوث البيئي وتحسين البيئة الداخلية والخارجية، وقد أكدت عديد الدراسات العملية أهمية تبني المؤسسات لهذا النظام وما تجنيه من مكاسب.

أ- نظام الإدارة البيئية (ISO14001) وآثار تطبيقه في المؤسسات الصناعية

نتطرق لأهم مراحل تطور سلسلة المواصفات (ISO14000) وأسباب ظهورها، ثم نعرض على مفهوم نظام الإدارة البيئية ومتطلبات تطبيقه، وأهم الآثار التي تجنيها المؤسسات جراء تطبيقها لهذا النظام.

1- مواصفة (ISO14000) النشأة، التطور وأسباب ظهورها⁵⁶

يمكن القول بأن تاريخ سلسلة مقاييس (ISO14000) يعود إلى مؤتمر البيئة الإنسانية الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة عام 1972 في ستوكهولم، والذي أسس لحوار دولي حول القضايا البيئية وضرورة إيجاد حلول عملية تحد من المخاطر البيئية.

وعلى إثر النجاح الذي حققته منظمة المواصفات الدولية (ISO) في نظم إدارة الجودة (ISO9000) إضافة إلى تصاعد الدعوات الموجهة للمنظمة من قبل منظمة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى لإصدار مواصفة متخصصة بإدارة البيئة، بادرت منظمة (ISO) في عام 1991 بتشكيل مجموعة استشارية دولية مخصصة لتطوير مواصفة دولية قادرة على: وضع مدخل عام لإدارة البيئة مماثل لمواصفة إدارة الجودة (ISO9000) تعزيز قدرة المؤسسة على التحسين في أدائها البيئي، تسهيل التجارة الدولية عن طريق تخفيض و إزالة الحواجز الجمركية وعليه قامت منظمة التقييس الدولية (ISO) بتشكيل اللجنة الفنية (ISO/TC, 207) والتي كلفت بوضع نظام دولي للإدارة البيئية على غرار النظام الدولي لإدارة الجودة (ISO9000) ونظرا للانتعاش الكبير في شمولية مواضيع المواصفة المطلوبة (ISO14000) وطبيعة مفرداتها تم تشكيل عدة لجان فرعية لكل منها محور محدد كما هو مبين أدناه:

⁵⁶ علي إبراهيم الخضر، مرجع سابق، ص 292.

لجنة أنظمة الإدارة البيئية، لجنة التدقيق البيئي، لجنة الملصقات البيئية، لجنة تقييم الأداء البيئي، لجنة تقييم دورة الحياة، لجنة الجوانب البيئية ومواصفات المنتج.

وقد ساهم في ظهور وتطوير المواصفات القياسية (ISO14000) عدة عوامل منها: ظهور مفهوم التنمية المستدامة، نجاح مواصفات (ISO9000) انتشار مواصفات قياسية وطنية غير متماثلة، تطور الوعي البيئي، تطور التشريعات البيئية ومشاكل البيئة العالمية .

تعتبر (ISO14000) مواصفة قياسية دولية تحدد المتطلبات اللازمة لنظم إدارة البيئة، وذلك لتمكين المنظمات والمؤسسات من تكوين سياسة وأهداف بيئية مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات القانونية والآثار البيئية المهمة، هذه المواصفة يمكن تطبيقها على المؤثرات البيئية التي يمكن للمؤسسة أن تتحكم فيها.

و ISO14000 هي مجموعة من نظم خاصة بالإدارة البيئية غايتها رعاية البيئة وحمايتها من الآثار السلبية للعمليات الإنتاجية، مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تعطل حتى الآن توصيات مؤتمر كيوتو حول الأرض والبيئة لأنها تعتبر الملوث الأكبر في العالم للبيئة ولا ترغب بتحمل تكاليف إضافية للتغلب على المخلفات الصناعية وأثرها على البيئة.

وتقسم مواصفات (ISO14000) إلى مجموعتين: الأولى تتعلق بتقويم المنتج وتضم (مجالات تقييم دورة الحياة والملصقات البيئية وكيفية تضمين الجوانب البيئية في مواصفات المنتج) أما الثانية تخص تقويم المؤسسة (تركز على أنشطة إدارة البيئة وكيفية تدقيقها وتقييمها)، وتعتبر المواصفة (ISO14001) أحد عناصر هذه المجموعة حيث تبين المتطلبات المتعلقة بنظام الإدارة البيئية والتي تشمل للمؤسسة بصياغة سياسة وأهداف تأخذ في الاعتبار المتطلبات التشريعية والمعلومات المرتبطة بالآثار البيئية المعنية.⁵⁷

2- مفهوم الإدارة البيئية ونظام الإدارة البيئية (ISO14001)

⁵⁷ محمد الهادي خونس، الشيخ الداوي، آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية (ISO14001) في المؤسسات الصناعية " دراسة حالة شركة الإسمنت عين الكبيرة، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد الخاص ماي 2018، جامعة ورقلة، ص 23.

سنحاول من خلال هذا العنصر إعطاء مفهوم للإدارة البيئية أولا وأهم مميزاتها ثم نتطرق ثانيا إلى مفهوم نظام الإدارة البيئية ومتطلبات تطبيقه في المؤسسة الصناعية.

أ- مفهوم الإدارة البيئية

لقد تعددت وتنوعت التعاريف التي تناولت موضوع الإدارة البيئية، ويعود السبب في ذلك إلى اختلاف وجهات نظر الاقتصاديين، وفي هذا الإطار يمكن ذكر البعض منها.⁵⁸

عرفها William R. Margun على أنها "الإجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية أم إقليمية أم عالمية والموضوعة من أجل حماية البيئة، وهي تتضمن أيضا الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة من هذه الموارد".

وهناك من عرفها على أنها: "الهيكل الوظيفي للمنشأة والتخطيط والمسؤوليات والممارسات العلمية والإجراءات والعمليات وإمكانيات تطوير السياسة البيئية وتنفيذها وإنجازها ومتابعتها بهدف تحسين أداء المنشأة وتخفيض آثارها البيئية السيئة ومحاولة منع هذه الآثار تماما كهدف رئيس للإدارة البيئية".

ولقد أعطى كل من هذين التعريفين مفهوم الإدارة البيئية بشكل كلي (قومي) وآخر جزئي يعني على مستوى المؤسسة أو المشروع.

عرفت منظمة ISO الإدارة البيئية على أنها "جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات وعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها".⁵⁹

ب- مفهوم نظام الإدارة البيئية (ISO14001)

⁵⁸ - علي طيوب، مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الصناعية، دراسة استطلاعية بمجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016، ص 86.

⁵⁹ - دبار حمزة، زين عيسى، سياسات ونظم الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة: شركة روائح بولاية الوادي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثاني، العدد الأول، جوان 2017، جامعة الوادي الجزائر، ص 57.

عرفت المواصفة الفرنسية NFX30200 نظام الإدارة البيئية بأنه: "مجموعة من التنظيمات الخاصة بالمسؤوليات، الإجراءات والعمليات والوسائل الضرورية لتنفيذ السياسة البيئية"، يشكل لنظام الإدارة البيئية جزءا من إستراتيجية الإدارة بالمؤسسة، حيث صمم لتحقيق متطلبات المواصفة (ISO) في مجال إدارة البيئة. ومن مميزات نظام الإدارة البيئية باختصار:⁶⁰

- من أكثر الأنظمة الإدارية فاعلية في تحقيق أداء بيئي متميز، يسمح للمؤسسة بمراجعة النشاطات التي تقوم بها والتي لها تأثير على البيئة والعمل على توفيق أوضاعها لها، بما يتناسب والمواصفات القياسية؛
 - يساعد المؤسسة في تحسين كفاءة الأداء البيئي ذاتيا، من خلال التعارف مع الجهات المعنية بالشأن البيئي؛
 - يتضمن تحديد الهيكل التنظيمي والمسؤوليات والإجراءات والموارد اللازمة لتحقيق السياسة البيئية المرجوة؛
 - يتطلب الحصول على نظام الجودة (oms)، وشهادات المواصفات القياسية البيئية (ISO 14000) كمؤشر على مدى الاهتمام بنشاطات حماية البيئة على المستويين المحلي والدولي.
- ت-متطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية (ISO14001) في المؤسسات الصناعية**
- يرتكز نظام الإدارة البيئية (ISO14001) على مجموعة من المتطلبات تهتم بتأسيس نظام إدارة البيئة وتطبق على مختلف أنواع و أحجام المؤسسات، تتمثل في العناصر التالية:⁶¹
- **السياسة البيئية:** وهي بيان يوضح نوايا المؤسسة ومبادئها المتعلقة بأدائها البيئي الشامل والذي يوفر إطار للعمل ووضع أهدافها وغاياتها البيئية.

⁶⁰ برحومة عبد الحميد، دغفل فاطمة، دراسة إمكانية تطبيق نظام الإدارة البيئية (iso14001)، في المؤسسة الجزائرية، دراسة حالة: مؤسسة الاسمنت لافراج بحمام الضلعة المسيلة، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016، ص 119.

⁶¹ محمد الهادي خنوس، الشيخ الداوي، مرجع سابق، ص 25.

- **التخطيط:** يبدأ التخطيط بتحديد الجوانب البيئية وحصر أكثرها أهمية ويُجرى بعدها تحديد المتطلبات القانونية التي تتوافق معها المؤسسة ومن ثم تطوير الغايات أو الأهداف البيئية للمؤثرات وإعداد برنامج عمل لإنجازها وفق المطلوب وبما يتناسب والمعلومات المستخدمة.
- **التنفيذ:** يحتاج تنفيذ الخطة البيئية إلى موظفين مؤهلين ومدربين وإلى إجراءات موثقة وخطوط اتصالات واسعة، بالإضافة إلى ضبط الوثائق وضبط العمليات والاستعداد للطوارئ.
- **الفحص والإجراءات التصحيحية:** لا بد من متابعة الأنشطة البيئية وقياسها بالإضافة إلى تحديد الإجراءات التصحيحية والوقائية والاحتفاظ بالسجلات البيئية الخاصة بالأداء البيئي وإجراءات تدقيق النظام.
- **مراجعة الإدارة:** أكدت المواصفة على المراجعة الدورية للنظام من طرف الإدارة وضرورة توثيق عمليات المراجعة لبلوغ التحسين المستمر.
- **التحسين المستمر لكافة مكونات وعناصر نظم الإدارة البيئية:** المواصفات الفرعية لل-ISO14000⁶²

- مواصفة نظم الإدارة البيئية / ISO14001 / وتتضمن إرشادات وأدلة الاستخدام كأساس لمنح شهادات المطابقة؛
- مواصفة النظم العامة للإدارة البيئية/ISO140004/ وتتضمن الإرشادات والمبادئ والنظم والتقنيات المساندة؛
- مواصفة إرشادات المراجعة البيئية / ISO14011/ وتتضمن المبادئ العامة للمراجعة البيئية؛
- مواصفة أدلة المراجعة البيئية ISO14011 وتتضمن إجراءات المراجعة البيئية؛
- مواصفة إرشادات ومعايير ومواصفات المراجعين القائمين على المراجعة البيئية ISO14012 ؛
- مواصفة إدارة برامج المراجعة البيئية ISO14013 ؛
- مواصفة المراجعات الأولية ISO14014 ؛
- مواصفة تحديد معايير المركز البيئي ISO14015 ؛
- مواصفة أهداف ومبادئ المدخل البيئي ISO14020 ؛

⁶²- إبراهيم علي الخضر، مرجع سابق، ص 294.

- مواصفة تقويم الأداء البيئي ISO14031.

شكل رقم (01-08): نموذج نظام الإدارة البيئية حسب مواصفات (ISO14001)



المصدر: دبار حمزة، زين عيسى، سياسات ونظم الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة: شركة روائح الورود بولاية الوادي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثاني، العدد الأول، جوان 2017، جامعة الوادي الجزائر، ص 57.

ثانيا - تكامل نظام الإدارة البيئية وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف

يمثل نظام الإدارة البيئية القاعدة الأساسية لتشجيع نشر فكر تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، حيث يمثل التطبيق السليم لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف من خلال منظومة إدارية بيئية، التحدي الاقتصادي والبيئي للتنمية التكنولوجية وتحديث الصناعة، حيث يؤدي إلى فوائد عديدة اقتصادية وبيئية للمؤسسة. وهذا بدوره يؤدي إلى التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية.

لذلك تعتبر تكنولوجيا الإنتاج الأنظف الأداء الفعال لنجاح نظام الإدارة البيئية. وهناك علاقة وثيقة الصلة بين نظام الإدارة البيئية وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف، حيث يؤدي كلاهما إلى: ضمان التنمية

المستدامة والتحسين المستمر، تحقيق فوائد اقتصادية، التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية، تنمية الإدارة البيئية، تحسين بيئة العمل...

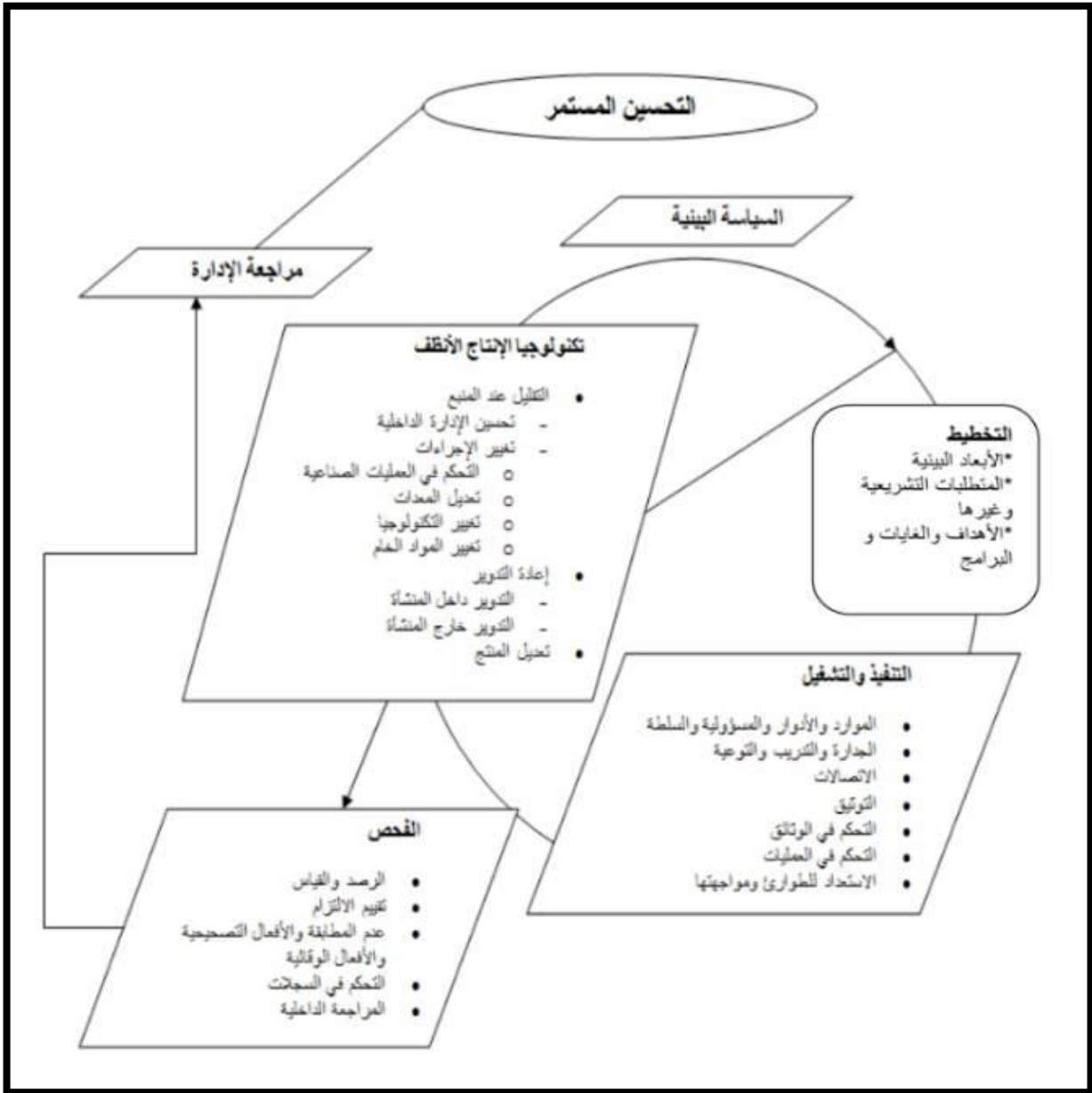
إذ أنه يجب إدخال تكنولوجيا الإنتاج الأنظف من بداية المرحلة الأولى في نظام الإدارة البيئية وهي "السياسة البيئية"، حيث يجب أن تلتزم الإدارة العليا للمؤسسة بتنفيذ تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، ثم بعد ذلك تدخل تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في "مرحلة التخطيط" وخاصة في البند الخاص بالمتطلبات الأخرى بالإضافة للمتطلبات القانونية والتشريعية وكذلك البند الخاص ببرامج الإدارة البيئية لتنفيذ الأهداف.

ويجب أن يشمل البرنامج التدريبي في مرحلة التنفيذ على تكنولوجيات الإنتاج الأنظف بدءاً من المفهوم والتعريف بالإنتاج الأنظف وانتهاء بالفوائد التي تعود على المؤسسة من إتباع سياسة تكنولوجيا الإنتاج الأنظف. ويجب أن يشمل برنامج التدريب للإدارة العليا على أهمية تكنولوجيا الإنتاج الأنظف والفوائد التي تعود على المؤسسة والعقبات التي قد تواجه تنفيذ تكنولوجيا الإنتاج الأنظف والموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في جميع العمليات الإنتاجية.⁶³

والشكل الموالي يوضح مخطط لنموذج متكامل لنظام الإدارة البيئية وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف

⁶³ - علي طيوب، مرجع سبق ذكره، ص 102

شكل رقم (01-09): تكامل تكنولوجيا الإنتاج الأنظف مع نظام الإدارة البيئية



المصدر: صلاح محمود الحجار، داليا عبد الحميد صقر، نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص118.

يلاحظ من خلال هذا الشكل مدى التداخل الوثيق بين سياسة الإنتاج الأنظف وجميع مراحل نظام الإدارة البيئية، ابتداءً من السياسة البيئية إلى التخطيط إلى التنفيذ والتشغيل وصولاً إلى مرحلة التصحيح، وعليه يجب رصد وقياس النتائج المتحصلة عليها جراء تطبيق هذه البرامج وكمية الوفورات المادية المحققة، وكذلك الآثار البيئية التي تم تخفيضها ومدى تحقيق الأهداف والغايات.

المطلب الثالث: أثر استخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف ونظام الإدارة البيئية على أبعاد التنمية المستدامة

تزايدت أهمية الإنتاج الأنظف لدعم نظم الإدارة البيئية باعتباره أحد المحاور الرئيسية نحو تحسين الأداء البيئي داخل المؤسسة الاقتصادية، وهذا من شأنه أن يساهم في حماية البيئة، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وهذا من خلال تطبيق نظام إدارة بيئية كفؤ باستخدام تكنولوجيات الإنتاج الأنظف في المؤسسات حيث سيؤثر ذلك حتما على جميع أبعاد التنمية المستدامة (الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية)، وسنحاول توضيح هذا الأثر في النقاط التالية:⁶⁴

أولاً- الأثر من الناحية الاقتصادية

يتمثل الأثر من الناحية الاقتصادية في النقاط التالية:

يمكن للمؤسسات التي تطبق إستراتيجية الإنتاج الأنظف على تحقيق التنمية المستدامة وذلك ب:

- الحفاظ على الموارد الطبيعية: وذلك بتوجيه المؤسسة نحو إعادة استعمال المواد القابلة للتدوير التي تعمل على التقليل وينسب لا بأس بها من لجوء المؤسسات لاستعمال المواد الأولية في عملية الإنتاج كمدخلات، حيث تختلف تكلفة الحصول على المادة الأولية من خلال عمليات التدوير و الحصول عليها من السوق الأولية إذ أن الأولى أقل تكلفة من الثانية؛

- تحسين صورة المؤسسة: وذلك بالتوجه البيئي للمؤسسة ومحاولة الحفاظ على هذه الصورة من خلال تبني سياسات وإستراتيجيات ذات طابع بيئي؛

- الاستخدام الأمثل أو الكفؤ للموارد: إن آليات عمل إستراتيجية الإنتاج الأنظف في المؤسسات تساعد على تحقيق الكفاءة الاستخدامية للموارد، من خلال تبني سياسة تسيير النفايات و الاعتماد على الطاقات المتجددة يقلص من تكاليف معالجة التلوث وكذلك يقلل من الضرائب المفروضة بسبب التلوث التلوث؛

⁶⁴ - رزيقة رحمون، قحام وهيبية، الإنتاج الأنظف كإستراتيجية لدعم أبعاد التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 01، العدد

01،2018،جامعة الجلفة، ص ص110-111.

- اكتساب ميزة تنافسية للمؤسسة: وذلك بتبني نظام الإدارة البيئي، والتي تعمل على إعطاء ميزة للمؤسسة الممكن تحقيقها من خلال التقليل من حجم نفايات وإفرازات المؤسسات المنتجة؛
- الربح الإضافي المحقق: بالتقليل من تكاليف التلوث وأيضا التقليل من تكاليف الحصول على المياه.

ثانيا-الأثر من الناحية البيئية

-من أهم الآثار البيئية الناتجة عن المؤسسات الصناعية التسيير اللاعقلاني للموارد الطبيعية، إذ يمكن الحد من هذه الآثار انطلاقا من استعمال آليات إستراتيجية الإنتاج الأنظف كالتسيير الجيد للنفايات الصناعية، فالتقليل من هذه الأخيرة وإعادة تدويرها واستعمالها مرة أخرى يعمل على حماية الأراضي الزراعية، وبالخصوص التي هي بالقرب من أماكن كب النفايات وحماية مصيدت الأسماك و أيضا المحافظة على التنوع البيولوجي...الخ؛

- حماية المسطحات المائية و المياه الجوفية: تلوث المسطحات المائية بالملوثات الصناعية خصوصا السائلة منها وذلك بالرمي العشوائي في الأنهار والأودية والسواحل، فالمعالجة لمياه صرف المؤسسات يقلل من تأثيره على الحياة البايالوجية؛

- حسن استخدام مدخلات العملية الإنتاجية في المؤسسة الصناعية من طاقة ومياه ومواد أولية يعمل على المحافظة عليها وخاصة كون هذه المدخلات موادا غير متجددة؛

- الحد من أخطر أنواع التلوث وهو التلوث الصناعي، فله آثار جد خطيرة على البيئة من خلال تتبع مصدر هذا التلوث من بداية تدخيل المواد الأولية إلى مرحلة التصنيع إلى مرحلة المنتج النهائي المهيا للبيع.

ثالثا-الأثر من الناحية الاجتماعية

-توفر مناصب شغل إضافية بإدماج إستراتيجية الإنتاج الأنظف في المؤسسة الصناعية، وذلك من خلال جميع العمليات الناتجة أثناء عمليات التدوير ومعاودة التدوير الخارجية والداخلية للنفايات الناتجة من عملية التصنيع؛

- الحد من الآثار السلبية على صحة وسلامة العمال، و زيادة القدرة الإنتاجية للعمال من خلال التحكم في التسربات و الانبعاثات الناتجة عن عملية التصنيع في المؤسسة؛
- الحد من النفايات الصناعية سواء كانت السائلة أو الصلبة أو الانبعاثات الهوائية باستخدام إستراتيجية الإنتاج الأنظف.

ومما سبق يتمثل أثر استخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في المؤسسة الاقتصادية من الناحية الاقتصادية في الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة، تحقيق هامش ربح، الدخول إلى أسواق جديدة من خلال خلق قيمة مضافة، الحفاظ على القدرة التفاوضية مع الموردين (من ناحية عدد الموردين ومدفوعاتهم).

أما من الناحية البيئية فيتمثل في إزالة الانبعاثات الملوثة وما يصاحبها من تكاليف قانونية والاستغلال العقلاني والرشيد للموارد (الكهرباء، الغاز، الماء) وإعادة تدوير بعض الموارد مثل المياه ، والتقييم الدوري من الناحية البيئية.

وأخيرا ومن الناحية الاجتماعية فتتمثل في خلق مناصب شغل من خلال عمليات التدوير وإعادة التدوير الداخلي والخارجي وتحسين صحة العمال، وزيادة العملاء (من ناحية عدد الزبائن ومقبوضاتهم)، الشراء المستدام،(العميل أو المستهلك المستدام).

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا بصفة عامة ونظرية توضيح كل من المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة وهي الاستثمار الأجنبي المباشر وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف وكذلك مفهوم التنمية المستدامة، و إبراز الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة في تحقيق التنمية المستدامة، كما تطرقنا إلى علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الشركات متعددة الجنسيات وكيفية مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما تبذله من جهود وما لديها من كفاءة وذلك بتطبيقها ونقلها لتكنولوجيات الإنتاج الأنظف في نشاطاتها وتطبيقها لنظام الإدارة البيئية وفق مواصفات iso14001. وذلك للمحافظة على استدامتها ومنه تحقيق تنمية مستدامة في البلد المضيف.

ومنه يمكننا القول أن مبدأ الإنتاج الأنظف الذي تتبناه الشركات المتعددة الجنسيات عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر طريقاً عملياً لتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني:

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
وقياس أثره على التنمية المستدامة في
الجزائر

تمهيد:

بذلت الجزائر جهودا معتبرة على غرار بقية دول العالم في محاولة جذبها لحجم أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، إلا أن حجم التدفقات كان متباينا خلال الفترات المدروسة وذلك بسبب الظروف والتطورات التي شهدتها الجزائر، ولذلك سنحاول في هذا الفصل بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى أثر الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة على أبعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي إضافة إلى البعد البيئي).

ولغرض إثراء هذا الجانب النظري سيتم الولوج إلى تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر والعراقيل التي تواجهه ثم إلى الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر و حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة مابين 2000 و 2020، ثم قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال بعض مؤشرات الأساسية. و آفاقها في الجزائر خلال الفترة (2015-2019).

لذلك في هذا الفصل سنتطرق إلى:

المبحث الأول: تحليل المناخ الاستثماري في الجزائر والعراقيل التي تواجهه.

المبحث الثاني: الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر وواقع كل من الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

المبحث الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أبعاد التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر.

المبحث الأول: تحليل المناخ الاستثماري والعراقيل التي تواجهه في الجزائر

يشير مناخ الاستثمار إلى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص عمل وتوسيع نطاق أعمالها، ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، منها مدى توفر منشآت البنية الأساسية، النظم القانونية أو الأوضاع السياسية و كذلك بالمؤسسات و حتى السياسات، فبتعبير آخر يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فقد عرفت المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجمع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير، إلا انه أمكن حصر عدة عناصر يمكنها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للاستثمار والتي يبني عليها المستثمر قرارا الاستثماري وذلك كما يلي:¹

-تمتع البلد المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي؛

-حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج؛

-استقرار سعر العملة المحلية؛

-سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية؛

-إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار؛

-الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية؛

-وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها؛

-توفر شريك محلي من البلد المضيف؛

-حرية التنقل وحرية التصدير؛

¹ - خيارى زهية، تقييم جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور المؤشرات العالمية للحكومة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 22، العدد 01، جامعة باجي مختار الجزائر، 2021، ص ص 121-122.

-توفر فرص استثمارية.

إذن يعتبر بلد ما جاذب للاستثمار إذا استطاع توفير العوامل المشجعة للاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول: تحليل المناخ الاستثماري في الجزائر

بعد أن تطرقنا لبعض مكونات مناخ الاستثمار في الجزائر خاصة ما تعلق بالتدفقات الواردة وكذا تطور التشريع المنظم لعملية الاستثمار، نحاول فيما يأتي تحليل انعكاسات هذه الجهود على مستوى مجموعة من المؤشرات والبيانات الدولية والإقليمية التي يلجأ إليها المستثمر الأجنبي لاتخاذ قراره بالاستثمار في هذا البلد من عدمه.

أولاً- مؤشر سهولة أداء أنشطة الأعمال:

ظهر هذا المؤشر لأول مرة سنة 2004 حيث يعتمد على دليل سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (ease of doing business score)، حيث يتم احتسابه من خلال 10 مؤشرات على سلم من 100 والمتمثلة في: بدأ النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود تسوية حالات الإعسار²، يقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ويعكس متوسط الأداء خلال السنة السابقة مقارنة ببعض الدول على المستوى العربي والعالمي.

وفيما يلي جدول يتضمن ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لسنتي

2019 و2020:

² ضربان وليد، واقع التنمية في الجزائر بين المؤشرات الدولية الكمية والنوعية: قراءة في بعض التقارير الدولية منذ بداية الألفية الجديدة، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجزائر، 2020، ص 101.

جدول رقم (02-09): المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال

| التغير المسجل | الرتبة المسجلة عام 2020 | الرتبة المسجلة عام 2019 | المؤشرات الفرعية |
|---------------|-------------------------|-------------------------|--------------------------|
| 0.1+ | 78 | 77.9 | بدء النشاط التجاري |
| 0.1+ | 65.3 | 64.6 | استخراج تراخيص البناء |
| 0.7+ | 72.1 | 71.9 | الحصول على الكهرباء |
| 0.2+ | 44.3 | 44.3 | تسجيل الملكية |
| -- | 10 | 10 | الحصول على الائتمان |
| -- | 20 | 20 | حماية المستثمرين الأقلية |
| -- | 53.9 | 53.9 | دفع الضرائب |
| -- | 38.4 | 38.4 | التجارة عبر الحدود |
| -- | 54.8 | 54.8 | إنفاذ العقود |
| -- | 49.2 | 49.2 | تسوية حالات الإعسار |

المصدر: بن شاعة رضا، يوسف رشيد، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة دفاتر **mecas**، المجلد 18، العدد 02، جامعة مستغانم، 2022، ص 461.

نلاحظ من خلال مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2020 احتلال الاقتصاد الجزائري المرتبة 157 عالميا من بين اقتصاديات 191 دولة، وهذا بتحسن طفيف في الترتيب مقارنة مع سنة 2019 أين احتلت الجزائر نفس المرتبة ولكن بفارق 0.1 في التنقيط، وبتحسن طفيف في الترتيب مع سنتي 2018 و2017 أين كان الترتيب 166 و156 على التوالي.

وعليه فإن الجزائر لم تحقق قفزة من خلال هذا المؤشر في تهيئة مناخ سهولة الأعمال، لتبقى الأمور على حالها تقريبا وهذا ما جعل البنك الدولي يصف مناخ الأعمال في الجزائر بالوجهة الصعبة للمستثمرين.³

ثانيا- مؤشر الحرية الاقتصادية:

هو مؤشر لقياس درجة تدخل الحكومات في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، يصدر عن معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة "ول سرايت" منذ عام 1995، ويستند هذا المؤشر على 10 عوامل تشكل:⁴

- السياسية التجارية (معدل التعريف الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)؛
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)؛
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد؛
- السياسية النقدية (معدل التضخم)؛
- تدفق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي؛
- وضع القطاع المصرفي والتمويل؛
- مستوى الأجور والأسعار؛
- حقوق الملكية الفردية؛
- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛
- أنشطة السوق السوداء.

تمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية. وحسب مؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom 2022) فقد جاء ترتيب الجزائر مع الأواخر حيث احتلت المرتبة 167 من بين 177 دولة، وهذا بمجموع 48.8 نقطة لحساب هذا المؤشر مما يعني تصنيفها ضمن البلدان ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة.

³ بن شاعة رضا، يوسف رشيد، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة دفاتر mecas المجلد 18، العدد 02، جامعة مستغانم، 2022، ص 461.

⁴ - المرجع نفسه، ص 462.

كما أشار التقرير المعد في هذا الإطار أن الجزائر تأتي في المراتب الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بخصوص الحريات الاقتصادية، حيث احتلت المرتبة 13 من بين 14 بلداً وصنف ذات التقرير الجزائر ضمن قائمة الدول الأكثر تقييداً للاقتصاد، وهذا لان الاقتصاد الجزائري لا يزال مرتبطاً بمدخيل النفط وهذا بالرغم من كل الإصلاحات الاقتصادية التي باءت بالفشل.

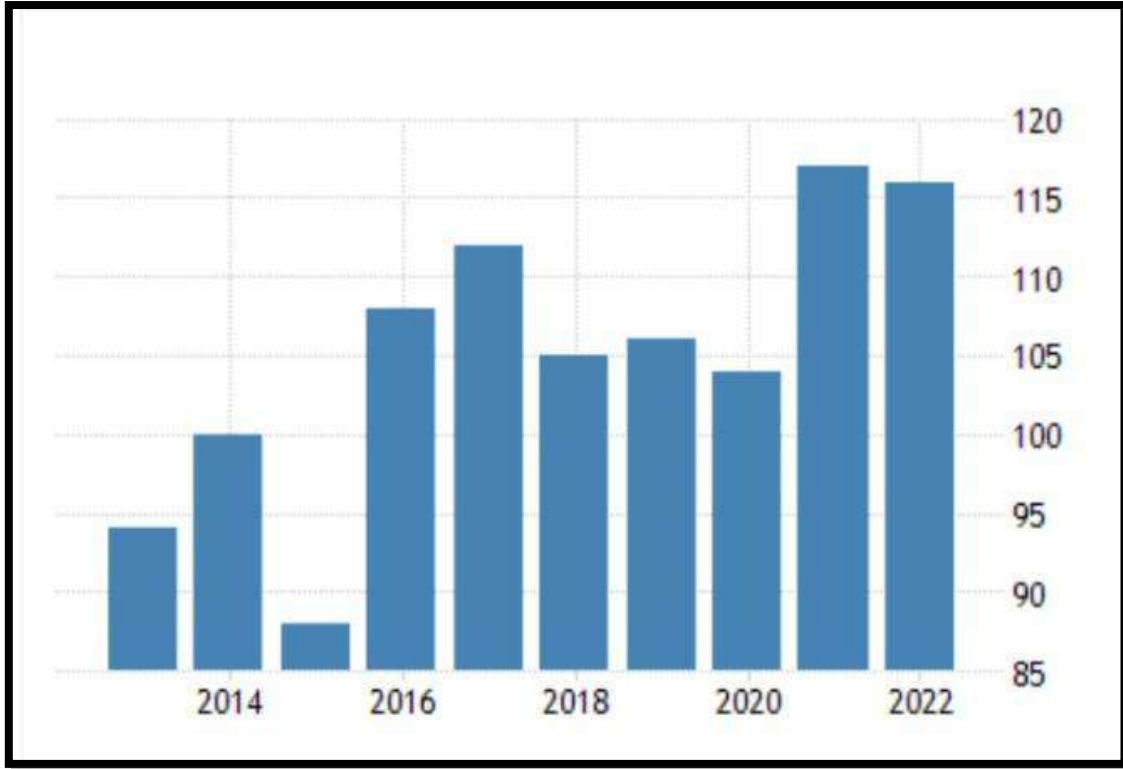
ثالثاً- مؤشر الشفافية

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنوياً مؤشراً للشفافية أو مدركات الفساد منذ سنة 1995 ليصبح أهم الإصدارات البحثية لمنظمة الشفافية الدولية وبرزت المؤشرات العالمية لانتشار الفساد في القطاع العام، ويعطي المؤشر لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لانتشار الفساد من خلال ترتيب الدول والأقاليم في مختلف أنحاء العالم، ويقاس المؤشر ويصنف الدول حسب درجات الفساد المحصلة في مجالات عديدة مثل: الإدارات العمومية، المجال السياسي، المجالات الاقتصادية والمالية المختلفة... الخ.⁵ لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، يحاول المؤشر عبر مجموعة من المساحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى نقشي الفساد في الدولة ودرجة تأثير في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في البلد المعني.

وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 (الأكثر فساداً) و100 (الأقل فساداً) وقد ضم 180 دولة في تقريره السنوي لـ 2022، والشكل والجدول المواليين يبرزان وضعية الجزائر في أهم مؤشر تصدره منظمة الشفافية الدولية وهو مؤشر مدركات الفساد CPI وهذا للفترة من 2014 إلى 2022.

⁵ - بوخرص عبد الحفيظ، بن محاد سمير، دراسة تحليلية لظاهرة الفساد في الجزائر حسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 01، جامعة المسيلة، 2022، ص 252.

شكل رقم (02-01): مؤشر مدركات الفساد CPI وهذا للفترة من 2014 إلى 2022



المصدر: <https://tradingeconomics.com/algeria/corruption-index>

جدول رقم (02-10): مؤشر مدركات الفساد CPI وهذا للفترة من 2014 إلى 2022

| السنوات | 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 |
|---------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| القيمة من 100 | 33 | 33 | 36 | 35 | 35 | 33 | 34 | 36 | 36 |
| الترتيب | 116 | 117 | 104 | 106 | 105 | 112 | 108 | 88 | 100 |
| عدد الدول | 180 | 180 | 180 | 180 | 180 | 180 | 176 | 168 | 175 |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الشكل السابق- <https://tradingeconomics.com/algeria/corruption-index>

[index](https://tradingeconomics.com/algeria/corruption-index)

الجزائر هي الدولة الـ116 الأقل فسادا من بين 180 دولة وفقا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2022، الذي أوردته منظمة الشفافية الدولية⁶، حيث نلاحظ من خلال هذا الجدول أن مؤشر مدركات الفساد في الجزائر لم يعرف تحسنا ملحوظا بل ظل يتراوح بين 33 و 36 نقطة من مجموع 100 نقطة. فخلال هذه السنوات كان ترتيب الجزائر فوق المائة، وهو ما يبقي الجزائر ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه وضمان الشفافية بالرغم من أهمية هذا المؤشر لدى المجموعة الدولية ورجال الأعمال الأجانب، ولعل هذا راجع لعمليات الاختلاس ونهب المال العام وسوء استغلال الوظيفة، الشيء الذي أعطى صورة سيئة عن الجزائر وعن مناخ الاستثمار فيها. " أي أن ارتفاع معدلات الفساد في الجزائر راجع لاحتكار السلطة من طرف النخبة الحاكمة وعدم إشراك الفواعل الأخرى في عملية صنع القرار مع حرية تصرف المسؤولين السياسيين في جميع المجالات دون وجود المساءلة السياسية والقضائية للسلطة وهذا ما عبر عنه سنة 1988 روبرت كليغرت في معادلته التالية:

$$\text{الفساد} = \text{درجة احتكار السلطة} + \text{حرية التصرف} - \text{المساءلة}$$

كما أن هناك من نسب انتشار الفساد في جميع المستويات إلى سبب رئيسي وهو نوعية الاقتصاد الجزائري القائم على الربيع النفطي " ⁷ ففي الفترة الممتدة ما بين سنة 2013 إلى سنة 2016 عالج القضاء الجزائري أكثر من 3405 قضية متعلقة بالفساد الذي وصفه "بالخطير" منها قضايا متعلقة بالرشوة والاختلاس ومنح امتيازات غير مبررة في الصفقات العمومية، وحسب المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لسنة 2017 أن البيروقراطية والفساد والرشوة يشكلون أبرز الكوابح التي تعترض تحسن المناخ في الجزائر".⁸

رابعا- مؤشر جودة التشريعات(الجودة التنظيمية) في الجزائر

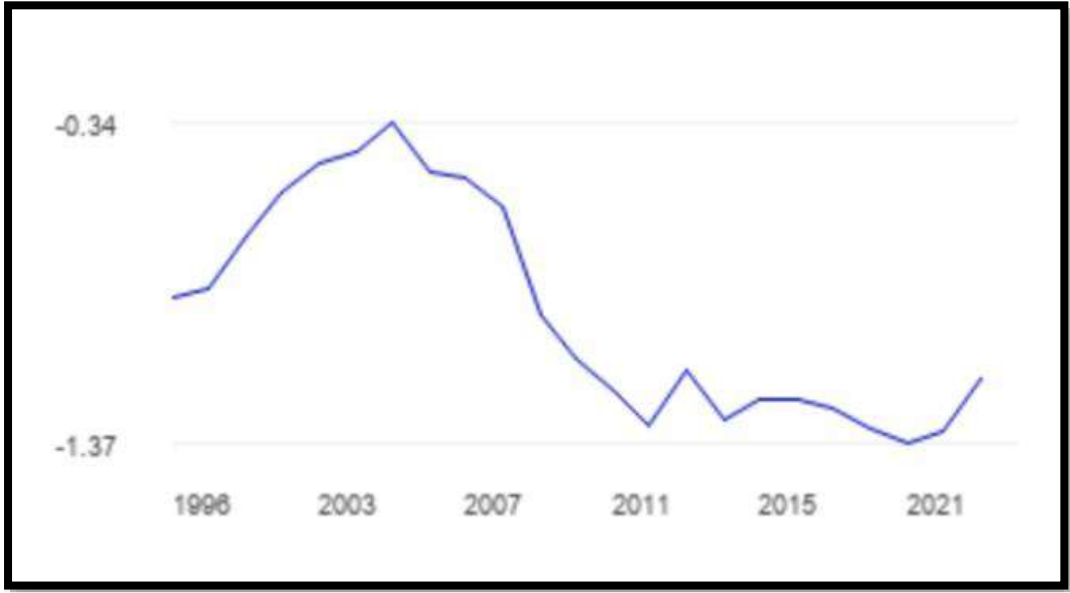
⁶ <https://tradingeconomics.com/algeria/corruption-index>

⁷ مولود فضيل، لقمان مغراوي، مدى فعالية الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة قياسية من منظور البنك الدولي في الفترة ما بين 2011-2019، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر 2021، ص 530.

⁸ خياري زهية، مرجع سابق، ص 123.

يرصد مؤشر الجودة التنظيمية تصورات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعزيزه. والشكل الموالي يوضح قيمة هذا المؤشر للفترة ما بين (1996 - 2021)، وسنحاول تحليل الفترة الممتدة ما بين 2002 إلى 2021 فقط.

شكل رقم (02-02): مؤشر الجودة التنظيمية للفترة 2021-1996

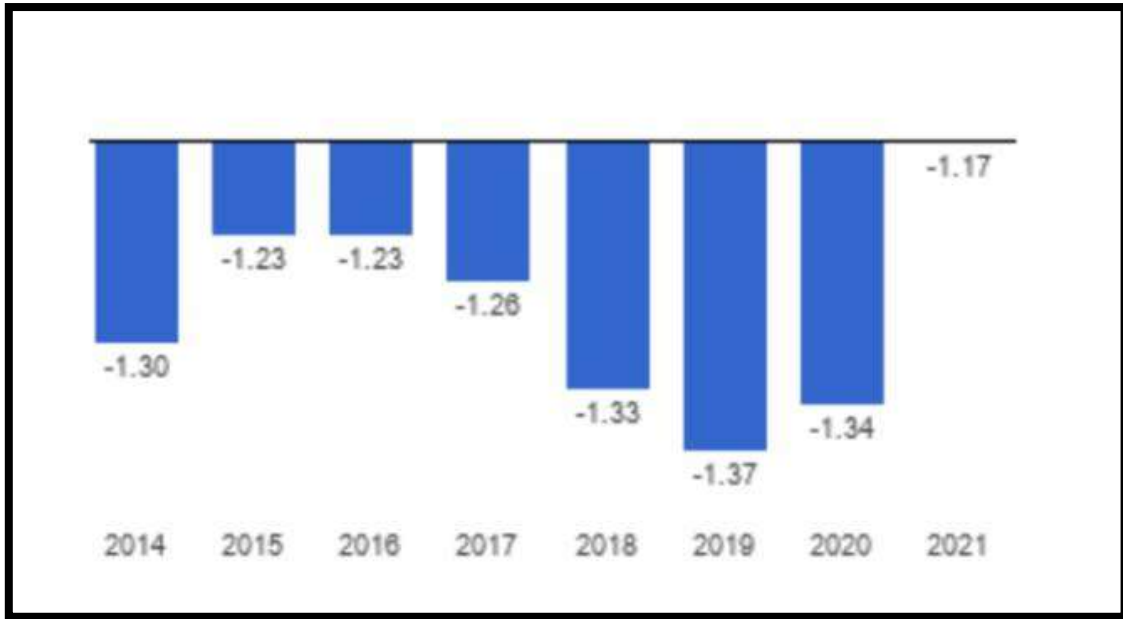


المصدر: https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/wb_regulatory_quality/

بالنسبة لهذا المؤشر كانت قيمة الحد الأدنى له في سنة 2019 بقيمة -1.37 نقطة وبحد أقصى -0.34 نقطة سنة 2005، وكانت أحدث قيمة من 2021 هي -1.17 نقطة.⁹

⁹ https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/wb_regulatory_quality/

شكل رقم (02-03): مؤشر جودة التشريعات للفترة 2014-2021



المصدر: https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/wb_regulatory_quality/

يوضح الشكل أن الجزائر لا تزال تحافظ على مستويات متدنية، على غرار باقي المؤشرات حيث شيد تطور مؤشر جودة التشريعات في الجزائر اتجاها تنازليا في هذه الفترة (2021-2002).

وعموما يمكن تقسيم الفترة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى (2008-2002) عرف فيها المؤشر تطورا متذبذبا لكن يمكن وصفه بالإيجابي سجل الذروة في التحسن سنة 2005 بـ 0.34- أما الفترة ما بين 2009-2021 سجلت الجزائر فيها أدنى ترتيب بقيمة 1.37- سنة 2019 .

ولهذا الوضع العديد من الأسباب التي تفسره، نذكر منها عدم تحقيق الجزائر تقدم ملموس في مجال الخصخصة إذ بقي القطاع العام المهيمن على السوق، إضافة إلى العديد من العراقيل الإدارية والتشريعية، كصعوبة الحصول على العقار الصناعي، وصعوبة تعبئة وإتاحة رأس المال، والحوجز الإدارية ومحدودية القدرة على الحصول على المعلومات، ونقص اللوائح التنظيمية الخاصة بسوق العمل وعدم كفاية البنية الأساسية وعدم جدوى الإطار القانوني والقضائي.¹⁰

¹⁰ خيارى زهية، مرجع سابق، ص 126.

خامسا- مؤشر الاستقرار السياسي

رغم أن الاستقرار السياسي والأمني يشكل شرط أولي وضروري لأي استثمار محلي أو أجنبي أن الشكل الموالي يظهر أن وضع الجزائر بخصوص هذا المؤشر ليس بالجيد، فعلى مستوى الترتيب حققت الجزائر معدلات متدنية عكست أداءا سلبيا وتصنيف ضعيف جدا، على الرغم من أن فترة الدراسة تجاوزت ما يسمى بالعهودية السوداء، أي فترة التسعينات التي شهدت فيها الجزائر أحداثا دامية. والجدول والشكل المواليان يوضحان قيمة مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر للفترة مابين (2010-2021).

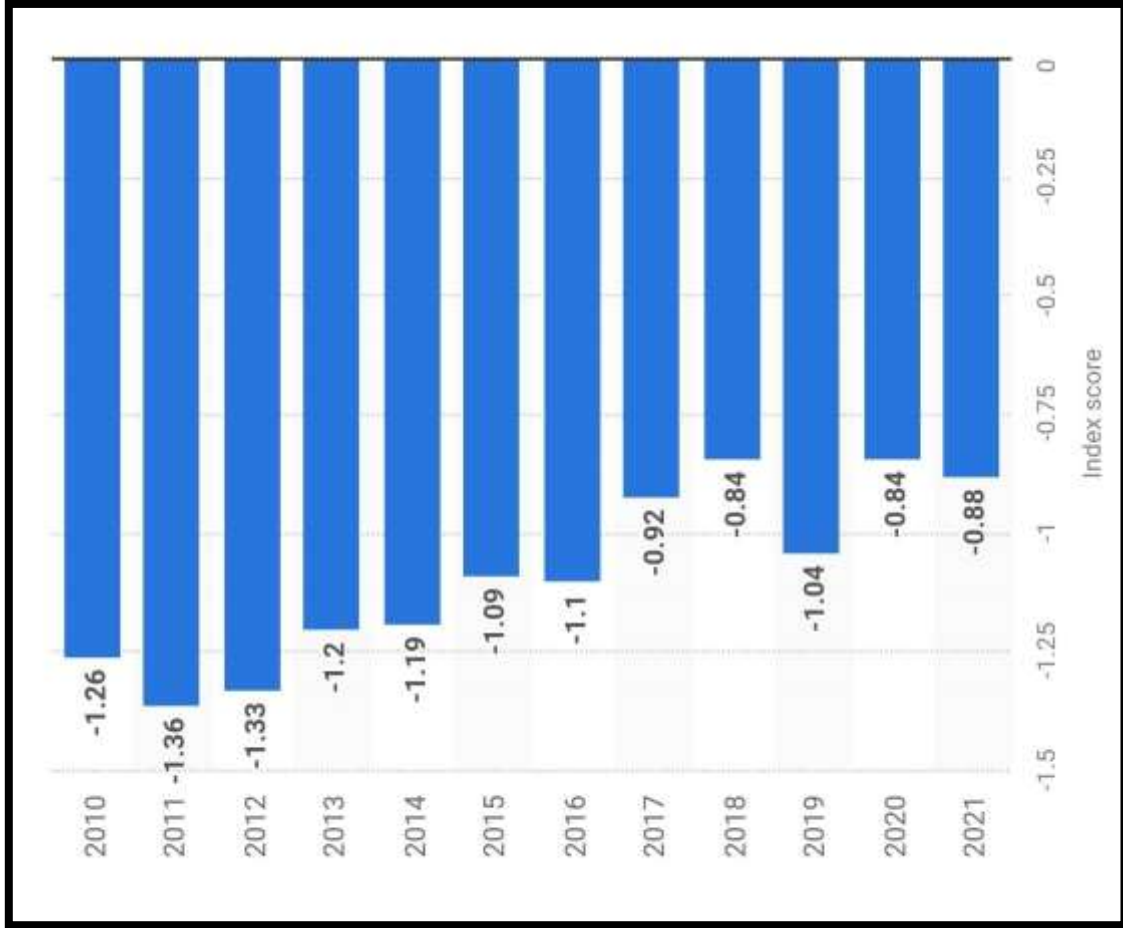
جدول رقم(02-11): مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر للفترة (2010-2021)

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|-------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| قيمة المؤشر | -1.26 | -1.36 | -1.33 | -1.2 | -1.19 | -1.09 |
| السنوات | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| قيمة المؤشر | -1.1 | -0.92 | -0.84 | -1.04 | -0.84 | 0.88 |

المصدر: <https://www.statista.com/statistics/1192405/political-stability-and-absence-of-violence-in-algeria/>

[violence-in-algeria/](https://www.statista.com/statistics/1192405/political-stability-and-absence-of-violence-in-algeria/)

شكل رقم(02-04): قيمة مؤشر الاستقرار السياسي للفترة (2010-2021)



المصدر: [https://www.statista.com/statistics/1192405/political-stability-and-absence-of-](https://www.statista.com/statistics/1192405/political-stability-and-absence-of-violence-in-algeria/)

[violence-in-algeria/](https://www.statista.com/statistics/1192405/political-stability-and-absence-of-violence-in-algeria/)

حيث يظهر الجدول أن الجزائر سجلت أدنى قيمة لمؤشر الاستقرار السياسي في سنتي 2018 و2020 بـ -0.84 و سجلت أسوأ قيمة وهي -1.36 في سنة 2011، خلال موجة الربيع العربي في شمال أفريقيا، وفي عام 2021 بلغ مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب للجزائر بـ -0.88 نقطة. وانخفض المؤشر مقارنة بالعام السابق 2020 حيث بلغ قيمة -0.84 نقطة.

ومنه على ضوء المؤشرات الدولية السابقة فإنه لا بد للجزائر من إعادة النظر بجدية من أجل استقطاب المستثمر الأجنبي، وهذا بالعمل على تحسين مناخ الاستثمار بتوفير متطلباته الأساسية وشروطه الجاذبة، ويمكن إجمال هذه المتطلبات والشروط في النقاط التالية:¹¹

- تعزيز كفاءة الإطار التشريعي والمؤسسي من خلال توحيد التشريعات المنظمة للاستثمار في قانون واحد يتميز بالوضوح والاستقرار والشفافية، وتفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءة الاختراع؛
- إصلاح و عصرنه القطاع المالي وهذا بإعطاء مرونة أكبر لتحويل الأموال والحد من بيروقراطية التعاملات البنكية من خلال عصرنه وسائل الدفع وإيجاد سوق أوراق مالية تفي بطموحات المستثمرين على غرار الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائر

شغل مناخ الأعمال والاستثمار في البلاد الرأي العام ورجال الأعمال المحليين والشركات الأجنبية على حد سواء، بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة والثقيلة، ما سبب نفورا وسط المستثمرين. وتشير تقارير دائرة بيئة الأعمال التابعة للبنك الدولي، حول مناخ الأعمال في البلدان، إلى أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في ترتيبها السنوي. حيث يشتكي رجال أعمال محليون من عرقلة مشاريعهم وبقائها لسنوات في أدرج الهيئات الإدارية المكلفة بالاستثمار.

ويمكن حصر العوامل الطارئة للاستثمار من تجارب عدد من الدول فيما يلي:¹²

- **عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي، ومن بينها سعر الفائدة سعر الصرف، واستقرار السياسات النقدية والمالية وتراجع مستوى البطالة والتضخم؛
- **تقييد حرية انتقالات رؤوس الأموال:** يؤدي تقييد انتقالات رؤوس الأموال وأرباح الشركات للخارج على حجم المستثمرين وخاصة الأجانب عن الاستثمار؛

¹¹ - بن شاعة رضا، يوسف رشيد، مرجع سابق ذكره، ص462.

¹² - زغيبه طلال ، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات و متطلبات تحسين بيئة الاستثمار ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية ، العدد 2012/7 جامعة الجزائر3، ص212.

- **صعوبة الحصول على الائتمان:** تهدد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المتاح، ومنه التأثير على قرارات الاستثمار الخاص والذي قد يتطلب سواء في مراحل التأسيس أو التشغيل الحصول على الائتمان الملائم؛
- **انخفاض كفاءة البنية الأساسية:** تؤثر كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع، ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار؛
- **عدم وضوح الهيكل الضريبي:** مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له، بالإضافة إلى ارتفاع ضريبة الشركات؛
- **انخفاض كفاءة العمالة:** يمثل انخفاض كفاءة القوى العاملة حتى لو كانت متواضعة من حيث التكلفة احد أهم معوقات الاستثمار، وهو ما يفسر أسباب عدم قدرة الدول التي تفنقر إلى مستويات التعلم و التدريب الملائمة على جذب الاستثمار الأجنبي، وذلك على الرغم من انخفاض مستويات الأجور بتلك الدول؛
- **تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار:** وهو ما يؤدي إلى عدم تحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين، بالإضافة إلى غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وتلك التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار؛
- **عدم الانفتاح الاقتصادي:** يؤدي إلى تضائل فرص الوصول إلى مصادر مدخلات الإنتاج المستخدمة في الاستثمار، وكذلك انخفاض القدرة التصديرية التي تنشا نتيجة عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام منتجات الدول المستثمر فيها. ويوجد أيضا عراقيل أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تتمثل في:¹³
- اعتبار القطاع الخاص قطاعاً استغلاليًا: خاصة إذا كان أجنبياً. ورغم التخلي رسمياً عن هذا الخيار لصالح منطق السوق، فإن رواسب التفكير الاشتراكي مازالت قائمة في أذهان القائمين على القرار الاقتصادي، والتي تتجلي في وضع العراقيل بشكل معلن وغير معلن، أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.
- النظرة الظرفية للاستثمار الأجنبي المباشر كرافع للنمو الاقتصادي: حيث إن الوعي في الجزائر بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر يظهر في فترات الصدمات البترولية السلبية، التي تولد الحاجة إلى الموارد المالية الخارجية. في هذه الظروف تعمد الحكومة إلى إصلاح المناخ الاستثماري ومراجعة المنظومة القانونية المؤطرة للاستثمار، لكن بمجرد التعافي وتوفر

¹³ - عبد المجيد قدي، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي وتحدياته، تريندز للبحوث والاستشارات، 2022.
<https://trendsresearch.org/ar/insight/prospects-and-challenges-of-foreign-direct-investment-in-the-maghreb-countries>

- الفوائض المالية، يتم الاعتماد مجدداً على الموازنة العامة لتمويل الاستثمارات، وتصبح النظرة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرة هامشية.
- التدابير المتضمنة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 لمواجهة تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008، والتي تعدّ في جوهرها قيوداً على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي:
- خضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية للاستثمار، بالإضافة إلى أنه لا يمكن إنجاز هذه الاستثمارات إلا في إطار شراكة، تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي؛
 - إلزامية تحقيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر، تمتع الدولة وكذلك المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة في كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب؛
 - ضرورة استخدام الاعتماد المستندي حصراً في دفع مقابل الواردات؛
 - عدم تبلور نظرة واضحة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتجلى ذلك في عدم قدرة السلطات العمومية على اتخاذ موقف واضح تجاه قاعدة 49/51، وهذا تماشياً مع تمسك أحزاب اليسار بها. ويعزز ذلك كثرة التعديلات التي تخضع لها النصوص المنظمة للاستثمار بشكل ملتوٍ، وهذا ليس بالتعديل المباشر للنصوص المعنية؛ وإنما بتعديلها بشكل غير مباشر بتضمين قوانين المالية هذه التعديلات.
- وإلى جانب هذه التعديلات تم إصدار ثلاثة قوانين متعلقة بالاستثمار في الفترة 2001-2022 فقط، وهي:
- ✓ الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001؛
 - ✓ القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار المؤرخ في 03 أوت 2016؛
 - ✓ القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار المؤرخ في 24 جويلية 2022.

المبحث الثاني: الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر وواقع هذه الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

المطلب الأول: الإطار التشريعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

يعتبر تحقيق التقدم الصناعي و التكنولوجي وتوفير مناصب العمل ورؤوس الأموال.. الخ من أهداف كل دولة، و يتحقق ذلك أساسا من خلال تبني سياسة استثمارية و إطار تشريعي للاستثمار مناسبين يمكنهما من توفير المناخ الملائم للاستثمار الذي يساهم في تحقيق نهضة اقتصادية تعتمد أساسا على استغلال الموارد البشرية و المادية أحسن استغلال، و جلب التكنولوجيا الحديثة مع مراعاة حق الأجيال القادمة من الاستفادة من هذه الموارد و الحفاظ على البيئة .

توجهت الجزائر إلى الانفتاح الاقتصادي كغيرها من الدول، و هو ما أدى بالضرورة إلى إعادة النظر في قانون الاستثمار و يعتبر القانون رقم 12-93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 هو أول قانون صدر في هذا الإطار، و قد سبقه قانون النقد و القرض رقم 10-90 المؤرخ في 14/04/1990 والذي نص على السماح للأجانب بالاستثمار في الجزائر و إقامة شراكة اقتصادية و مالية، مع إمكانية تحويل رؤوس الأموال بين الجزائر و الخارج لتمويل مشاريع اقتصادية مع إلغاء شرط المشاركة النسبية 49/51 و بالعودة إلى القانون رقم 12-93 فقد نص هذا الأخير على أن المستثمر الأجنبي له نفس المعاملة التي يعامل بها المستثمر الوطني من حيث الحقوق و الالتزامات الخاصة بالاستثمار، و هذا مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية و الدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها، و هو يعتبر محفز للاستثمارات الوطنية و الأجنبية خاصة المنتجة منها¹⁴، "ومع الانتقادات التي وجهت لهذا القانون فقد تم تعديله بالقانون رقم 03-01 المؤرخ في 31 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه مكملا لما جاء به قانون 12-93، وأهم ما ميز هذا الأمر هو استحداث نشاطات جديدة وإعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخصوصية الكلية والجزئية والاستثمارات المدرجة في منح الامتياز أو الرخص الجديدة. بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير

¹⁴ -ربيعة التجاني، الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المنتج في الجزائر ما بين قانوني الاستثمار رقم 01-03 و 09-16- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 323.

الاستثمار ANDI و إنشاء شبك وحيد ضمن الوكالة يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار. كما تضمن هذا الامر 03-01 نظامين ومجموعة من الحوافز منحت للمستثمرين هما:¹⁵

***النظام العام:** الذي تمنح فيه الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر على المراحل الأولى لانجاز المشروع فقط.

***النظام الاستثنائي:** يخص المناطق ذات الأولوية والمحددة، وذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني وكذلك النشاطات التي تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية واقتصاد في الطاقة ما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

أولاً- الواقع القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يتميز التشريع الخاص بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بالمرونة، تماشياً مع التطورات الاقتصادية مما جعلها تجري تعديلات في قوانينها الخاصة بالقطاع الاقتصادي، إلا أن هذه النقطة كانت عائقاً من عوائق مناخ الاستثمار في الجزائر، وهي مرونة التشريعات والقوانين. وسنحاول إعطاء التطور التشريعي لهذه القوانين كما يلي:¹⁶

بصدور قانون الاستثمار الجديد، تكون الجزائر قد عرفت منذ الاستقلال، ثماني (8) قوانين متعلقة بالاستثمار، حيث أصبح لكل رئيس تقريبا قانونه الخاص بالاستثمار. أصدر المجلس التأسيسي في فترة حكومة بن بلة أول قانون استثمار في 1963، ليعوضه مجلس الثورة بقانون جديد في عهد حكومة بومدين في 1966. عرفت فترة رئاسة بن جديد قانونين: الأول صدر في 1982، والثاني تزامن مع إصلاحات حمروش في 1990 كما أصدر المجلس الأعلى للدولة برئاسة علي كافي بدوره قانونه المتعلق بالاستثمار في 1993، ليستمر إلى غاية مجيء الرئيس بوتفليقة الذي عرفت فترته قانونين: الأول صدر في عهده الأولى في 2001، والثاني صدر في عهده الأخيرة حين كان مريضاً.

¹⁵ - توام زاهية، رزاري سعاد، التطور التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره في تحقيق مناخ استثماري أكثر جاذبية، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 02، جامعة الجزائر 03، 2020، ص:72.

3- محمد سعيد بوسعدية، قوانين الاستثمار في الجزائر بين الثابت والمتحول، أقلام الوسط، 18ماي 2022.

<https://elwassat.dz/%D9%82%20/2023/02/> تاريخ الاطلاع: 20/02/2023.

1- أول قانون الاستثمار في فترة بن بلة: قانون بصبغة اشتراكية:

بعد سنة من الاستقلال، وقبل نهاية عهده التأسيسية، أصدر المجلس التأسيسي الوطني القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، المتعلق بقانون الاستثمار والمنشور بالجريدة الرسمية رقم 53. يمكن وصف هذا القانون بالاشتراكي؛ لقد سمح للأجانب، -دون القطاع الخاص الوطني - بالاستثمار، وحدد الحقوق والواجبات والمزايا التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي، لكن تبقى إمكانية تأميم الشركات الأجنبية قائمة، خاصة عندما تساوي الأرباح المحققة مبلغ رأسمال المستثمر. كما حدد القانون دور الدولة في الاستثمار قصد تحقيق الاقتصاد الاشتراكي، وذلك بإنشاء مؤسسات وطنية أو شركات مختلطة سواء مع رأسمال أجنبي أو وطني، خاصة في القطاعات الاقتصادية الحيوية. نشير إلى إنشاء اللجنة الوطنية للاستثمار تحت رئاسة مدير التخطيط.

2- ثاني قانون الاستثمار في عهد بومدين: المساواة بين القطاع الخاص الأجنبي والوطني في ظل الاقتصاد الاشتراكي

بعد أكثر من سنة من الانقلاب الذي قاده بومدين في 19 جوان 1965، أصدر مجلس الثورة القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتعلق بقانون الاستثمار، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 80. وجاء في عرض أسباب هذا القانون، أنّ هذا الأخير يهدف إلى سد الثغرات التي تشوب القانون السابق، وذلك بالتعريف عن المبادئ التي يقوم عليها تدخل رأس المال الخاص وتحديد الضمانات والمزايا الممنوحة لهذا الرأسمال سواء كان وطنيا أو أجنبيا. يؤكد القانون على تدخل الدولة في القطاعات الاقتصادية الحيوية، لكن بإمكانها استدعاء القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي للمشاركة في هذه الاستثمارات. نشير أنّ رئاسة اللجنة الوطنية للاستثمارات تحولت لوزير المالية والتخطيط بعد أن كانت تحت رئاسة مدير التخطيط في القانون السابق. كما نذكر أن هذا القانون تعرّض إلى ثلاث تعديلات في سنوات 68، 71 و 72 على التوالي.

3- ثالث قانون الاستثمار في عهد بن جديد: أحكام خاصة بالقطاع الخاص الوطني والمحافظة على الاقتصاد الاشتراكي:

أصدر المجلس الشعبي الوطني القانون رقم 11-82 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 34. ومن مزايا هذا القانون أنه استثنى من أحكامه الاستثمار الأجنبي والاستثمار الحكومي. نشير إلى أن تأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها تم بموجب قانون خاص. ويخضع لأحكام هذا القانون كل مشروع استثمار يقل عن 30 مليون دينار جزائري يبادر به شخص أو عدة أشخاص طبيعيين ذوو الجنسية الجزائرية ومقيمون بالجزائر. كما تتدرج مشاريع الاستثمار المزمع انجازها على يد القطاع الخاص الوطني في إطار الأهداف والأولويات والمجالات المحددة في المخططات الإنمائية الوطنية. استثنى هذا القانون من تطبيق أحكامه القطاعات الفلاحية والحرفية وتجارة التجزئة والمهن الحرة. وتشمل هذه الاستثمارات على الخصوص، نشاطات تآدية الخدمات المتمثلة في التصليح الصناعي وصيانة آلات الصنع، والصناعة الصغيرة والمتوسطة المكملة أو في أسفل إنتاج القطاع الاشتراكي والصيد البحري ماعدا الذي يتم في أعالي البحار، والبناء والأشغال العمومية والفندقة والسياحة والنقل البري للمسافرين والبضائع. نشير إلى أن اللجنة الوطنية للاستثمارات تحولت إلى لجنة وطنية للاعتماد تحت رئاسة وزير التخطيط والتهيئة العمرانية، ولها فروع ولأئية تحت رئاسة الولاية، وبيثون في الاستثمارات التي لا تتجاوز 3 ملايين دينار جزائري فقط. كما تم إنشاء بمقتضى مرسوم الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص الوطني ومتابعته وتنسيقه. تعرّض هذا القانون إلى تعديلين عن طريق قانوني المالية لسنتي 1984 و1986.

4- رابع قانون الاستثمار في فترة بن جديد: قانون إصلاح أم شبه ليبرالي:

تم إصدار هذا القانون ضمن المنظومة القانونية التي قام بإعدادها فريق الإصلاح برئاسة الجمهورية تحت قيادة مولود حمروش. يتعلق الأمر بالقانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جوان 1988، المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 28. ويكمن الجديد في هذا القانون عدم تسقيفه للمبالغ المستثمرة، وإمكانية الاستفادة من الأراضي قصد الاستثمار، وتحديد القطاعات التي لا يجوز للمستثمر الخاص الخوض فيها والمتمثلة في النظام المصرفي والتأمينات والمناجم والمحروقات والصناعة القاعدة للحديد والصلب والنقل الجوي والسكك الحديدية والنقل البحري وبصفة عامة كل النشاطات المتعلقة بالأموال العامة. نشير إلى أن هذا القانون لم يحدد الهيئة المكلفة

باعتقاد وتسيير الاستثمارات على غرار اللجنة الوطنية للاستثمارات أو الاعتماد، وأرجع ذلك للتنظيم، حيث أمسى المجلس الوطني للتخطيط هو المكلف بمتابعة الاستثمارات.

5- خامس قانون الاستثمار في عهد المجلس الأعلى للدولة: قانون ليبرالي محض:

أصدر المجلس الأعلى للدولة تحت رئاسة علي كافي المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 64. وجاء صدور هذا القانون في ظروف أمنية خاصة ومالية خانقة، حيث لجأت الدولة إلى إعادة جدولة ديونها مع صندوق النقد الدولي، مما يعني أن أحكام هذا القانون صيغت بتوجيهات من ذات الصندوق. وتسري أحكام هذا القانون على الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي معا دون تمييز في كل القطاعات بخلاف تلك المخصصة للدولة أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب هذا القانون، وهي المتعلقة على الخصوص بالمحروقات. من مزايا هذا القانون، إنشاء وكالة لترقية الاستثمارات لدى رئيس الحكومة، وتكون على شكل شبك وحيد تضم كل الهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار، ولها أجل ستون يوما للرد بالقبول أو بالرفض على طلب الاستثمار، وللمستثمر الحق في طعن القرار أمام الهيئة الوصية.

وتمثل الإعفاءات الجبائية للمستثمرين أهم امتياز مقارنة بالقوانين السابقة، ويبقى الهدف هو جلب المستثمر الأجنبي والعملة الصعبة معا. وتزداد هذه الامتيازات في المناطق الخاصة، حيث تصل إلى التنازل عن أراضي تابعة للأملاك العامة بالدينار الرمزي. كما يتم لأول مرة منذ الاستقلال إنشاء المناطق الحرة الخاصة بإنجاز مستثمرات في مجال نشاطات موجهة للخارج. تعرّض هذا القانون إلى تعديلين بمقتضى قانوني المالية لسنتي 1998 و1999. كما نشير وأنه لأسباب أمنية، لم يجلب هذا القانون المستثمرين الأجانب كما كان منتظرا رغم الامتيازات الجبائية المقدمة.

6- سادس قانون في فترة الرئيس بوتفليقة: الحفاظ على النهج الليبرالي وتدعيم الاستثمار الأجنبي:

صدر هذا القانون بمقتضى الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 47. عزّف الاستثمار باقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛ وكذا المساهمة في

رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية، إلى جانب استعادة النشاطات في إطار الخوصصة الجزئية أو الكلية.

أحدث القانون المجلس الوطني للاستثمارات تحت رئاسة رئيس الحكومة، كما تنشأ لدى هذا الأخير وكالة وطنية لترقية الاستثمارات مهمتها القيام في أجل 30 يوما ابتداء من تاريخ إيداع طلب المزايا، بتزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار وتبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها. وفي حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها، يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها أجل أقصاه 15 يوما للرد. ويمكن أن يكون قرار الوكالة موضوع طعن أمام القضاء وهي سابقة مقارنة بالقوانين الماضية.

ومن المزايا الجبائية التي أقرها هذا القانون هي تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، والإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني. كما أقر على مزايا جبائية أخرى تتعلق بالإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركة والضريبة على الدخل الإجمالي للأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني إلى جانب الرسم العقاري على الملكيات العقارية الخاصة بالاستثمار. في هذه الإطار، تم إصدار القانون رقم 04-08 المؤرخ في أول سبتمبر 2008، المتعلق بتحديد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية.

وحتى يعطي هذا القانون مصداقية أكثر للمستثمرين الأجانب، أشّر على الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، المتعلقة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها، وتلك المتضمنة تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى إلى جانب الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات. نشير إلى أن هذا القانون الذي استمر لمدة 15 سنة، تعرّض إلى الكثير من التعديلات وصلت إلى ثمانية تعديل منها ما تم بمقتضى القوانين المالية السنوية.

7- سابع قانون في العهدة الأخيرة لبوتفليقة: تزامن مع الفساد المالي:

صدر هذا النص التشريعي بمقتضى القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 46. يعرّف الاستثمار بكل اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج وإعادة التأهيل، وكذا المساهمات في رأسمال الشركة. تم إلغاء استعادة النشاطات في إطار خصوصية جزئية أو كلية الذي نص عليه القانون السابق.

حافظ على أجهزة الاستثمار والمتمثلة في المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، وفصل هذه الأخيرة إلى 4 مراكز هي: مركز تسيير المزايا، ومركز استيفاء الإجراءات، ومركز الدعم لإنشاء المؤسسات، ومركز الترقية الإقليمية. كما حافظ القانون الجديد على المزايا التي أقرها القانون السابق، وأضاف مزايا لأنشطة خصوصية كتلك المتعلقة بالسلع بما فيها المجددة التي تشكل حصصا عينية خارجية تدخل في إطار عمليات نقل النشاطات من الخارج، وكذا السلع التي تكون موضوع رفع خيار شراء المستأجر في إطار الاعتماد الإيجاري الدولي، بشرط إدخالها في حالة جيدة. حافظ على إجراءات الطعن واللجوء إلى القضاء في حالة رفض الامتيازات، وأبقى على الامتيازات الجبائية، وأضاف الامتيازات الخاصة بالنشاطات المنشئة لمناصب الشغل، والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، حيث يعود للوكالة تحديد هذه النشاطات.

8- قانون الاستثمار الجديد في عهد الرئيس تبون:

نظرا للانتقادات التي وجهت لمناخ الاستثمار في الجزائر من طرف الشركاء المحليين والأجانب، ومحاولة لتحسين هذا المناخ وتوفير الظروف المناسبة له، أقرت الجزائر عن مشروع قانون جديد للاستثمار، تقول السلطات إنه أنهى عهد عراقيل الاستثمار الأجنبي، في مسعى لتكثيف ضخ رؤوس الأموال الأجنبية للسوق المحلية.

حيث أمر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بوضع "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار" تحت سلطة رئيس الوزراء. إذ أن قانون الاستثمار الجديد يسمح بتحويل أوسع لأرباح المستثمرين الأجانب وبفرض عقوبات على المعرقلين للاستثمارات، فهو ينص على محاربة البيروقراطية بقوة القانون، وتحديد آجال منح التراخيص وإنشاء الشركات، فالنص الجديد منح أكبر قدر من الضمانات للمستثمرين .

• عقوبات للمعقلين:

ومن ضمن ما ورد في البيان، سيتم تحويل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (حكومية) إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، ومنحها دور المروج والمرافق للاستثمارات.

وغالبا ما اشتكى مستثمرون جزائريون وأجانب من ثقل الإجراءات البيروقراطية للوكالة الوطنية لدعم الاستثمارات، التي تتولى مهمة دراسة المشاريع والموافقة عليها من عدمها.

وتقرر، وفق البيان، استحداث شبك وحيد له اختصاص وطني، موجه للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية. وتعتزم السلطات، وفق البيان، محاربة البيروقراطية التي تكبح المشاريع الاستثمارية، من خلال "رقمنة" الإجراءات المتصلة بعملية الاستثمار.

ويبرز أحد أهم الإجراءات التي لطالما أثارت انتقادات الشركاء الأجانب، ويتعلق الأمر بـ "توسيع نطاق ضمان تحويل المبالغ المستثمرة، والعائدات الناجمة عنها، إلى المستثمرين غير المقيمين (الأجانب)".

وتقول شركات أجنبية عاملة بالجزائر، إنها تواجه مشاكل كل عام فيما يخص تحويل الأرباح وعدم وضوح كيفية تطبيق النصوص التنظيمية السارية.

ووجه تبون، عقب التصديق بمجلس الوزراء على النص الجديد، بتسليط أقصى العقوبات على كل من يعرقل بشكل أو بآخر، عمليات الاستثمار مهما كان مركزه وطبيعة مسؤوليته..

كما أمر بـ "وضع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، تحت سلطة رئيس الوزراء"، بعدما كانت في السابق تتبع وزارة الصناعة. وشدد أيضا على تعزيز النظام القانوني لحماية المستثمرين من التعسف البيروقراطي، عبر استحداث آلية مستقلة رفيعة المستوى، تضم قضاة وخبراء اقتصاديين وماليين، توضع لدى رئاسة الجمهورية، وتتولى الفصل في الشكاوى والطعون المقدمة من قبل المستثمرين. وكان الرئيس تبون، قد ألغى قاعدة 49/51 المثيرة للجدل للشراكة مع الأجانب عقب انتخابه في ديسمبر/ كانون الأول 2019، وجعلها محصورة في بعض القطاعات الإستراتيجية على غرار الطاقة والاتصالات. وتطبق الجزائر قاعدة للشراكة الأجنبية منذ 2009، تقوم على أساس منح 51 % للطرف الجزائري، و 49 % للجهة الأجنبية- ضمانات للمستثمرين - .

بدوره، يرى الخبير المالي والاقتصادي الجزائري، محفوظ كاوي، أن النص الجديد منح أكبر قدر من الضمانات للمستثمرين سواء المحليون أو الأجانب. حيث أن مشروع قانون الاستثمار تجاوز عبارة "مستثمر أجنبي"، وعوضها بـ "غير المقيم"، وهذا بحسبه "تصحيح للمفاهيم وله دلالة ورمزية كبيرة". ولقت إلى أن "مشروع القانون أكد بشكل واضح حق المستثمرين غير المقيمين في تحويل الأرباح، بالنظر للمشاكل التي طرحت سابقا بشأن هذه النقطة".

ورأى أن القانون الجديد يكرس حرية الاستثمار، ويوفر ضمانات عدم مراجعة وتغيير القوانين، والمساواة بين المستثمرين تكون المنافسة الشريفة والامتياز هما الفيصل.

وشدد الخبير المالي، على أن اعتماد هذا الإطار القانوني الجديد للاستثمار، "وجب أن ترافقه عمليات تكييف وإصلاح على مستوى عدة تشريعات على غرار البنوك، وخصوصا ما تعلق بحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، التي يجب أن تكون واضحة وشفافة، بعيدا عن التعقيم".

أي أن "الإدارات والهيئات المتدخلة في الاستثمار يجب أن تواكب القانون الجديد وتكون في نفس النسق (..) على غرار الجمارك، والضرائب، والمنظومة البنكية، والجهات المسؤولة عن منح العقار وغيرها، حتى تكون هناك ترجمة فعلية لهذه الوثيقة على أرض الواقع". وخلال زيارة الرئيس تبون إلى تركيا، أكد أن القانون الجديد سيكون في خدمة الاستثمار، وسيفتح آفاق ويحمي جميع المستثمرين.¹⁷

¹⁷ - قانون استثمار جديد.. هل يعيد رأس المال الأجنبي للجزائر؟ (تقرير)،
<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7> تاريخ الاطلاع: 2023/02/15.

المطلب الثاني: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (الوحدة مليار دولار) خلال الفترة مابين (2000-2020)

جدول رقم (01-02): حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة 2000-2001

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---------|------|-------|------|------|------|------|------|
| % | 0.28 | 1.11 | 1.06 | 0.63 | 0.88 | 1.16 | 1.84 |
| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| % | 1.69 | 2.64 | 2.75 | 2.30 | 2.57 | 1.5 | 1.7 |
| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
| % | 1.5 | -0.53 | 1.64 | 1.23 | 1.47 | 1.38 | 1.13 |

المصدر: من إعداد الطالبة حسب معطيات البنك الدولي

نلاحظ تذبذب في مستويات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر طول فترة الدراسة 2000-2020 وبمستويات ضعيفة ارتفاعا ونزولا، فمن سنة 2000 إلى 2008 نلاحظ أن الاتجاه العام لتدفقات FDI في ارتفاع وذلك بسبب تحسن الأوضاع المالية عالميا ووطنيا وفتح مجالات أوسع للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الانفتاح الاقتصادي على العالم، ففي سنة 2001 كانت الجزائر ثالث وجهة للاستثمار الأجنبي على المستوى الإفريقي، وهذا راجع للإجراءات التحفيزية التي جاءت في قانون 2001، لصالح المستثمرين قصد تهيئة بيئة ملائمة للاستقطاب رؤوس أموال أجنبية، وأيضا تحققت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية¹⁸، ما زاد من وجهة المشاريع الاستثمارية للجزائر، كما كان السبب الرئيسي لارتفاع التدفقات في هذه الفترة قطاع الاتصالات حيث (تم بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية بمبلغ 737 مليون دولار، إضافة إلى خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة ISPAT الهندية في سنة 2001 و2002، ثم بيع الرخصة الثالثة

¹⁸ -أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2017، ص 159.

لشركة وطنية للاتصالات الكويتية و استمر الارتفاع إلى سنة 2004¹⁹. و"في سنة 2009 و 2008 قد تركزت هذه الاستثمارات بالدرجة الأولى قطاع المناجم والطاقة، خاصة مع شركتي توتال Total وبارتاكس partax الفرنسيين اللتين قدر حجم استثمارتهما بـ 1.436 مليار أورو، إضافة إلى فرض الحكومة الجزائرية على البنوك وفروعها رفع رأسمالها من 2.5 مليار دينار إلى 10 مليار دينار وهو ما أدى إلى زيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية والرفع من الحجم الإجمالي للتدفقات الاستثمارية"²⁰، ومن سنة 2009 إلى 2012 نلاحظ انخفاض حجم التدفقات وهذا راجع لركود الاقتصاد العالمي و لقانون الاستثمار 49-51 الصادر من طرف الحكومة الجزائرية الذي ينص على ضرورة امتلاك الشريك الجزائري عمومي أو خاص على نسبة 51% من أصول الاستثمار المراد إقامته في الجزائر من طرف الأجانب و ضرورة التزام الشركات الأجنبية بإقامة شراكة مع مستثمرين محليين، وكذلك مرونة هذه القوانين الخاصة بالاستثمار جعل المستثمر يحس بانعدام الثقة تجاه البلد المضيف، خاصة فيما يتعلق بهذا القانون وهو قانون الشراكة ويتواصل انخفاض تدفق FDI بسبب انخفاض أسعار البترول سنة 2014 ليصل سنة 2015 إلى -0.53 مليار دولار بحكم أن جل الشركات المستثمرة الأجنبية تستثمر في قطاع المحروقات ليرتفع مرة أخرى سنة 2016 إلى 1.64 مليار دولار بسبب انتعاج الحكومة الجزائرية سياسة التنويع الاقتصادي. ثم يعود إلى الانخفاض في سنة 2017. ويعاود الارتفاع سنة 2018 بنسبة ضئيلة وذلك راجع لقانون المحروقات الجديد الذي يهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات، ثم يعاود الانخفاض سنة 2019 و 2020 ليصل إلى 1.13 مليار دولار وذلك راجع لتداعيات أزمة كورونا التي ضربت اقتصاديات العالم، حيث توقفت حركة رؤوس الأموال في تلك الفترة.

المطلب الثالث: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وأهم الشركات متعددة

الجنسيات المستثمرة في الجزائر

لقد تعددت مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كانت هذه المصادر دولا أجنبية أو عربية وقد يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل الشركات متعددة الجنسيات خاصة في قطاع المحروقات، وفيما يلي سيوضح الجدول الموالي أهم التوزيعات لكل من التوزيع الجغرافي والتوزيع القطاعي:

¹⁹ - سردوك بلول، علوكة لخضر، بوقلي زهرة ، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، العدد 13 جامعة اسطنبول، معسكر، 2018، ص 148.

²⁰ أميرة بحري، مرجع سابق، ص 159.

أولاً - مصادر التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تتعدد مصادر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، فمنها دول عربية وأجنبية، وقد يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، وكما ذكرنا سابقاً فإن جل هذه الاستثمارات تنفذ من قبل الشركات متعددة الجنسيات وتتركز خاصة في قطاع المحروقات، والجدول الموالي يوضح الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019).

الجدول رقم (02-02): أهم الدول المستثمرة في الجزائر (الفترة ما بين 2015-2019)

| الدولة | التكلفة | عدد المشروعات | عدد الشركات |
|-----------------|---------------|---------------|-------------|
| هونغ كونغ | 6000 | 1 | 1 |
| الصين | 3827 | 12 | 7 |
| سنغافورة | 3151 | 3 | 1 |
| فرنسا | 2266 | 16 | 15 |
| مصر | 1553 | 3 | 3 |
| تركيا | 714 | 2 | 2 |
| قطر | 666 | 1 | 1 |
| اسبانيا | 517 | 7 | 7 |
| سويسرا | 400 | 6 | 5 |
| اليابان | 385 | 3 | 2 |
| أخرى | 1576 | 134 | 108 |
| الإجمالي | 21.056 | 188 | 152 |

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019.

من الجدول السابق نلاحظ أن دول قارة آسيا المتمثلة (هونغ كونغ، الصين، سنغافورة) تحتل المراتب الأولى للدول المستثمرة في الجزائر، حيث بلغت قيمة استثمارات دولة هونغ كونغ 6000 مليون

دولار، واحتلت بعدها الصين المرتبة الثانية بـ3827 مليون دولار، تليها سنغافورة بتكلفة تقدر بـ 3151 مليون دولار، وبعدها فرنسا حيث سجلت 2266 مليون دولار في تكلفتها بعدة مشاريع، ثم تليها باقي الدول: مصر، تركيا، قطر، إسبانيا، سويسرا على الترتيب.

ثانياً- أهم الشركات المستثمرة في الجزائر للفترة (2015-2019)

جدول رقم (02-03): أهم الشركات المستثمرة في الجزائر للفترة (2015-2019)

| عدد المشروعات | التكلفة (مليون دولار) | الشركة المستثمرة |
|---------------|-----------------------|------------------|
| 1 | 6000 | CITIC GROUP |
| | | CHINA STATE |
| | | CONSTRUCTION |
| 1 | 3300 | ENGINEERING |
| | | CORPORATION |
| 3 | 3151 | INDORAMA |
| 2 | 1929 | TOTAL |
| | | EGYPTIEN GENERAL |
| 1 | 1404 | PETROLEUM |
| | | CORPORATION |

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019.

المبحث الثالث: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

أثبتت العديد من الدراسات مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية المستدامة في العديد من الدول، لذلك سنحاول في هذا المبحث قياس هذا التأثير من خلال قياس بعض مؤشرات التنمية المستدامة (قياس الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة الاجتماعية، الاستدامة البيئية).

المطلب الأول: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستدامة الاقتصادية في الجزائر

يتم قياس الاستدامة الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، من أجل توضيح الارتباط بين اتجاه تغير المؤشرات الاقتصادية وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً- إجمالي الناتج المحلي GDP (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) الوحدة (مليار دولار)

جدول رقم (02-04): إجمالي الناتج المحلي للفترة 2000-2020

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| % | 54.79 | 54.74 | 56.76 | 67.86 | 85.33 | 103.20 | 117.03 |
| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| % | 134.98 | 171 | 137.21 | 161.21 | 200 | 209.06 | 209.76 |
| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
| % | 213.81 | 165.98 | 160.03 | 170.1 | 174.91 | 171.77 | 145.01 |

المصدر: من إعداد الطالبة حسب معطيات البنك الدولي.

بالنسبة لتطور الناتج المحلي الإجمالي طول فترة الدراسة 2000-2017 نلاحظ أن اتجاهه العام موجب وفي ارتفاع ضعيف ومتذبذب، فمن سنة 2000 إلى 2006 لاحظنا ارتفاعا إلى مستوى قياسي وذلك بعد الشروع في تطبيق البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي PNRE ، و أيضا راجع لاستعادة التوازنات الخارجية من خلال احتياطي الصرف الذي بلغ سنة 2010 إلى ما قيمته 170 مليار

دولار، وكذلك تسديد الديون المترتبة على الجزائر عام 2006، إضافة إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لغرض الحد من هشاشته المالية العمومية أمام الصدمات الخارجية واستمرت الموازنة العامة بتحقيق فوائض مالية إلى غاية سنة 2009 و2010. تأثر بشكل طفيف بالأزمة المالية العامة لعدم ارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي، وكنتيجة لانخفاض العوائد البترولية وارتفاع في النفقات العمومية في البرنامج الخماسي²¹ وفي 2010 بدأت المستويات بالارتفاع، لتحتل الجزائر مركز 50 عالميا في ترتيب الدول من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي .

أما الفترة ما بين 2011-2017 فقد ارتفع مستوى الناتج المحلي، على الرغم من أسعار النفط العالمية المنخفضة، حيث سجل النمو الاقتصادي للجزائر بداية قوية وتشير التقديرات على أن معدلات النمو للناتج المحلي قد بلغت 3.7% في الربع الأول من العام 2016، وكان العامل الرئيسي لهذا النمو هو الإنتاج القوي لقطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 7.1% وتراجع النمو في القطاعات الأخرى غير المحروقات إلى 2.8% من 4% خلال الربع نفسه من عام 2016. وفي سنة 2017 و2018 نلاحظ ارتفاعا طفيفا بإجمالي الناتج المحلي، ثم يعاود الانخفاض في سنة 2019 و2020 ليصل إلى 145 مليار دولار، وذلك راجع أيضا للزمة الصحية العالمية وهي جائحة كورونا.

ثانيا- نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2000-20020)

يعتبر هذا المؤشر مدخلا لدراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2020 وهو ما بيناه في الجدول الموالي:

²¹ قارة إبراهيم، أحمد السيليت، بيبي وليد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد (01)34، جامعة الجلفة، 2018، ص 408.

جدول رقم (02-05): نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2020

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---------|------|-------|------|------|------|------|------|
| % | 0.50 | 2.00 | 1.90 | 0.90 | 1 | 1.10 | 1.6 |
| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| % | 1.2 | 1.50 | 2 | 1.40 | 1.3 | 0.70 | 0.80 |
| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
| % | 0.70 | -0.30 | 1 | 0.70 | 0.80 | 0.80 | 0.80 |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات البنك الدولي (البنك الدولي). الملحق رقم(01)

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي جد ضعيفة و هذا راجع إلى ضعف قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فبالرغم من ارتفاعها في سنة 2001 حيث وصلت إلى 2.0% مقارنة مع سنة 2000 والتي كانت 0.50% وعاود الانخفاض في سنة 2002 ليبلغ 1.90% ثم 0.90% سنة 2003 ويبقى في حدود النسبة خلال السنوات الموالية ليصل لأعلى نسبة سنة 2009 ب 2%، وذلك إثر تبعات الأزمة العالمية، ثم واصل تذبذبه من سنة 2010 إلى غاية 2016، "إلى أن وصل إلى مستوى سالب سنة 2015 حيث قدرت ب -0.30%، ويرجع ذلك إلى التطورات السياسية التي عرفتتها بعض الدول العربية والتي أثرت على حجم تدفقات الاستثمارات العربية البينية".²² ثم ارتفع سنة 2016 إلى 1% و عاد بالانخفاض إلى نسبة 0.70% في السنة الموالية 2017 وبقي في حدود هذه النسبة في السنوات الموالية من 2018 إلى 2020 حيث لم يعرف ارتفاعا ملحوظا، إذ بلغت نسبته 0.80%، وتعتبر نسبا ضئيلة.

فقد كان العصر الذهبي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين عامي 2006 و 2011 حيث شهد متوسط التدفقات الوافدة 2.25 مليار دولار سنوياً، وفقاً لبيانات تقرير الاستثمار لعام 2020

²² شبانة نادية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2018، 02، ص 05.

الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية العالمية (أونكتاد). لكن في السنوات التسع اللاحقة، انخفض الاستثمار إلى حوالي 1.1 مليار دولار سنويًا.

باختصار، لم تتعاف الجزائر جيدًا من الأزمة المالية لعام 2008. كما يمكن أيضا ربط ضعف الاستثمار بالقيود الحكومية المتزايدة على المستثمرين الأجانب، كجزء من سياسة القومية الاقتصادية التي تم دفعها إلى الأمام بعد عام 2008، وفقًا لتحليل صندوق النقد الدولي. احتلت الجزائر المرتبة 157 من بين 190 دولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن البنك الدولي، كما أن الفساد والبيروقراطية وضعف القطاع المالي وانعدام الأمن القانوني فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية هي أيضًا عوائق رئيسية أمام الاستثمار، كما يقول تحليل أجرته شركة Santander Trade المزود الرائد لمعلومات السوق الدولية²³.

وتبين الأرقام السابقة أن الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري لا يزال ضعيفا وذلك لسبب انخفاض نسبة التدفقات الواردة إلى الجزائر. وذلك بسبب أن الوعي بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يظهر فقط في فترات الصدمات البترولية السلبية التي تولد الحاجة إلى الموارد المالية الخارجية، وفي هذه الظروف تعتمد الحكومة إلى إصلاح المناخ الاستثماري ومراجعة المنظومة القانونية المؤطرة للاستثمار، لكن بمجرد التعافي وتوفر الفوائض المالية، يتم الاعتماد مجددا على الموازنة العامة لتمويل الاستثمارات، وتصبح النظرة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر نظرة هامشية.

ثالثا- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2020)

ويعتبر هذا المؤشر أيضا من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس الاستدامة الاقتصادية، ومن خلاله سنوضح مدى تحقيق هذه الاستدامة في الجزائر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

²³ sbastian shehad . <https://www.investmentmonitor.ai/algeria/the-state-of-play-fdi-in-algeria> تم . investment monitor(January, 2021).p04.الاسترداد من

جدول رقم (02-06): معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للفترة 2000-2020

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---------|------|------|-------|-------|-------|-------|-------|
| % | 2.40 | 1.7 | 4.3 | 5.80 | 2.90 | 4.40 | 0.20 |
| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| % | 1.80 | 0.70 | -0.10 | 1.70 | 1 | 1.40 | 0.80 |
| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
| % | 1.70 | 1.60 | 1.10 | -0.80 | -0.90 | -0.90 | -6.80 |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات البنك الدولي. الملحق (02).

حققت الجزائر معدلات نمو ايجابية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى 2016 حيث بلغ ذروته سنة 2003 بنسبة 5.80 % ويبقى معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي متذبذبا خلال هذه الفترة ليصل إلى 1.10 % سنة 2016، "ويرجع هذا إلى التطور في العائدات البترولية والتي تشكل بدورها مصدرا مهما للدخل".²⁴

بينما نلاحظ انخفاض هذه المعدلات بشكل متوالي و بنسب سالبة خلال الفترة من 2017 إلى 2020 حيث وصلت إلى -6.80 % وهذا راجع إلى التطورات الحاصلة في هذه الفترة وهي جائحة كورونا. (التي ألحقت الضرر بالاقتصاد العالمي، على غرار الجزائر التي شهدت موجة من التداعيات حول هبوط الاقتصاد الوطني إثر تفاقم الوباء).²⁵

²⁴ - شبانة نادية، مرجع سابق، ص 09.

²⁵ بوعمامة مريم، التدايير الوقائية المتخذة بين الحفاظ على المال العام للدولة ومجابهة انتشار جائحة كورونا في الجزائر. دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأوبئة العالمية، الجزء الثاني (صفحة 302)، برلين، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية/المركز الديمقراطي العربي. 2020، ص 302.

المطلب الثاني: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستدامة الاجتماعية في الجزائر

يتم قياس الاستدامة الاجتماعية المحققة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إظهار الأثر الذي تمارسه هذه الاستثمارات على التشغيل والقضاء على البطالة التي أرهقت كاهل الدول، إضافة إلى تخفيض مستويات الفقر من خلال تحسين مستوى المعيشة .

أولاً- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الفترة (2000-2020)

جدول رقم (02-07): معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2020

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| % | 29.80 | 27.30 | 25.9 | 23.70 | 17.60 | 15.30 | 12.30 |
| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| % | 13.80 | 11.30 | 10.20 | 10 | 10 | 11 | 9.80 |
| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
| % | 10.20 | 11.20 | 10.20 | 10.30 | 10.40 | 10.50 | 12.60 |

المصدر: من إعداد الباحثة حسب معطيات البنك الدولي. الملحق(03).

لقد تذبذبت معدلات البطالة في الجزائر، وذلك راجع لتغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد. حيث عرفت معدلات البطالة في الفترة ما بين 2000 و 2014 انخفاضا محسوسا حيث انتقلت من 29.80 % سنة 2000 إلى حوالي 11 % سنة 2012 لتصل إلى 10.20 % سنة 2014. " وهو مؤشر ايجابي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية، كما سمحت برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططي برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، حيث تم إنشاء أكثر من 728000 منصب عمل خلال الفترة 2000 - 2004 (فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي)".²⁶

²⁶ جليط، الطاهر، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02، 2016، ص 209.

ثم نلاحظ بقاء المعدلات في حدود نسبة 10% في الفترة ما بين 2014-2019، حيث ارتفع مستوى العمالة الناتج عن فرص العمل الموفرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في تلك الفترة، فقد قدر عدد الذين تم تشغيلهم في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية خلال الفترة (2015-2018) حوالي 91 منصب عمل لـ 381 مشروع، حيث وفرت سنة 2008 أكبر عدد مناصب العمل التي قدرت بـ 27305 منصب عمل، أما باقي السنوات فقد راوحت ما بين 2000 و 7000 منصب عمل،²⁷ إلى أن يعاود الارتفاع سنة 2020 ليصل 12.60 %، "وذلك بسبب القيود التي فرضتها جائحة كورونا، حيث أعلنت وزارة العمل الجزائرية ، فقدان السوق المحلية لنحو 51 ألف وظيفة خلال 2020، بسبب غلق المصانع، إضافة لأسباب سياسية أخرى".²⁸ (وتداعياتها على مناخ الأعمال، و تراجع عامل الثقة لدى المتعاملين الاقتصاديين والشركاء الأجانب.²⁹ غير أنه وبالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لا تزال فرص التشغيل المتاحة من الاستثمار الأجنبي المباشر متواضعة إذا ما قورنت بالإمكانيات الهائلة التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري، وذلك راجع إلى ضعف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

ثانيا- مؤشر معدل الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

عُرف الفقر كونه عدم الاكتفاء في الاستهلاك كما وكيفا، والمقصود بهذا الأخير نسبة الاستهلاك وهو ما يعبر الكم وكذلك نوعية الاستهلاك، كما يعرف المختصون الفقر كذلك بعدم إمكانية توفير الاحتياجات الرئيسية من لبس، تعليم صحة سكن.³⁰

²⁷ بن عبد العزيز سمير، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، 2018، ص 161.

²⁸ (<https://alarab.co.uk/>، 2021)

²⁹ عمار لشموت. (17، 10، 2019). <https://ultraalgeria.ultrasawt.com/%D8%A7%D9>. تاريخ الاسترداد 06 03 2022، من جزائر ultra، ص 10-17.

³⁰ زبوج سامية، الفقر في المجتمع الجزائري: قراءة تحليلية للأوضاع، مجلة آفاق لعلم الاجتماع ، العدد 01، 2019، ص 69.

جدول رقم (02-08): معدلات الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2020

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---------|-------|-------|-------|-------|-------|------|-------|
| % | 22.18 | 21.15 | 20.9 | 19.76 | 18.15 | 16.6 | 18.75 |
| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| % | 18.23 | 17.16 | 15.4 | 12.3 | 10.8 | 10.5 | 9.8 |
| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
| % | 11.3 | 10.69 | 12.87 | 10,99 | 11,02 | / | / |

المصدر: بيانات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التقرير حول التنمية البشرية 2007-2012 الملحق(04)

عن: عمار مسعودي، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1996-2018، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي الجزائر، 2020، صفحة 59.

تميزت فترة التسعينات والألفية بزيادة حدة الفقر في المجتمع الجزائري، وذلك بسبب الأزمة الأمنية والسياسية التي عاشتها الجزائر وانعكاساتها على المجتمع وتنامي مشكلة الديون الخارجية وهروب رؤوس الأموال وضعف حجم الاستثمارات. كذلك بعد تبني برنامج التعديل الهيكلي مما اثر على القدرة الشرائية للأفراد والعائلات بسبب البطالة وغلق العديد من المؤسسات. أما مع بداية الألفية الجديدة وتحسن الأوضاع الاقتصادية للجزائر، انخفض معدل الفقر إلى 20.9% سنة 2002، بعد ما كانت نسبته 22.18% سنة 2000 ثم إلى نسبة 17.16% سنة 2008، فنسبة 9.8% سنة 2013، وذلك راجع إلى إتباع الجزائر للسياسة المالية التوسعية التي تركز على التوسع في الإنفاق العام من خلال البرامج التنموية (2001-2014) و التي أعطت الأولوية لدعم الاقتصاد ومكافحة الفقر وتحسين إطار معيشة المواطن وتأهيله.³¹ ثم نلاحظ ارتفاع ملحوظ لمعدل الفقر البشري حيث انتقل إلى 11.3% سنة 2014 ثم إلى 12.87% سنة 2016 و 11.02% سنة 2018، "هذا الارتفاع راجع إلى تفاقم الأوضاع المزرية داخل المجتمع

³¹ - ناريمان دحدوح، أثر النمو الاقتصادي على الفقر دراسة قياسية لحالة الجزائر الفترة (1980-2018)، أم البواقي، الجزائر جامعة أم البواقي، 2020، ص36.

وتدني المستوى المعيشي للأفراد وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في هاته الفترة وانخفاض أسعار البترول وسياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة".³²

أما في سنة 2019 فقد شهد العالم وعلى غرار الجزائر الأزمة الوبائية و هي جائحة كورونا التي قلبت موازين كل الجهود المبذولة سابقا لمحاربة الفقر، حيث أدت إلى فقدان آلاف الوظائف. ويشير آخر تقرير تم إعداده من طرف الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في أواخر جانفي المنصرم إلى أن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر قفز إلى 15 مليون أي حوالي 38 بالمائة من الجزائريين تدهورت وضعيتهم الاجتماعية وأصبحوا غير قادرين على اقتناء أساسيات الحياة، أي أن كل 3 جزائريين يوجد جزائري يعيش فقر مدقع.³³

وأرجع المتحدث السبب في ارتفاع معدلات الفقر إلى العجز عن التحرر من التبعية لقطاع المحروقات. وتراجعت عائدات النفط التي يعتمد عليها اقتصاد البلاد بنسبة 41 % و كان لذلك تأثير واضح على الوضع الاجتماعي.

ومن بين مؤشرات الفقر في المجتمع الجزائري: نذكر أهمها فيما يلي:³⁴

- ظهور العمل غير الرسمي وعمالة القاصرين؛
- ظهور الآفات الاجتماعية والتسول؛
- كثرة الطلب على البرامج الاجتماعية.

³² - عمار مسعودي، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1996-2018، جامعة أم البواقي، 2020، ص59.

³³ - بن يسعد في تقرير للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، 2019، <https://www.echouroukonline.com>

³⁴ - زبوج سامية، مرجع سابق، ص ص73-74.

المطلب الثالث: قياس الاستدامة البيئية

يقصد بالاستدامة البيئية المحافظة على المصادر البيئية على المدى الطويل في محيط دائم التغيير³⁵.

وصنف مؤشر الأداء البيئي العالمي لعام 2016 الجزائر في المرتبة الـ 83 عالميا، من أصل 180 دولة، ويقوم هذا المؤشر بقياس ومقارنة الأداء للسياسات البيئية في مختلف بلدان العالم. وأصدرته جامعة يل بالولايات المتحدة الأمريكية والمنتدى الاقتصادي العالمي، ويعتمد على مقياسين رئيسيين وهما الصحة البيئية وحيوية النظام البيئي، حيث يشمل هذان العنصران كلا من: الزراعة، جودة الهواء، التنوع البيولوجي والمسكن، المناخ والطاقة، الغابات، مصايد الأسماك، الآثار الصحية، الموارد المائية، المياه والصرف الصحي، وبحسب التقرير، فإن الجزائر حققت المركز الثالث مغاربيا والرابع عربيا في مؤشر الأداء البيئي.

ويمكن تلخيص الجهود والبرامج والاستراتيجيات المعتمدة في هذا الصدد كما يلي:³⁶
أولاً- على مستوى البرامج: تم وضع برامج بيئية تمتد من 2001-2010 يتم دعمها من طرف الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث (FEDEP) الذي يقدم مساعدات مالية للمؤسسات الصناعية للقضاء على مصادر التلوث.

ثانياً- إدراج الرسم الإيكولوجي منذ 2005 : (من يلوث يدفع)، والهدف هو حث المؤسسات الصناعية على انتهاز تصرفات أكثر حماية للبيئة، إذ تم إدخال الرسم البيئي في قانون المالية 2005 صدرت منه تعليمية وزارية توضح كيفية تطبيق الرسم حيث حدد مبلغ الرسم 24.000 دج عن كل طن إذا كان الملوث مستشفى. و10.500 دج عن كل طن إذا كان الملوث يمارس نشاط صناعي.

ثالثاً- على مستوى التشريعات: شهد التشريع البيئي عدة تطورات ويشكل إحدى أولويات إستراتيجية الجزائر للتنمية المستدامة وفيما يلي بعض القوانين التي تم المصادقة عليها في إطار حماية البيئة في الجزائر منذ سنة 2001.

³⁵ - بلقاسم مصباح، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة. الجزائر، جامعة الجزائر، 2006، ص 101.

³⁶ - عيسى نجيمي، خدمة التنمية المستدامة في الجزائر الجهود والاستراتيجيات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مجلد رقم 01، جامعة جيجل، 2018، ص 195.

- قانون رقم 01-01 المؤرخ في 2001/12/12. المتعلق بتسيير ومراقبة الاستغناء عن الفضلات .
- قانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 التهيئة العمرانية في إطار التنمية المستدامة .
- قانون رقم 03-10 المؤرخ 2004/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .
- قانون رقم 04-09 المؤرخ في 2004 /08/19، ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة .
- قانون رقم 04-20 المؤرخ في 2004/12/25، الوقاية من الأخطار وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

ومن بين أهم الترتيبات التي تنص عليها بعض القوانين ما يلي:³⁷

- 1- **القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:** تمت المصادقة عليه في جويلية 2003 حيث أدمجت من خلاله الخطوط العريضة لمبادئ مفهوم التنمية المستدامة الواردة في قمة ريو دي جانيرو 1992 ومن بين أهم الترتيبات التي ينص عليها:
 - تحديد ترتيب رقابي لمختلف مركبات البيئة، من خلال وضع حدود على شكل عتبات حرجة وأهداف لجودة الموارد الطبيعية الهواء والماء الأرض وباطن الأرض؛
 - إجبارية تعيين المستغل لممثل البيئة، مع الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف الذاتيتين؛
 - تعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم؛
 - إجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي، الجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث.
 - 2- **القانون المتعلق بالتسيير والرقابة والتخلص من النفايات:** لقد جاء هذا القانون كضرورة للحد من الآثار السلبية للعديد من النفايات بشكل عام والصناعية بشكل خاص أي على الصحة العمومية والبيئة، ومنه فهذا القانون يعتبر أداة فاعلة لتحفيز ظهور وتطوير عمليات التثمين والمعالجة والتخلص من النفايات بصورة عقلانية (انتشار تسيير النفايات).
 - 3- **القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو:** يتمحور نص القانون حول ثلاثة معالم رئيسية هي: الوقاية والإشراف والإعلام، إعداد أدوات التخطيط، ترتيب إجراءات تقنية جبائية ومالية ورقابية وعقابية.
- رابعا- إنشاء جملة من الهيئات والمنظمات المعنية مباشرة بالتنمية المستدامة: وتتمثل في: المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف، المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الوكالة الوطنية

³⁷ - عيسى نجيمي، المرجع نفسه، ص:195.

للفضلات، المركز الوطني للتكوين في البيئة، المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، المجلس الأعلى للبيئة والتنمية، بالإضافة إلى: ³⁸

1- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: أنشأت هذه الوزارة سنة 2000 وحدد تنظيمها الداخلي بموجب

المرسوم رقم 09-01 الصادر في 7 جانفي 2001 ويعد إنشائها أول انطلاقة مؤسسية تمهيدية لمشروع إدماج حماية البيئة ضمن مخططات التنمية، ومعبرا عن اهتمامات السلطات الحكومية بإعداد برامج تنموية مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي ضمن أعمالها.

2- مراقب المهن البيئية: والذي تم إنشاؤه بالتنسيق مع عدة وزارات في إطار تحسين ودعم القدرات ضمن التجمعات التالية:

- الجماعات المحلية: تسيير النفايات الصلبة والحضرية والمياه المستخدمة.
- المؤسسات: إنشاء إجراءات الرقابة الذاتية، نظام تسيير بيئي عقلاني وتسيير النفايات الصناعية.
- مكاتب الدراسات: دراسة الآثار على البيئة، مراجعات بيئية..
- جمعيات بيئية اجتماعية، مهنية، شبابية، نسوية، برامج تكوين موجهة لدعم قدراتها على التحسين ونشر السلوكيات البيئية السليمة.

خامسا- وضع أدوات للإدارة البيئية على مستوى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر: تشتمل ما يلي:

- القيام بـ 100 دراسة حللت الأثر البيئي للنشاطات الممارسة من طرف المؤسسات الاقتصادية؛
- القيام بالتدقيق البيئي لحوالي 10 مؤسسات اقتصادية؛
- مراقبة المؤسسات الاقتصادية لأنظمة الإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية إيزو 14001؛
- إنشاء منصب مندوب البيئة على مستوى 1000 مؤسسة اقتصادية عامة وخاصة.

سادسا- الإستراتيجية الوطنية للبيئة : 2011-2001

أعدت الجزائر إستراتيجية وطنية للبيئة ووضعت مخططا وطنيا تسعى من خلاله إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها: إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية، العمل على النمو المستدام و التقليل من ظاهرة الفقر، حماية الصحة العمومية.

³⁸- مرجع سابق، ص 196.

ويتطلب تنفيذ هذه الإستراتيجية؛ بناء سياسات عمومية فعالة بتنظيم ذي مصداقية ومتابعة التطبيق الفعلي وبقدرات مؤسساتية وموارد بشرية ذات نوعية في كل المستويات وخاصة على مستوى الجماعات المحلية. تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة لتنفيذ البرامج المسطرة يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وحماية السكان من أضرار التلوث والتنمية المستدامة. بناء سياسات وإنشاء مؤسسات واعتماد تكنولوجيات أكثر نظافة. تطهير الإطار المعيشي والتسيير العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وإشراك المواطنين بصفة تلقائية. التدعيم التشريعي والتنظيمي: تعمل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة على تحقيق توافق الإطار التشريعي والتنظيمي من أهداف حماية البيئة . تتعلق الأولويات بـ : مراجعة وتنفيذ القانون المتعلق بالبيئة وحمايتها لتكريس الطابع القطاعي المشترك للعمل البيئي.

إصدار قانون متعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الإعمار وتوزيع الأنشطة على مستوى الإقليم وحماية الموارد الطبيعية. كما يتضمن هذا القانون الربط بين حماية الموارد و التنمية الاقتصادية والتطور البشري) القانون رقم 01/20 المؤرخ 01/12/2001، إصدار قانون متعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها لتوفير الإطار القانوني الملائم لتنفيذ سياسة التسيير العقلاني لهذه النفايات. القانون رقم 01/19 المؤرخ . 2001/12/12 إعداد قانون خاص بالجبال يكون موضوعه التمكين من ترميم هذا الفضاء في وظائفه المتمثلة في التنظيم الإيكولوجي و إنتاج الثروات بهدف تحسين المداخل الريفية. مراجعة القانون الرعوي الذي تمكن من توضيح النظام العقاري في السهوب وإعادة تنصيب الدولة في دورها و إلقاء مسؤولية الاستصلاح وتنظيم المتاجرات العقارية و حماية التراث الطبيعي. القانون رقم: 02-02 المؤرخ في 05/02/2002 المتعلق بحماية الساحل و تنميته. زيادة على ما سلف ذكره، عدة مشاريع مراسيم و قرارات قانونية و تشريعية، نذكر منها: مرسوم تنفيذي محدد لقائمة النفايات و تعريف أصناف النفايات الخاصة. مرسوم محدد لكيفيات نقل النفايات الخاصة. قرار وزاري معدل ومكمل للقرار الوزاري المؤرخ في 16 مارس 1985 الذي يتضمن المصادقة على الاتفاقية النموذجية لاسترجاع الورق القديم و الورق المقوى. قرار وزاري المتعلق بدراسات مدى التأثير على البيئة الخاصة بمنشآت استرجاع، رسكلة، تثمين، معالجة و إزالة النفايات. قرار وزاري محدد للتوصيات التقنية الخاصة بمراكز الردم التقني،

التفريغ وحجز النفايات. قرار وزاري محدد تقنيات التهئية و الاستغلال الخاصة بالمنشآت المتخصصة في حرق بعض النفايات الخاصة. قرار بلدي محدد كفايات جمع النفايات الصلبة الحضرية للبلدية.³⁹

المطلب الرابع: واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

تعتبر التنمية المستدامة السبيل الأمثل لمواجهة مختلف التحديات المتنامية لأفراد المجتمع والتي من خلالها تم التأكيد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية لها، ويعتبر تحقيق التنمية المستدامة من أهم التحديات والصعوبات التي تواجهها الجزائر التي تتعلق بتحسين النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى حماية البيئة وفق مقتضياتها.

تبنّت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015-2019 من أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

أولاً- محتوى برنامج التنمية المستدامة للفترة : (2015-2019)

رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية و السوق المالية حيث يهدف إلى تحقيق معدل نمو يقارب % 7 مع آفاق 2019 وتتمثل المحاور الأساسية لهذا البرنامج فيما يلي:

1- تحسين الحكامة و ترقية الديمقراطية التشاركية: من خلال :

- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال؛

- تحسين نوعية الحكامة و محاربة البيروقراطية؛

- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية؛

- تحديث الخدمة العمومية و تحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة.

2- تطوير الاقتصاد الوطني: وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد و تطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة وتوسيع النسيج الصناعي.

³⁹ عيسى نجيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 196-197.

3- ترقية و تحسين الخدمة العمومية: وذلك من خلال مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية و ترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين المناطق.

ثانيا- متطلبات تجسيد برنامج التنمية المستدامة للفترة: 2019-2015: من أجل تجسيد أهداف هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي:⁴⁰

1 -تطوير النشاطات الفلاحية: من خلال:

- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400.000 هكتار من

الأشجار المثمرة و غير المثمرة؛

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار و خلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا و الجنوب؛

- مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية و منتجات تربية المائيات من خلال تهيئة و توسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ و رفع قدراتها.

2-عصرنة المنظومة المصرفية و المالية: من خلال:

- تكييف الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يحكم النشاط المالي؛

- تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك؛

- تقليص آجال معالجة ملفات القروض والتمويل من خلال ضمان المزيد من المركزية في اتخاذ

القرارات.

3 -توسيع و عصرنة القطاع الصناعي: من خلال:

⁴⁰ - سالم رشيد، عزي هاجر، واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الخامس: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة تجارب بعض الدول- جامعة البليدة،2018، ص ص 15-16.

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته و تحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة؛
- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية خصوصا نشاطات صناعات الحديد والصلب؛
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تكييفه من خلال تحقيق إجراءات و كفاءات التمويل؛
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة و الري و الفلاحة.

4- تسيير المنشآت القاعدية و توسيعها: وذلك ب:

- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية و عصرنتها وإنشاء محطات جديدة؛
- توسيع شبكة الطرق و الطرق السيارة من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا و استكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم؛
- تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط جديدة و عمليات ازدواجية لبعض الطرق و عصرنتها؛
- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب و الهضاب.

خلاصة:

حاولنا في الفصل الثاني تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر و دراسة مدى تأثيرها على أبعاد التنمية المستدامة، حيث برز لنا الدور الفعال لهذا الأخير على أبعاد التنمية المستدامة إلا أن هذا التأثير كان ضعيفا ليس لقلّة أهمية الدور إنما كان لقلّة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، حيث انه بالرغم من الجهود المعتبرة و المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لترقية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية و يظهر ذلك من خلال النصوص و التشريعات المدعمة لها، فالتمتع في الإحصائيات العالمية يلاحظ الفرق بين التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر و التدفقات الواردة إلى باقي الدول العربية، و بالرغم من التحسن التدريجي للمناخ الاستثماري في الجزائر و ما تضمنته من امتيازات مقدمة في قطاع المحروقات، بالإضافة إلى الامتيازات

الممنوحة للمستثمرين الأجانب إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي لم يتناسب مع مستوى الطموحات، و هذا راجع لعدم ملائمة المناخ الاستثماري في الجزائر وذلك ما أكدته مختلف المؤشرات الدولية وذلك راجع للعديد من المعوقات التي جعلت من مناخ الاستثمار قليل الاستقطاب للمستثمر الأجنبي مقارنة بباقي دول العالم.

الفصل الثالث:

قياس التنمية المستدامة في مؤسسة لافارج
المسيلة

تمهيد:

لقد كانت النظرة السابقة للمؤسسة الاقتصادية تركز على تحقيق هدفين أساسيين ووحيدين دون مراعاة لأي جوانب أخرى، ويتمثل هذين الهدفين في تحقيق النمو الاقتصادي بغية الرفع من هامش الربح والاستخدام العقلاني لعوامل الإنتاج بغية تقليص التكاليف، أما الهدف الثاني هو تحقيق الرفاهية الاجتماعية بضمان مستوى مقبول من الأجور للعمال لتحسين مستوى معيشتهم لحثهم على الرفع من الإنتاجية.

أما النظرة الحديثة أصبحت تراعي الحدود الفاصلة بين المؤسسة الاقتصادية والبيئة الخارجية المحيطة بها، وأصبح لزاما على المؤسسة الاقتصادية دمج البعد الاجتماعي والبيئي في استراتيجياتها. وحاول الاقتصاديون نمذجة هذين البعدين وإدخالهما في الفكر الاقتصادي. لذلك حاولنا في هذا الفصل معرفة مدى مراعاة المؤسسة الاقتصادية لافارج للبيئة الخارجية ومدى تحقيقها لتنمية مستدامة محلية في المنطقة وذلك من خلال دراستنا لمدى تطبيقها لنظام الإدارة البيئية في المؤسسة الذي يعزز تطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، لأن هذا الأخير هو المعيار الأساسي الذي يقيس للمؤسسة استدامتها.

لذلك نتطرق في هذا الفصل إلى تقديم عرض لمؤسسة لافارج العالمية أولا ثم مؤسسة لافارج هولسيم بحمام الضلعة بهدف تعريفها، ثم سنتناول وصفا لإجراءات الدراسة الميدانية من منهج متبع وأدوات مستخدمة بهدف جمع المعلومات وتحليل البيانات، واختبار الفرضيات وصولا إلى استخلاص النتائج الإحصائية وإثبات العلاقة بين متغيري الدراسة.

-المبحث الأول : تقديم مؤسسة لافارج هولسيم والإطار المنهجي للدراسة الميدانية.

-المبحث الثاني: نتائج التحليل الإحصائي.

-المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة لافارج هولسيم والإطار المنهجي في الدراسة

تحتل مجموعة لافارج هولسيم الريادة عالميا في إنتاج وتوزيع مواد البناء والاسمنت، وذلك باستحواذها على العديد من الفروع في العالم، من بينها فرع لافارج هولسيم الجزائر، وعليه سنتطرق في هذا المبحث عرض أهم النقاط الأساسية المتعلقة بمؤسسة الاسمنت لافارج هولسيم - المسيلة - محل الدراسة وذلك بأبرز أهم التحولات التي طرأت على المؤسسة منذ نشأتها.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة ميدان الدراسة

قبل التطرق لمؤسسة الإسمنت لافارج هولسيم - المسيلة - لابد من إعطاء لمحة فنية عن مجموعة لافارج هولسيم الأم وكذلك مجموعة لافارج هولسيم الجزائر

أولا: التعريف بمجموعة لافارج هولسيم الأم

تعد مجموعة لافارج هولسيم (Lafarge Holcim) من أبرز المؤسسات الرائدة عالميا القائمة على إنتاج الإسمنت والخرسانة، مقرها الرئيسي مدينة رابر سفيل يونا (Rapper swil)، في حين الفرع الرئيسي الثاني مقره العاصمة باريس، تأسست مجموعة لافارج هولسيم نتيجة اندماج بين شركة لافارج الفرنسية و شركة هولسيم السويسرية بتاريخ 10 جويلية 2015، تنتهج مجموعة لافارج هولسيم الأم إستراتيجية تقوم على توقعات احتياجات السوق من مواد البناء من إسمنت وخرسانة بهدف تلبيةها، لافارج هولسيم منتشرة بـ 90 دولة بالعالم، وتوظف أكثر من 75000 ألف عامل، صافي المبيعات يقدر بـ 32,6 مليار فرنك سويسري، تستحوذ على 2300 مصنع حول العالم وتمتلك مجموعة لافارج هولسيم الأم حضورا جغرافيا بالأسواق قائم على التوازن عبر مختلف دول العالم.

الجدول رقم (03-01): النطاق الجغرافي المتوازن لمجموعة لافارج هولسيم في مختلف الأسواق العالمية

الوحدة مليون أورو

| البيان | صافي المبيعات | عدد العمال |
|-----------------------------|---------------|------------|
| أوروبا | 24657 | 8053 |
| شمال أفريقيا و الشرق الأوسط | 21570 | 5772 |
| أمريكا الشمالية واللاتينية | 23774 | 9488 |
| آسيا و المحيط الهادي | 10048 | 44102 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على تقارير مجمع لافارج هولسيم 2023، متاح على الرابط:

<https://www.lafarge.fr/le-groupe-holcim>

ثانيا: التعريف بمجموعة لافارج هولسيم الجزائر

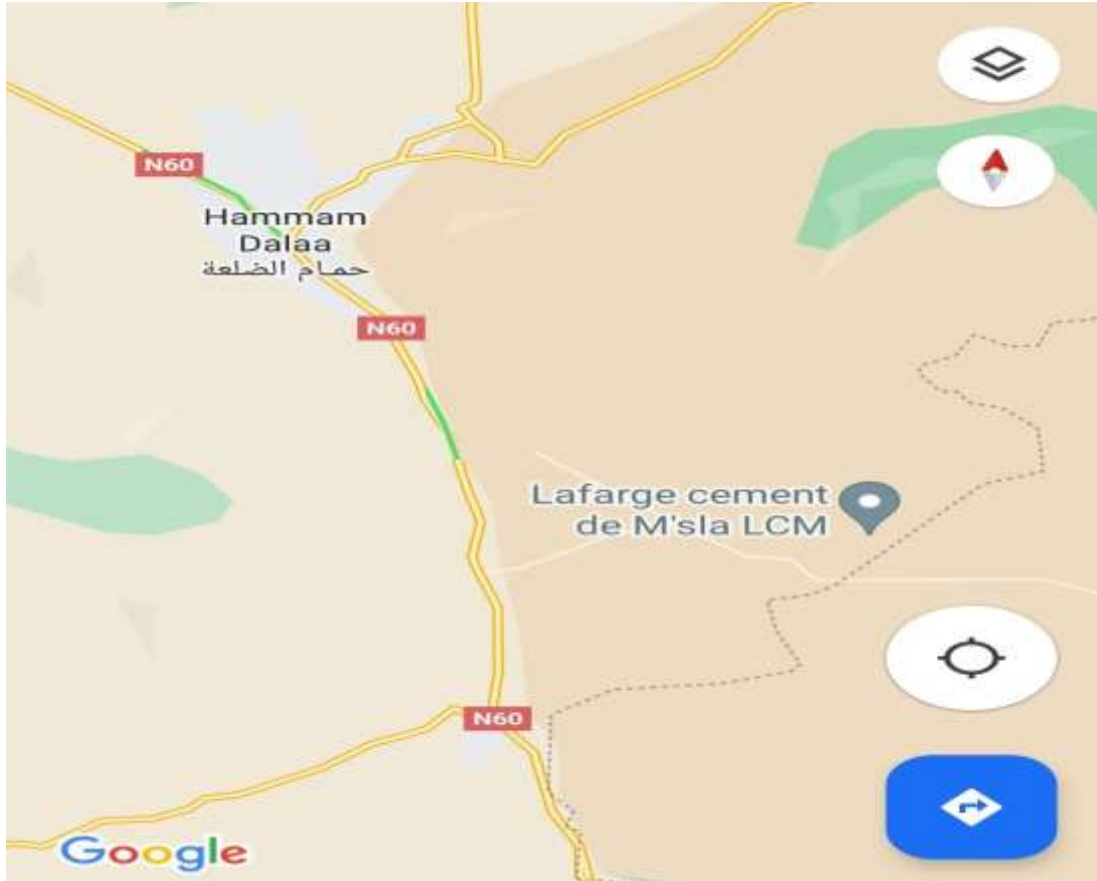
لافارج هولسيم الجزائر هي عضو من مجمع لافارج هولسيم الأم تتمثل أنشطتها في صناعة الاسمنت بمختلف أنواعه أسمنت أبيض، الإسمنت الرمادي، الجبس، الغرانيتا، الإسمنت اللاصق، الاسمنت الأبيض، حيث تمتلك مجموعة متنوعة من الوحدات الإنتاجية والمقدرة بـ 12 وحدة إنتاج وتوظف حوالي 4000 عامل وتحتل الصدارة في إنتاج الإسمنت بمختلف أنواعه بمجموع يقدر بـ 11,5 مليون طن في السنة وتتنوع مصانع الإسمنت كالآتي:

- مصنع الاسمنت OGGAZ معسكر بـ 2 خطوط إنتاج؛
- مصنع الاسمنت CILAS بسكرة بـ خط إنتاج؛
- مصنع الاسمنت LCM المسيلة بـ 2 خطوط إنتاج.

ثالثا: تقديم عام للمؤسسة الصناعية لافارج بحمام الضلعة

1- نشأة وتعريف شركة لافارج بحمام الضلعة

الشكل(03-01): موقع شركة لافارج بالمسيلة



المصدر: googlemap

يقع المصنع بمنطقة الدبيل ببلدية حمام الضلعة ولاية المسيلة على بعد 22 كلم من الشمال الغربي لولاية المسيلة وعلى بعد 240 كلم جنوب شرق الجزائر العاصمة وتترجع على مساحة تقدر بـ 100 هكتار منها 75 مخصصة لخطوط الإنتاج و25 دون إنتاج. وموقع المصنع بالقرب من الموارد الأولية منها (المحاجر، المياه، الطاقة)، سمح له بالعمل في ظروف جد ملائمة، يتمحور نشاطه الأساسي حول إنتاج الاسمنت الرمادي، بالإضافة إلى تموقعها بالقرب من الطريق الوطني رقم 45 كميزة للمصنع في نقل مختلف منتجاته وحافز للزبائن.

و تعود ملكية الشركة إلى مجموعة "أوراسكوم" المصرية، وكان يطلق عنها اسم "المؤسسة الجزائرية للإسمنت" ابتداء 03 مارس 2003 إلى غاية سنة 2009، كأول مؤسسة مملوكة بالكامل للقطاع الخاص في الجزائر. وبعد سنة 2009 أصبحت مملوكة لمجموعة لافارج الفرنسية للإسمنت، بما يزيد عن 12 مليار دولار تحت اسم الشركة الجزائرية للإسمنت باسم مختصر Algérien Ciment Acc (Company)، حيث تم تسجيلها بالسجل التجاري 16/00-16686A01 ويتمحور نشاطها الأساسي في إنتاج الاسمنت الرمادي وقدر رأس مالها عند التأسيس بـ 7.256.602000 دج متخذة شكل قانوني شركة ذات أسهم.

وفي سنة 2015 بعد اندماج لافارج الفرنسية وهولسيم السويسرية أصبحت تسمية لافارج اسمنت المسيلة (Lafarge Cement M'sila) واختصار بـ (LCM)، وتعد لافارج هولسيم المسيلة أكبر مصنع ضمن مجموعة لافارج هولسيم الجزائر بحيث يغطي حوالي 25 % من السوق الوطنية، ويقدر رأسمال الاجتماعي للمؤسسة بـ 450 مليار دولار، ويوظف المصنع حوالي 1440 عامل منها 440 موظف مباشر وأكثر من 1000 عامل عن طريق المناولة.

2- منتجات شركة لافارج هلسيم :

تقوم شركة لافارج هلسيم بمصنع حمام الضلعة بتصنيع 5 أنواع من الاسمنت المقاوم، المحترف، المتين، الشامل، السريع.

1- التعريف بالمنتج المتين:

عموما يستعمل عندما لا تكون هناك احتياجات خاصة، مثلا في صناعة الخرسانات التي تتعرض لظروف قاسية كهجوم الكبريتات الخاصة بالماء والتراب، كذلك في البناء حيث لا تكون الخرسانة متعرضة للحرارة الضارة بالاسمنت، الميادين الأساسية لاستخدامات هذا النوع من الاسمنت هي:

- قطاع إنشاء الاسمنت المسلح في المباني السكنية والإدارية والفنادق؛
- قطاع الأشغال العمومية للجسور؛
- تعبيد الطرقات وتغطيتها، المخازن؛
- ويستعمل في القطاع الصناعي؛

المتين: هو ناتج عن طحن الكلنكر الذي يتكون أساسا من سلككات الكالسيوم مع الجبس كإضافات مكونة من عدة أشكال من سلفكات الكالسيوم.

الاسمنت المتين: مركب بالمطابقة مع المقياس EN197- ,NFP15-30-94-NA442

.letalanorme AFNor.

2- التعريف بالاسمنت المقاوم:

الاسمنت المقاوم للكبريتات (5N443, CPA CEMI 42).

يستعمل غالبا في الخرسانات المعرضة لظروف قاسية بسبب مهاجمة السلفات الموجودة في التراب والماء، والموجودة خاصة تحت الأرض. كما يحصل في البناءات التحت أرضية، المركبات في الأوساط القاسية وأعمال الملاحة البحرية الأعمال المنجزة بالقرب من المياه مثل السدود.

المقاوم مصنوع من طحن الكلنكر ويحتوي على نسبة أقل من الومينات الكالسيوم مع نسبة ضعيفة من الجبس مقارنة مع الاسمنت البورتلاندي (المركب).

3- خطوط شركة لافارج:

تتكون شركة لافارج حمام الضلعة من خطي إنتاج:¹

- **الخط الأول:** بدأ التشغيل به ابتداء من جانفي 2004 يتمثل نشاطه في إنتاج الإسمنت الرمادي وقد قدرت تكلفته الإجمالية بـ 260 مليون دولار وتقدر قدرته التصنيعية بـ 2,5 مليون طن سنويا.
- **الخط الثاني:** بدأ التشغيل به في منتصف سنة 2005 يتمثل نشاطه في إنتاج الإسمنت الأبيض قدرت تكلفته الإجمالية بـ 190 مليون دولار وتقدر قدرته التصنيعية بـ 2,5 مليون طن سنويا.

¹ مؤسسة لافارج هولسيم بطاقة فنية.

ويضم خط الإنتاج على 800 وظيفة بحجم استثمارات قدرت ب 260 دولار في خط الإنتاج الأول وعلى 200 وظيفة في الخط الثاني، بحجم استثمارات قدرت ب 190 مليار دولار. أي بإجمالي 1000 وظيفة عمل و حجم استثمارات إجمالية قدر ب: 450 مليون دولار.¹

ثالثا- الهيكل التنظيمي لشركة الإسمنت لافارج حمام الضلعة:

يمثل الهيكل التنظيمي لشركة الإسمنت لافارج حمام الضلعة مختلف التقسيمات المتعلقة بالوظائف والأنشطة الأساسية والفرعية وهو موجه نحو تحقيق أهدافها؛ وفيما يلي توصيف لعناصر الهيكل التنظيمي للشركة:

- 1- **المديرية العامة:** يترأسها مدير عام وهو المسؤول الأول في الشركة ويتولى مهمة التنسيق بين جميع المديريات والدوائر وتسيير أمن الشركة، وكذا الحفاظ على الاتصال الدائم مع الزبائن وتقوية العلاقة معهم ويندرج تحت هذه المديرية:
 - المستشار القانوني مساعد المدير العام؛
 - مساعد المدير العام المكلف بإدارة الجودة والتطوير؛
 - مساعد المدير العام المكلف بالأمن؛
 - مصلحة الأمانة.
- 2- **المديرية التقنية:** ويندرج تحتها ستة أقسام وهي: دائرة المواد الأولية، دائرة الإنتاج، دائرة الكهرباء، دائرة الإعلام الآلي، دائرة الجودة والبيئة، دائرة الميكانيك.
- 3- **مديرية الموارد البشرية:** تهتم بتنظيم العمل داخل الشركة من خلال إعداد برامج تكوين، تنظيم العطل، تسجيل الغيابات، إعداد بطاقات الأجور والمكافآت، حيث تكون مرتبطة بجميع المصالح الأخرى كمراقبتها من حيث الحضور والسلوك.
- 4- **مديرية التموين:** ومهمتها تموين الشركة من خلال شراء وتخزين المواد وقطاع الغيار المطلوبة بالكمية والنوعية، حيث تحتوي على مصلحة الشراء ومصلحة تسيير المخزون، إذ تقوم مصلحة التخزين بتحديد الكميات المطلوبة بالمواصفات ثم إرسالها لمصلحة الشراء التي تقوم بعملية الشراء، وعند وصول الطلبية تقوم مصلحة تسيير المخزون بفحصها قبل تسليمها للجهة المعنية.

¹ Chaker Mohamed Walid, Taibi Lakhedar, **Application de l' A.M.D.E.C sur concasseur de LAFARGE M'sila**, these master, university of M'sila, 2022, P 03.

5- مديرية المالية والمحاسبة: وتعمل على تقييم النشاط وتسيير الموارد المالية داخل الشركة، كما تقوم بإعداد الميزانية التقديرية وتقييم الموارد المخزنة نقداً، وتشمل هذه الإدارة على دائرة الميزانية، دائرة المحاسبة العامة ودائرة المحاسبة التحليلية.

6- مديرية التسويق والمبيعات: تشرف على جميع العمليات الخاصة بتوزيع المنتج لعملاء الشركة، وتحديد نصيب كل زبون من الإسمنت بعد أن تقدم لهم مصلحة الإنتاج الكميات المنتجة حسب البرامج المحددة من قبل المديرية العامة والتي تدخل ضمن البرنامج العام لتوزيع الإسمنت عبر المتعاملين.

شكل رقم (02-03) : يوضح الهيكل التنظيمي لشركة الإسمنت لافارج حمام الضلعة



المصدر: مديرية الموارد البشرية بمؤسسة لافارج بحمام الضلعة.

المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

من المتفق عليه أنه لكل بحث علمي إطاره المنهجي، الذي يتم إتباعه لحصر مختلف جوانب البحث وأبعاده في مراحل تسهل عملية الدراسة وتقصي الواقع، ويعتبر هذا الإطار بمثابة مدخل لعرض النتائج والتحليلات اللازمة للإجابة على مختلف أسئلة البحث.

أولاً- منهج الدراسة

من خلال التطرق لمنهجية وتصميم الدراسة الميدانية سنعمل على عرض الإطار النظري لنموذج الدراسة عن طريق توضيح متغيراته و تحديد أبعاده من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة محل الدراسة "مؤسسة لافارج هولسيم" بولاية المسيلة، حيث تم الاعتماد على عدة طرق منها الملاحظة والمقابلة التي تمت مع مجموعة من المديرين ورؤساء الأقسام والعاملين وكذلك دراسة وتحليل مختلف الوثائق والبيانات والمعطيات الفعلية التي مكنتنا من دراسة متغيرات الدراسة .

ثانياً- أدوات الدراسة الميدانية

بناء على طبيعة البيانات المراد جمعها و كذلك المنهج المتبع في هذه الدراسة، ارتأينا أن الأداة الملائمة لتحقيق أهداف الدراسة تتمثل في الاستبانة من أجل معالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة وقد تم كذلك الاعتماد على المقابلة التي تمت مع بعض مديري الإدارات بالمؤسسة محل الدراسة وإطارات لهم علاقة بموضوع الدراسة.

صممت الاستبانة بغرض الحصول على البيانات الأولية المتعلقة بمشكلة الدراسة، و قد تم استخدام أسئلة موجهة وفق مقياس ذو خمس درجات باللجوء إلى سلم الليكرت الخماسي من اجل قياس مدى توافق آراء عينة الدراسة مع الأسئلة المطروحة .

لقد تم الاعتماد على الاستبانة كأداة أساسية في الدراسة نظرا لعدم توافر المعلومات الأساسية المرتبطة بالموضوع كالبيانات المنشورة، وعليه فقد تم انجازها بالاعتماد على الدراسات التي تناولت مواضيع الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبنيه لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف، وفيما يلي توضيح لأهم محاورها:

1- القسم الأول: يتعلق بالبيانات الشخصية والوظيفية (العمر، المنصب الوظيفي، المؤهل العلمي،

الخبرة المهنية).

2- القسم الثاني: ويتعلق بقياس متغيرات الدراسة وينقسم إلى خمسة محاور هي :

- **المحور الأول:** يهتم بقياس مدى تطبيق مبدأ السياسة والالتزام بالمؤسسة محل الدراسة من

وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من خلال 07 فقرات ؛

- **المحور الثاني:** تم تخصيصه لقياس مدى تطبيق مبدأ التخطيط بالمؤسسة محل الدراسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ويضم 06 فقرات ؛
- **المحور الثالث:** تم تخصيصه لقياس مدى تطبيق مبدأ التنفيذ والتشغيل بالمؤسسة محل الدراسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وتضمن 12 فقرة؛
- **المحور الرابع:** تم تخصيصه لقياس مدى تطبيق مبدأ الفحص والعمل التصحيحي بالمؤسسة محل الدراسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وتضمن 07 فقرات؛
- **المحور الخامس:** تم تخصيصه لقياس مدى تطبيق مبدأ المراجعة الإدارية بالمؤسسة محل الدراسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وتضمن 04 فقرات.

ومن أجل بناء الاستبانة تم الاطلاع على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع والاستفادة ومنها في صياغة المحاور والفقرات، حيث تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية بالاعتماد على 45 فقرة، تم عرضها على مجموعة من المحكمين، وفي ضوء آرائهم وتصويباتهم تم تعديل الاستبانة لتخرج في حلتها النهائية مكونة من 36 فقرة.

ثالثاً- مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة التي تدرس من قبل الباحث، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون مشكلة الدراسة، كما يصطلح عليه أيضاً اسم المجتمع الإحصائي، أي أن المفردات التي تسمى بالمجتمع والتي سيتم دراستها وجمع المعلومات والبيانات لها تكون مختلفة من حالة لأخرى أو من دراسة لأخرى¹، التحديد الواضح لمجتمع الدراسة والذي يقصد به جميع العناصر أو المفردات التي سيدرسها الباحث أمر ضروري جداً لأنه سيساعده في تحديد الأسلوب العلمي الأمثل لدراسة هذا المجتمع خاصة وأن بعض المشكلات المدروسة تغطي مجتمعات كبيرة يصعب دراية كل عنصر أو حالة فيها، كذلك قد يترتب على دراسة كل عنصر أو حالة تكاليف باهظة يتعذر معها تنفيذ الدراسة، وفي بعض الأحيان يصعب الوصول إلى كل عنصر من عناصر الدراسة لسبب أو لآخر، كذلك قد تكون دراسة جميع عناصر المجتمع غير مجدية خصوصاً إذا ما كانت هذه العناصر متجانسة نسبياً.

¹ دلال القاضي محمود البياتي، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، دار الحامد، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 17- 18

وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها تم استهداف شريحة الإداريين وعدد من الإطارات ذوي الاختصاص بموضوع الدراسة والعاملين بمؤسسة لافارج هولسيم بولاية المسيلة، حيث انه قدر عددهم 30.

رابعاً- عينة الدراسة

تعرف العينة على أنها مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي.¹

تفرض طبيعة الدراسة انتهاج أسلوب العينات غير الاحتمالية، والعينة الأنسب للاستخدام في هذه الحالة متمثلة في العينة العشوائية، وتقتضي المعاينة وفق هذا الأسلوب اختيار مفردات العينة على أساس سهولة ووصول الباحث إليها وجمع البيانات منها، وقد بلغ حجم عينة الدراسة 30.

خامساً- توزيع الاستبانة

تم توزيع أداة قياس الدراسة (الاستبانة) على وحدة معاينة الدراسة والمتمثلة في 30 عامل من مؤسسة لافارج هولتسيم بولاية المسيلة .

تم توزيع (30) استمارة استبيان فكانت نسبة ما تم استرجاعه وما هو صالح منها للتحليل كما يلي:

جدول رقم (03-02): الاستمارات الموزعة، المسترجعة والصالحة للتحليل

| الإستبيانات الموزعة | الإستبيانات المسترجعة | الإستبيانات الصالحة للتحليل |
|---------------------|-----------------------|-----------------------------|
| 30 | 30 | 30 |

المصدر: من إعداد الطالبة

تم توزيع (30) استمارة استبيان على أفراد وحدة معاينة الدراسة. من بين الاستمارات الموزعة تم استرجاع (30) استمارة بنسبة استرجاع بلغت (100%).

سادساً- أساليب المعالجة الإحصائية

¹ أحمد عارف العساف محمود حسين الوادي، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإدارية، دار الصفاء، عمان الأردن، ص 224

تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة وذلك باستخدام برنامج (حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية*) أو كما أصبح يسمى مؤخرًا (الحلول الإحصائية للخدمات والمنتجات**) والذي يرمز له اختصارًا (SPSS) حيث تم استخدام الإصدار الخامس والعشرين (vol 25) ، وذلك من أجل تحقيق أهداف الدراسة ، اختبار فرضياتها، وتحليل البيانات التي تم تجميعها وتوضيح العلاقة ما بين متغيرات الدراسة، ويعتبر برنامج (SPSS) من أهم البرامج في تنفيذ التحليلات الإحصائية اللازمة لمجالات البحث العلمي بكفاية عالية، تستخدم الأساليب الإحصائية من الخروج بالنتائج والقرارات، ولا بد أن يمر بعدة خطوات، أولى هذه الخطوات تحديد المشكلة المراد دراستها والتي تعتبر الركيزة الأولى من أجل استخدام الأساليب الإحصائية، لتأتي الخطوة الثانية وهي تحديد أداة جمع البيانات، ثم الخطوة الثالثة وهي تحديد العينة التي يتم جمع البيانات منها وطرق جمعها، ثم الخطوة الرابعة تتمثل في ترميز البيانات وإدخالها، ومن ثم إجراء التحليلات الإحصائية حسب الأهداف المنشودة من الدراسة.¹

وفي ما يلي أهم المقاييس الإحصائية التي تم استخدامها:

- 3- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات محاور وأبعاد الاستبيان؛
- 4- اختبار كولمجروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov) من أجل معرفة ما إذا كانت بيانات الدراسة تتبع أو تقترب من التوزيع الطبيعي أو لا؛
- 5- اختبار شابيرو-ويلك (Shapiro-Wilk) من أجل معرفة ما إذا كانت بيانات الدراسة تتبع أو تقترب من التوزيع الطبيعي أو لا؛
- 6- معامل الارتباط سبيرمان (Spearman correlation coefficient) لتقدير الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الصدق البنائي) بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه؛
- 7- التكرارات والنسب المئوية (Percentages & Frequencies) من أجل التعرف على الخصائص الوظيفية لعينة الأفراد المبحوثين، وتحديد استجاباتهم تجاه عبارات المحاور التي تضمنتها الدراسة؛
- 8- المتوسط الحسابي (Mean) وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات عينة الأفراد المبحوثين على كل عبارة من عبارات محاور الدراسة، مع العلم أنه يفيد في ترتيب العبارات

* Statistical Package for Social Science.

** Statistical Product and Service Solutions.

¹ محمد عبد العالي النعيمي عبد الرحمن العودة، مقدمة في الإحصاء، دار الوراق، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 16

حسب أعلى متوسط حسابي؛

9- استخدام الانحراف المعياري (Standard Déviation) للتعرف على مدى انحراف إجابات

عينة الأفراد المبحوثين لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، كما استخدم لترتيب العبارات ذات المتوسط الحسابي المتساوي لصالح أقل تشتت؛

10- اختبار تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) لقياس درجة معنوية الفروق في

إجابات أفراد عينة الدراسة؛

11- اختبار كروسكال واليس (Kruskal-Wallis) لقياس درجة معنوية الفروق في إجابات

أفراد عينة الدراسة؛

12- اختبار one simple T test للعينة الأحادية لقياس تطبيق محاور الدراسة.

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة

يعتبر الصدق والثبات من الخصائص المطلوبة لأداة الدراسة (الاستبانة) لذلك تم تقنين العبارات

الأساسية للتأكد من صدق وثبات الاستبانة كما يلي:

أولاً- صدق أداة الدراسة

المقصود بصدق الاستبانة التأكد من انه سوف يقيس ما أعد لقياسه وتحقيق الهدف الذي وضع

لأجله، وتم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال ما يلي:

1- الصدق الظاهري:

تم عرض استبانة الدراسة على مجموعة من الأساتذة المحكمين ومهنيين متخصصين في مجال

الاقتصاد والبحث العلمي، وقد تم تصويب وتعديل الاستبانة من خلال الملاحظات والمقترحات التي قدمها

المحكمون، بحيث تم استبعاد العبارات الغير ملائمة وإجراء تعديلات على عبارات أخرى، ما ساهم في

إخراج الاستبانة في صورتها النهائية.

2- الاتساق الداخلي

يعتبر الاتساق الداخلي أو الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق

الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، وبعد التأكد من الصدق الظاهري تم حساب الاتساق الداخلي

للاستبانة باستخدام معاملات الارتباط سبيرمان (Spearman correlation coefficient) بين كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه.

أ- نتائج الاتساق الداخلي للمحور الأول مبدأ السياسة والالتزام : يوضح الجدول رقم (03-03) معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور و الدرجة الكلية للمحور الأول "مبدأ السياسة والالتزام"، كما يلي :

جدول(03-03): معاملات الارتباط بين درجات عبارات محور مبدأ السياسة والالتزام مع الدرجة الكلية

للمحور

| مبدأ السياسة والالتزام | | | |
|--------------------------------------|--|----------------|-------------------|
| الرقم | العبارات | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
| 01 | هناك سياسة بيئية تنتهجها الإدارة العليا للمؤسسة . | 0.579 | **0.001 |
| 02 | تتناسب هذه السياسة مع طبيعة و حجم الآثار البيئية الناتجة عن نشاطات المؤسسة | 0.583 | **0.001 |
| 03 | تضمنت السياسة البيئية التزاما بالتحسين المستمر و منع التلوث. | 0.772 | **0.000 |
| 04 | تضمنت السياسة البيئية التزام أو تعهد بالاستجابة للتشريعات البيئية أو لمعاهدات أخرى . | 0.793 | **0.000 |
| 05 | تعمل السياسة البيئية على توفير إطار عمل مناسب لتحديد و مراجعة الأهداف و الغايات البيئية. | 0.779 | **0.000 |
| 06 | السياسة البيئية موثقة و معلنة لجميع الموظفين . | 0.387 | *0.035 |
| 07 | تسعى الإدارة العليا للمؤسسة لتطبيق تكنولوجيات الإنتاج الأنظف. | 0.707 | *0.012 |
| **دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 | | | |
| *دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 | | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات (spss).

بناءً على ما نتائج الجدول (03-03) نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط كانت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 وذات إشارة موجبة ما عدا العبارة السادسة 0.05، مما يعني وجود علاقة ارتباط طردية بين جميع عبارات مبدأ السياسة والالتزام مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، حيث تراوحت بين (0.793) في حدها الأعلى أمام العبارة الرابعة من بعد ساعات العمل في حين بلغت (0.387) أمام العبارة السادسة المحور كأدنى حد.

ب-نتائج الاتساق الداخلي للمحور الثاني التخطيط : يوضح الجدول رقم (03-04) معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور و الدرجة الكلية للمحور الثاني "التخطيط"، كما يلي :
جدول(03-04): معاملات الارتباط بين درجات عبارات محور التخطيط مع الدرجة الكلية للمحور

| التخطيط | | | |
|-------------------------------------|---|----------------|-------------------|
| الرقم | العبارات | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
| 01 | توضيح الجوانب البيئية المرتبطة بنشاط المؤسسة و تحديد الآثار البيئية الناتجة عن ذلك ضمن عملية التخطيط. | 0.767 | **0.000 |
| 02 | تأخذ الجوانب البيئية بعين الاعتبار أثناء وضع الأهداف و الغايات. | 0.447 | *0.013 |
| 03 | يتم التخطيط لإجراءات تسمح بتطبيق المتطلبات القانونية الجديدة تلائم الجوانب البيئية لأنشطة المؤسسة. | 0.771 | **0.000 |
| 04 | تم تأسيس و توثيق الأهداف و الغايات البيئية، وهل توجد إجراءات تعمل على حفظ هذه الوثائق. | 0.447 | *0.013 |
| 05 | يسعى برنامج الإدارة البيئية إلى تحقيق الأهداف و الغايات البيئية. | 0.831 | **0.000 |
| 06 | تتضمن عملية التخطيط البيئي إجراءات و تشريعات تسمح و تسهل إدخال تعديلات تكنولوجية تساهم في تحقيق الإنتاج الأنظف. | 0.779 | **0.000 |
| **دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01 | | | |
| *دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 | | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات (spss).

بناءً على ما نتائج الجدول (03-04) نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط كانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01 وذات إشارة موجبة ماعدا العبارتين الثانية والرابعة فقد كانت دالة عند مستوى 0.05 ، مما يعني وجود علاقة ارتباط طردية بين جميع عبارات محور التخطيط مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، حيث تراوحت بين (0.831) في حدها الأعلى أمام العبارة الخامسة في حين بلغت (0.447) أمام العبارتين الثانية والرابعة كأدنى حد.

ت-نتائج الاتساق الداخلي للمحور الثالث مبدأ التنفيذ والتشغيل : يوضح الجدول رقم (03-05) معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور و الدرجة الكلية للمحور الثالث "مبدأ التنفيذ والتشغيل"، كما يلي :

جدول(03-05):معاملات الارتباط بين درجات عبارات محور مبدأ التنفيذ والتشغيل مع الدرجة الكلية للمحور

| مبدأ التنفيذ والتشغيل | | | |
|-------------------------------------|--|----------------|-------------------|
| الرقم | العبارات | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
| 01 | تم تعيين وتفويض مسؤولين يمثلون الإدارة العليا و يشرفون على الإدارة البيئية. | 0.779 | **0.000 |
| 02 | تعمل الإدارة العليا على توفير مختلف الموارد الأساسية لتنفيذ و مراقبة نظام الإدارة البيئية. | 0.370 | *0.044 |
| 03 | تعمل الإدارة العليا على توفير الموارد الأساسية لتطبيق تكنولوجيات الإنتاج الأنظف. | 0.872 | **0.000 |
| 04 | هناك سياسة توعية لكل الموظفين تتبعها الإدارة البيئية. | 0.824 | **0.000 |
| 05 | تم وضع برامج تدريبية على استعمال التكنولوجيات الجديدة المتعلقة بالإنتاج الأنظف. | 0.779 | **0.000 |
| 06 | توجد إجراءات تنظم الاتصالات الداخلية و الخارجية المرتبطة بالإدارة البيئية. | 0.370 | *0.044 |
| 07 | هناك نظام داخلي موثق للإدارة البيئية. | 0.872 | **0.000 |
| 08 | تم تأسيس إجراءات مناسبة لمراقبة الوثائق الضرورية المتعلقة بشهادة ISO14001. | 0.824 | **0.000 |
| 09 | هل يوجد شكل و حلة مناسبين لجميع الوثائق ؟ | 0.779 | **0.000 |
| 10 | تحدد و توثق العمليات و الأنشطة ذات العلاقة بالجوانب البيئية الهامة للمؤسسة. | 0.370 | *0.044 |
| 11 | يوجد برنامج تدخل في الحالات البيئية الطارئة. | 0.872 | **0.000 |
| 12 | يتم اختبار برنامج التدخل بصفة دورية. | 0.824 | **0.000 |
| **دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01 | | | |
| *دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 | | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات (spss).

بناءً على ما نتائج الجدول (03-05) نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط كانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01 وذات إشارة موجبة ما عدا العبارة الثانية السادسة والعاشرة من محور التخطيط

فقد كانت دالة عند مستوى 0.05 ، مما يعني وجود علاقة ارتباط طردية بين جميع عبارات محور التخطيط مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، حيث تراوحت بين (0.872) في حدها الأعلى أمام العبارات الثالثة والسابعة والحادية عشر المحور في حين بلغت (0.370) أمام العبارات الثانية السادسة والعاشر كأدنى حد.

ث- نتائج الاتساق الداخلي للمحور الرابع مبدأ الفحص والعمل التصحيحي : يوضح الجدول رقم (03-06) معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور و الدرجة الكلية للمحور الرابع "مبدأ الفحص والعمل التصحيحي"، كما يلي :

جدول(03-06):معاملات الارتباط بين درجات عبارات محور مبدأ الفحص والعمل التصحيحي مع الدرجة الكلية للمحور

| مبدأ الفحص والعمل التصحيحي | | | |
|-------------------------------------|--|----------------|-------------------|
| الرقم | العبارات | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
| 01 | قامت المؤسسة بتأسيس إجراءات للمتابعة و القياس على أسس منتظمة تتلاءم و الخصائص الرئيسية لعملياتها و أنشطتها التي يمكن أن يكون لها تأثير هام على البيئة. | 0.771 | **0.000 |
| 02 | توجد إجراءات موثقة للتقييم الدوري فيما يتعلق بالانسجام مع التشريعات و العمليات البيئية. | 0.363 | *0.049 |
| 03 | تحديد السلطات و المسؤوليات لاتخاذ القرارات التصحيحية و المعالجة في حالات عدم الانسجام و التوافق. | 0.780 | **0.000 |
| 04 | يتم فحص الوثائق و السجلات البيئية. | 0.747 | **0.003 |
| 05 | رصد و قياس النتائج البيئية الناجمة عن تطبيق تكنولوجيات الإنتاج الأنظف. | 0.464 | **0.010 |
| 06 | يتم حساب الوفورات المالية الناتجة عن تطبيق تكنولوجيات الإنتاج الأنظف. | 0.703 | **0.000 |
| 07 | تقوم المؤسسة بتطبيق برنامج للتدقيق الدوري لنظام الإدارة البيئية. | 0.584 | **0.001 |
| **دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01 | | | |
| *دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 | | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات (spss).

بناءً على ما نتائج الجدول (03-06) نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط كانت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 وذات إشارة موجبة ماعدا العبارة الثانية من محور مبدأ الفحص والعمل التصحيحي فقد كانت دالة عند مستوى 0.05 ، مما يعني وجود علاقة ارتباط طردية بين جميع عبارات مبدأ الفحص والعمل التصحيحي مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، حيث تراوحت بين (0.780) في حدها الأعلى أمام العبارة الثالثة في حين بلغت (0.363) أمام العبارة الثانية من المحور كأدنى حد.

ج- نتائج الاتساق الداخلي للمحور الخامس مبدأ المراجعة الإدارية : يوضح الجدول رقم (03-07) معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور و الدرجة الكلية للمحور الخامس "مبدأ المراجعة الإدارية"، كما يلي :

جدول(03-07):معاملات الارتباط بين درجات عبارات محور مبدأ المراجعة الإدارية مع الدرجة الكلية للمحور

| مبدأ المراجعة الإدارية | | | |
|--------------------------------------|---|----------------|-------------------|
| الرقم | العبارات | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
| 01 | راجعت المؤسسة نظام إدارتها البيئية. | 0.777 | **0.000 |
| 02 | كانت المراجعة داخلية. | 0.498 | **0.000 |
| 03 | كانت المراجعة خارجية من طرف مدققين ضمن إجراءات الحصول على شهادة ISO 14001 . | 0.815 | **0.000 |
| 04 | يوجد برنامج للمراجعة الدورية للإدارة البيئية. | 0.850 | **0.000 |
| **دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 | | | |
| *دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 | | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات (spss).

بناءً على ما نتائج الجدول (03-07) نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط كانت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 وذات إشارة موجبة ، مما يعني وجود علاقة ارتباط طردية بين جميع عبارات مبدأ المراجعة الإدارية مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، حيث تراوحت بين (0.850) في حدها الأعلى أمام العبارة الرابعة في حين بلغت (0.498) أمام العبارة الثانية من المحور كأدنى حد.

ومن خلال الجداول السابقة يتبين لنا صدق أداة الدراسة ما يبين مدى ملائمتها وتماسكها مما يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي وبالتالي تعتبر صادقة لما أعدت من أجل قياسه.

ثانياً- ثبات أداة الدراسة

يقصد بالثبات الدرجة التي يحقق فيها مقياس البحث (الاستبانة) النتائج نفسها في حالة تكرار الاختبار أي أن نتحصل على نفس النتائج إذا أعيد تطبيق الاستبانة على نفس العينة في نفس الظروف وفي أوقات مختلفة، وقد تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (cronbach's alfa) من أجل معرفة الثبات لمحاور الاستمارة و نعرض نتائجه في الجدول التالي :

جدول رقم (03-08) : معامل الثبات لمحاور الاستمارة (ألفا كرونباخ)

| المحور : | عدد العبارات | معامل ألفا كرونباخ | معامل الصدق |
|------------------------|--------------|--------------------|--------------|
| مبدأ السياسة والالتزام | 07 | 0.764 | 0.875 |
| التخطيط | 06 | 0.758 | 0.870 |
| مبدأ التنفيذ والتشغيل | 12 | 0.916 | 0.957 |
| الفحص والعمل التصحيحي | 07 | 0.717 | 0.847 |
| المراجعة الإدارية | 04 | 0.656 | 0.810 |
| الكل | 36 | 0.943 | 0.971 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات *SPSS*

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن محوري الدراسة يتمتعان بنسبة ثبات عالية ، مما يزيد من قدرة الاستمارة على تحقيق أغراض الدراسة ، حيث بلغ معامل الثبات للمحور الأول (0.764) ، أما المحور الثاني فبلغ (0.758) ، و المحور الثاني فبلغ (0.916) وقد بلغ المحور الرابع (0.717) أما المحور الخامس فبلغ (0.656)، في حين بلغ معامل الثبات الكلي (0.943) ، وهذا يعزز من قدرة أداة الدراسة على تحقيق الأغراض والأهداف التي وضعت لأجلها، وبشكل عام تبين معاملات ألفا كرونباخ إمكانية ثبات النتائج إلى يمكن أن تُسفر عنها أداة قياس الدراسة جراء تطبيقها.

المبحث الثاني: نتائج التحليل الإحصائي

سيتم استعراض النتائج التي توصلت إليها الدراسة مع محاولة تحليلها من خلال المعلومات والبيانات التي تمت الحصول عليها ضمن دراستنا الميدانية بمؤسسة لافارج هولسيم وذلك من خلال البحث في العلاقة الارتباطية الموجودة ما بين متغيري الدراسة وتوضيح مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تبنيه لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم الإجابة عن أسئلة الدراسة بعد اختبار فرضياتها التي وضعت موضع الاختبار من خلال الأساليب الإحصائية المختلفة (الإحصاء الوصفي وتحليل التباين)، كما تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل بعد من محاور الاستبانة لغرض قياس مدى توافق آراء أفراد عينة الدراسة مع عبارات محاور الدراسة ، تم الاعتماد على الشكل المغلق في إعداد الاستمارة ، وفقا لمقياس ليكرت **lekert** الخماسي ، و ذلك بمقابلة كل عبارة قائمة من الاختيارات (اتفق تماما ، اتفق ، محايد ، لا اتفق ، لا اتفق تماما) ، كما تم إعطاء كل اختيار درجات ترجيح كما يلي : اتفق تماما (05درجات)، اتفق (04 درجات) ، محايد (03 درجات) ، لا اتفق (درجتان 02) ، لا اتفق تماما (درجة واحدة 01).

إن تحديد طول الفئات لمقياس ليكرت الخماسي ، تتطلب حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على فئات المقياس للحصول على طول الفئة الصحيح ، أي (5/4=0.8)، يتم بعدها إضافة هذه القيمة في كل درجة للمقياس فنحصل على الحدود الدنيا والعليا لكل درجة والتي تم إدراجها في الجدول أدناه:

جدول رقم (03-09):الحدود الدنيا والعليا لمقياس " ليكرت الخماسي"

| درجة الموافقة | فئات المتوسط الحسابي |
|---------------|----------------------|
| لا أتفق تماما | 1.79 – 1 |
| لا اتفق | 2.59 – 1.80 |
| محايد | 3.39 – 2.60 |
| اتفق | 4.19 – 3.40 |
| اتفق تماما | 5 – 4.20 |

المصدر :من إعداد الطالبة

أما بالنسبة لتقدير مستوى كل متغير أو بعد فإننا نحتاج إلى مقياس خاص يحدد درجة توافره وتحققه، والذي يضم ثلاثة مستويات وهي (مرتفع، متوسط، منخفض)، ولحساب طول الأهمية النسبية،

يتم حساب المدى (4=1-5) وتقسيمه على عدد الاحتمالات الثلاث (3/4 = 1.33) والجدول التالي يوضح هذا لمقياس:

جدول رقم (03-10): المتوسطات المرجحة للأبعاد والمتغيرات

| فئات المتوسط الحسابي | درجة الموافقة |
|----------------------|---------------|
| 2.33 - 1 | منخفض |
| 3.67 - 2.34 | متوسط |
| 5 - 3.68 | مرتفع |

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الأول : تحليل البيانات الشخصية و الوظيفية

من أجل التعرف على الخصائص الوظيفية لعينة الأفراد المبحوثين تم توزيعهم حسب: السن ، الوظيفة، المستوى التعليمي ، الأقدمية في الوظيفة .

أولاً-توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس:

جدول رقم (03-11): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

| النسبة % | التكرار | الجنس |
|----------|---------|---------|
| 100 | 30 | ذكر |
| 00 | 00 | أنثى |
| 100 | 30 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات *SPSS*

يشير الجدول رقم (03-11) إلى نتائج التحليل الوصفي لمتغير الجنس للمستجوبين من أفراد عينة الدراسة، حيث يتضح أن عينة الدراسة كانت كلها ذكور ويرجع ذلك لطبيعة العمل الذي تنشط فيه المؤسسة.

ثانياً-توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي :

جدول رقم (03-12): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

| النسبة % | التكرار | المستوى التعليمي |
|----------|---------|------------------|
|----------|---------|------------------|

| | | |
|------|----|---------|
| 3.3 | 01 | ثانوي |
| 93.3 | 28 | جامعي |
| 3.3 | 01 | آخر |
| 100 | 30 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات *SPSS*

يشير الجدول رقم (03-12) إلى نتائج التحليل الوصفي لمتغير المستوى التعليمي للمستجوبين من أفراد عينة الدراسة، حيث يتضح أن 93.3% من أفراد عينة الدراسة لهم مستوى جامعي، و 3.3% لهم مستوى ثانوي ، وأخيرا ما نسبته 3.3% لهم شهادات أخرى.

ثالثا-توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي :

جدول رقم (03-13): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

| النسبة % | التكرار | المركز الوظيفي |
|----------|---------|----------------|
| 00 | 00 | مدير عام |
| 53.3 | 16 | مدير مصلحة |
| 46.7 | 14 | إداريون |
| 100 | 30 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات *SPSS*

يشير الجدول رقم (03-13) إلى نتائج التحليل الوصفي لمتغير المركز الوظيفي للمستجوبين من أفراد عينة الدراسة، حيث يتضح أن 53.3% من أفراد عينة الدراسة يشغلون وظيفة مدير مصلحة، و 46.7% يشغلون وظيفة إداريون.

رابعا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية :

جدول رقم (03-14): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

| النسبة % | التكرار | الخبرة المهنية |
|----------|---------|--------------------|
| 6.7 | 02 | اقل من 05 سنوات |
| 20 | 06 | من 05 إلى 10 سنوات |
| 73.3 | 22 | أكثر من 10 سنوات |

| | | |
|-----|----|---------|
| 100 | 30 | المجموع |
|-----|----|---------|

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات *SPSS*

يشير الجدول رقم (03-14) إلى نتائج التحليل الوصفي لمتغير الخبرة المهنية للمستجوبين من أفراد عينة الدراسة، حيث يتضح أن ما نسبته 73.3% لديهم خبرة مهنية أكثر من 10 سنوات ، أما 20% فهم يملكون خبرة مهنية تتراوح بين 05 و 10 سنوات ، و 6.7% فلديهم خبرة مهنية تقل عن 05 سنوات.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي لمجالات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب القيام بعرض وتحليل بيانات والمعلومات ، والتي تقيس متغيرات الدراسة بمؤسسة لافارج هولسيم بالمسيلة، ولأجل تحقيق هذا الغرض سنقوم باستخدام المقاييس الإحصائية الوصفية (التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري).

أولاً- تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات محور مدى تطبيق مبدأ السياسة والالتزام

جدول رقم(03-15): استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس محور مبدأ السياسة والالتزام

| الاتجاه | الترتيب | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | درجة الموافقة | | | | | العبارات | |
|------------|---------|-------------------|-----------------|---------------|---------|-------|------|------------|----------|--|
| | | | | لا اتفق تماما | لا اتفق | محايد | اتفق | اتفق تماما | | |
| اتفق تماما | 1 | 0.34 | 4.86 | 0 | 0 | 0 | 04 | 26 | تك | 1/ هناك سياسة بيئية تنتهجها الإدارة العليا للمؤسسة . |
| | | | | 0 | 0 | 0 | 13.3 | 86.7 | % | |
| اتفق تماما | 3 | 0.67 | 4.60 | 0 | 1 | 0 | 9 | 20 | تك | 2/تتناسب هذه السياسة مع طبيعة و حجم الآثار البيئية الناتجة عن نشاطات المؤسسة |
| | | | | 0 | 3.3 | 0 | 30 | 66.7 | % | |
| اتفق تماما | 2 | 0.49 | 4.60 | 0 | 0 | 0 | 12 | 18 | تك | 3/تضمنت السياسة البيئية التزاما بالتحسين المستمر و منع التلوث. |
| | | | | 0 | 0 | 0 | 40 | 60 | % | |
| اتفق تماما | 5 | 0.57 | 4.53 | 0 | 0 | 1 | 12 | 17 | تك | 4/تضمنت السياسة البيئية التزام أو تعهد بالاستجابة للتشريعات البيئية أو لمعاهدات أخرى . |
| | | | | 0 | 0 | 3.3 | 40 | 56.7 | % | |

| | | | | | | | | | | |
|---------------|----|------|------|---|-----|---|------|------|----|--|
| اتفق تماما | 7 | 0.67 | 4.40 | 0 | 1 | 0 | 15 | 14 | تك | 5/تعمل السياسة البيئية على توفير إطار عمل مناسب لتحديد و مراجعة الأهداف و الغايات البيئية. |
| | | | | 0 | 3.3 | 0 | 50 | 46.7 | % | |
| اتفق تماما | 6 | 0.50 | 4.46 | 0 | 0 | 0 | 16 | 14 | تك | 6/السياسة البيئية موثقة و معلنة لجميع الموظفين . |
| | | | | 0 | 0 | 0 | 53.3 | 46.7 | % | |
| اتفق تماما | 4 | 0.50 | 4.53 | 0 | 0 | 0 | 14 | 16 | تك | 7/ تسعى الإدارة العليا للمؤسسة لتطبيق تكنولوجيات الإنتاج الأنظف. |
| | | | | 0 | 0 | 0 | 46.7 | 53.3 | % | |
| مرتفع | // | 0.35 | 4.57 | المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لمستوى السياسة والالتزام | | | | | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (03-15) نلاحظ أن مستوى محور السياسة والالتزام كان مرتفعا من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.57) بانحراف معياري قدره (0.35) وهي قيمة مرتفعة جدا، ويدخل هذا المتوسط ضمن الفئة (من 3.68 الى 5.00) ، وقد حصلت العبارة (01) على أعلى المتوسطات الحسابية ، بمتوسط حسابي بلغ (4.86) مع انحراف معياري قدره (0.34) ، و حصلت العبارة (05) على أدنى متوسط حسابي قدر بـ (4.40) مع انحراف معياري قدره (0.67) ، مما يؤكد على الأهمية الكبيرة لهذا المحور لدى العاملين بمؤسسة لافارج هولسيم، ويتجلى ذلك في اهتمام المؤسسة في وضع سياسة بيئية واضحة والمحافظة على إجراءات متكاملة لتحديد الجوانب البيئية لأنشطتها فيما يخص (الهواء، الماء، التربة) إذ تقتصر الإجراءات في وضع فلتر في مختلف أقسام الإنتاج التي تطرح بدورها الملوثات الهوائية، محاولة التقليل من نسبة الغبار بحسب ما تقررته وزارة البيئة 13mg/Nm3 ومحاولة القيام بتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها والعمل على التقليل من الضوضاء في مختلف أقسام الإنتاج إلى الحد المسموح به. كذلك القيام بعملية التشجير(أشجار الصنوبر) في مختلف أرجاء المؤسسة، لحجب تظاير الغبار إلى ابعد مكان.

حيث تعمل مؤسسة لا فارغ على انتهاج سياسة بيئية بعنوان "مشروع المستقبل" والذي تبنته سنة 2013 وكانت السياسة معلنة وملصقة ومنشورة بكامل الأماكن في الإدارة والتي تمحورت حول مجموعة من النقاط من بينها ضرورة التوافق مع القوانين والأنظمة المتعلقة بالبيئة ووضع منظومة للتسيير البيئي والتقليل من استعمال الموارد غير المتجددة...الخ.

ثانيا - محور التخطيط

جدول رقم (03-16): استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس محور التخطيط

| الاتجاه | الترتيب | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | درجة الموافقة | | | | | العبارات | |
|------------|---------|-------------------|-----------------|---|---------|-------|------|------------|----------|--|
| | | | | لا اتفق تماما | لا اتفق | محايد | اتفق | اتفق تماما | | |
| اتفق تماما | 6 | 0.70 | 4.30 | 0 | 1 | 1 | 16 | 12 | تك | 1/ توضيح الجوانب البيئية المرتبطة بنشاط المؤسسة و تحديد الآثار البيئية الناتجة عن ذلك ضمن عملية التخطيط. |
| | | | | 0 | 3.3 | 3.3 | 53.3 | 40 | % | |
| اتفق تماما | 1 | 0.50 | 4.53 | 0 | 0 | 0 | 14 | 16 | تك | 2/ تأخذ الجوانب البيئية بعين الاعتبار أثناء وضع الأهداف والغايات. |
| | | | | 0 | 0 | 0 | 46.7 | 53.3 | % | |
| اتفق تماما | 4 | 0.65 | 4.30 | 0 | 0 | 3 | 15 | 12 | تك | 3/ يتم التخطيط لإجراءات تسمح بتطبيق المتطلبات القانونية الجديدة تلائم الجوانب البيئية لأنشطة المؤسسة. |
| | | | | 0 | 0 | 10 | 50 | 40 | % | |
| اتفق تماما | 2 | 0.50 | 4.53 | 0 | 0 | 0 | 14 | 16 | تك | 4/ تم تأسيس و توثيق الأهداف و الغايات البيئية، وهل توجد إجراءات تعمل على حفظ هذه الوثائق. |
| | | | | 0 | 0 | 0 | 46.7 | 53.3 | % | |
| اتفق تماما | 3 | 0.61 | 4.36 | 0 | 0 | 2 | 15 | 13 | تك | 5/ يسعى برنامج الإدارة البيئية إلى تحقيق الأهداف و الغايات البيئية. |
| | | | | 0 | 0 | 6.7 | 50 | 43.3 | % | |
| اتفق تماما | 5 | 0.65 | 4.30 | 0 | 0 | 2 | 17 | 11 | تك | 6/ تتضمن عملية التخطيط البيئي إجراءات و تشريعات تسمح و تسهل إدخال تعديلات تكنولوجية تساهم في تحقيق الإنتاج الأنظف. |
| | | | | 0 | 0 | 6.7 | 56.7 | 36.7 | % | |
| مرتفع | // | 0.40 | 4.38 | المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لمستوى التخطيط | | | | | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (03-16) نلاحظ أن مستوى محور التخطيط كان مرتفعا من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.38) بانحراف معياري قدره (0.40) و دخل هذا المتوسط ضمن الفئة (من 3.68 إلى 5.00) ، مما يؤكد على أهمية عملية التخطيط لدى العاملين بمؤسسة لافارج هولسيم .

وقد تحصلت العبارة (02) على أعلى المتوسطات الحسابية ، بمتوسط حسابي قدره (4.53) بانحراف معياري قدره (0.50) ، وحصلت العبارة (01) على أدنى متوسط حسابي مقدر ب (4.30) مع انحراف معياري قدره (0.70). ويعزى ذلك إلى أن المؤسسة تحدد متطلباتها القانونية والمتطلبات الأخرى حسب طبيعة نشاطها. كذلك إلى أن المؤسسة تخطط لأهدافها وغاياتها منذ بداية حصولها على الموارد الأولية إلى غاية المنتج النهائي.

حيث تقوم مصلحة البيئة بالمؤسسة بتحديد أهم الجوانب البيئية وأثرها البيئي، فمثلا نجد الجانب البيئي الخاص باستخراج الحجر الجيري (المادة الأساسية من المحاجر والمقالع)، حددت مصلحة البيئة مجالها في التربة ووجدت أنه ذو أثر بيئي يتمثل في إجهاد التربة وفقد خصائصها. كذلك عملت الإدارة المعنية على احترام المتطلبات القانونية وقامت بجرد مختلف القوانين والمراسيم الداخلية للعمل، خاصة فيما يتعلق بانبعاث الغازات والغبار وتقليصها لحدود الكمية القانونية، بالإضافة إلى تصنيع الاسمنت وفق المعايير المحددة في القانون الجزائري.(NA44) أما بالنسبة للغايات والأهداف فقد عملت المؤسسة على ترجمة الالتزامات إلى أهداف قابلة للقياس، قصد تحديد الأثر الايكولوجي لأنشطة وعمليات المؤسسة، وتحديد الوسائل الضرورية لتنفيذ الأهداف من طرف كل فرد في المجموعة كتخفيض نسب انبعاث (CO₂،NOX) إلى،310mg/Nm³أو التقليل من عدد الحوادث والإصابات داخل الموقع الصناعي.كما أعدت المؤسسة برنامج لتحقيق هذه الغايات والأهداف البيئية الخاصة بها، إذ يحتوي هذا البرنامج على الفترات الزمنية اللازمة والوسائل المتطلبة ومسؤولية كل فرد بالمؤسسة اتجاه تحقيق هذه الغايات والأهداف، وهي بذلك تتبع باستمرار مدى تحقق الأهداف ومقارنتها بما هو مقدر أو مخطط له.

ثالثا - مبدأ التنفيذ والتشغيل

جدول رقم (03-17): استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس مبدأ التنفيذ والتشغيل

| العبارات | درجة الموافقة | المتوسط | الانحراف | الترتيب | الاتجاه |
|----------|---------------|---------|----------|---------|---------|
|----------|---------------|---------|----------|---------|---------|

| | | المعياري | الحسابي | لا اتفق تماما | لا اتفق | محايد | اتفق | اتفق تماما | | |
|---------------|----|----------|---------|------------------|------------|-------|------|---------------|----|--|
| اتفق تماما | 7 | 0.65 | 4.36 | 0 | 0 | 3 | 15 | 12 | تك | 1/تم تعيين وتفويض مسؤولين يمثلون الإدارة العليا و يشرفون على الإدارة البيئية. |
| | | | | 0 | 0 | 10 | 50 | 40 | % | |
| اتفق تماما | 1 | 0.50 | 4.53 | 0 | 0 | 0 | 14 | 16 | تك | 2/تعمل الإدارة العليا على توفير مختلف الموارد الأساسية لتنفيذ و مراقبة نظام الإدارة البيئية. |
| | | | | 0 | 0 | 0 | 46.7 | 53.3 | % | |
| اتفق تماما | 4 | 0.61 | 4.36 | 0 | 0 | 2 | 15 | 13 | تك | 3/تعمل الإدارة العليا على توفير الموارد الأساسية لتطبيق تكنولوجيايات الإنتاج الأنظف. |
| | | | | 0 | 0 | 6.7 | 50 | 43.3 | % | |
| اتفق تماما | 8 | 0.59 | 4.30 | 0 | 0 | 2 | 17 | 11 | تك | 4/هناك سياسة توعية لكل الموظفين تتبعها الإدارة البيئية. |
| | | | | 0 | 0 | 6.7 | 56.7 | 36.7 | % | |
| اتفق تماما | 11 | 0.65 | 4.30 | 0 | 0 | 3 | 15 | 12 | تك | 5/تم وضع برامج تدريبية على استعمال التكنولوجيايات الجديدة المتعلقة بالإنتاج الأنظف. |
| | | | | 0 | 0 | 10 | 50 | 40 | % | |
| اتفق تماما | 2 | 0.50 | 4.53 | 0 | 0 | 0 | 14 | 16 | تك | 6/توجد إجراءات تنظم الاتصالات الداخلية و الخارجية المرتبطة بالإدارة البيئية. |
| | | | | 0 | 0 | 0 | 46.7 | 53.3 | % | |
| اتفق تماما | 5 | 0.61 | 4.36 | 0 | 0 | 2 | 15 | 13 | تك | 7/هناك نظام داخلي موثق للإدارة البيئية. |
| | | | | 0 | 0 | 6.7 | 50 | 43.3 | % | |
| اتفق تماما | 9 | 0.59 | 4.30 | 0 | 0 | 2 | 17 | 11 | تك | 8/تم تأسيس إجراءات مناسبة لمراقبة الوثائق الضرورية المتعلقة بشهادة ISO14001. |
| | | | | 0 | 0 | 6.7 | 56.7 | 36.7 | % | |
| اتفق تماما | 12 | 0.65 | 4.30 | 0 | 0 | 3 | 15 | 12 | تك | 9/هل يوجد شكل و حلة مناسبين لجميع الوثائق ؟ |
| | | | | 0 | 0 | 10 | 50 | 40 | % | |
| اتفق تماما | 3 | 0.50 | 4.53 | 0 | 0 | 0 | 14 | 16 | تك | 10/تحدد و توثق العمليات و الأنشطة ذات العلاقة بالجوانب البيئية الهامة للمؤسسة. |
| | | | | 0 | 0 | 0 | 46.7 | 53.3 | % | |
| اتفق تماما | 6 | 0.63 | 4.36 | 0 | 0 | 2 | 15 | 13 | تك | 11/يوجد برنامج تدخل في الحالات البيئية الطارئة. |
| | | | | 0 | 0 | 6.7 | 50 | 43.3 | % | |

| | | | | | | | | | | |
|-------|----|------|------|--|---|-----|------|------|----|---|
| اتفق | 10 | 0.60 | 4.30 | 0 | 0 | 2 | 17 | 11 | تك | 12/يتم اختبار برنامج التدخل بصفة دورية. |
| تماما | | | | 0 | 0 | 6.7 | 56.7 | 36.7 | % | |
| مرتفع | // | 0.42 | 4.37 | المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لمستوى التنفيذ والتشغيل | | | | | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات *SPSS*

من خلال الجدول رقم (03-17) نلاحظ أن مستوى التنفيذ والتشغيل جاء مرتفعا من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.37) بانحراف معياري قدره (0.42) و يدخل هذا المتوسط ضمن الفئة (من 3.68 إلى 5.00)، مما يؤكد على أن محور التنفيذ والتشغيل مهم بالنسبة لعمال مؤسسة لافارج هولسيم.

وقد تحصلت العبارة (02) على أعلى المتوسطات الحسابية ، بمتوسط حسابي قدره (4.53) بانحراف معياري قدره (0.50) ، و حصلت العبارة (09) على أدنى متوسط حسابي مقدر ب (4.30) مع انحراف معياري قدره (0.65) .

توفر الإدارة العليا في المؤسسة محل الدراسة على ممثل عن نظام الإدارة البيئية، يمنح المسؤولية والصلاحيات لوضع وتنفيذ والمحافظة على النظام، ورفع التقارير إلى الإدارة العليا بشأن الأداء والحاجة إلى التحسين، كذلك وجود نصوص مكتوبة للسياسة البيئية في المؤسسة ومتاحة للجميع، وهي عبارة عن ملصقات منشورة على مختلف جدران المؤسسة.

تتعامل الشركة مع معاهد محلية ودولية: الشركة الجزائرية للاسمنت تعمل بالتعاون مع معاهد تكوين جزائرية لتحصيل موظفيها على المعارف من التكوينات المحلية بالإضافة إلى التعامل مع معاهد عالمية للتكوين للحصول على المعلومات ومسايرة الركب الحضاري والتقنيات الحديثة المعمول بها في المصانع العالمية الخاصة بطرق التسيير الحديثة والمبتكرة والتكنولوجيا الحديثة.

خصصت الإدارة نظام معلوماتي فعال لتسهيل عملية دوران المعلومة والاتصال بالاعتماد على الانترنت بالإضافة إلى وجود الموقع الخاص بالمؤسسة، <https://www.lafarge.dz> الذي يضمن التواصل الفعال مع جميع الأطراف الخارجية.

رابعا- مبدأ الفحص والعمل التصحيحي

جدول رقم (03-18): استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس محور مبدأ الفحص والعمل التصحيحي

| الاتجاه | الترتيب | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | درجة الموافقة | | | | | العبارات | |
|------------|---------|-------------------|-----------------|---|-----------|-------|-------|-------------|----------|---|
| | | | | غير موافق تماما | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما | | |
| اتفق تماما | 4 | 0.65 | 4.30 | 0 | 0 | 3 | 15 | 12 | تك | 1/ قامت المؤسسة بتأسيس إجراءات للمتابعة و القياس على أسس منتظمة تتلاءم و الخصائص الرئيسية لعملياتها و أنشطتها التي يمكن أن يكون لها تأثير هام على البيئة. |
| | | | | 0 | 0 | 10 | 50 | 40 | % | |
| اتفق تماما | 1 | 0.50 | 4.53 | 0 | 0 | 0 | 14 | 16 | تك | 2/ توجد إجراءات موقفة للتقييم الدوري فيما يتعلق بالانسجام مع التشريعات و العمليات البيئية. |
| | | | | 0 | 0 | 0 | 46.7 | 53.3 | % | |
| اتفق تماما | 2 | 0.61 | 4.36 | 0 | 0 | 2 | 15 | 13 | تك | 3/ تحديد السلطات و المسؤوليات لاتخاذ القرارات التصحيحية و المعالجة في حالات عدم الانسجام و التوافق. |
| | | | | 0 | 0 | 6.7 | 50 | 43.3 | % | |
| اتفق تماما | 3 | 0.59 | 4.30 | 0 | 0 | 2 | 17 | 11 | تك | 4/ يتم فحص الوثائق و السجلات البيئية. |
| | | | | 0 | 0 | 6.7 | 56.7 | 36.7 | % | |
| اتفق | 7 | 0.81 | 3.86 | 0 | 1 | 9 | 13 | 7 | تك | 5/ رصد و قياس النتائج البيئية الناجمة عن تطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف. |
| | | | | 0 | 3.3 | 30 | 43.3 | 23.3 | % | |
| اتفق تماما | 5 | 0.77 | 4.23 | 0 | 1 | 3 | 14 | 12 | تك | 6/ يتم حساب الوفورات المالية الناتجة عن تطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف. |
| | | | | 0 | 3.3 | 10 | 46.7 | 40 | % | |
| اتفق | 6 | 0.62 | 4.13 | 0 | 0 | 4 | 18 | 8 | تك | 7/ تقوم المؤسسة بتطبيق برنامج للتدقيق الدوري لنظام الإدارة البيئية. |
| | | | | 0 | 0 | 13.3 | 60 | 26.7 | % | |
| مرتفع | // | 0.40 | 4.24 | المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لمستوى الفحص والعمل التصحيحي | | | | | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (03-18) نلاحظ أن مستوى الفحص والعمل التصحيحي كان مرتفعا من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.24) بانحراف معياري قدره (0.40) و يدخل هذا المتوسط ضمن الفئة (من 3.68 إلى 5.00) مما يؤكد على الأهمية الكبيرة لهذا المحور لدى العاملين بمؤسسة لافارج هولسيم.

وقد تحصلت العبارة (02) على أعلى المتوسطات الحسابية ، بمتوسط حسابي قدره (4.53) بانحراف معياري قدره (0.50) ، وحصلت العبارة (03) على أدنى متوسط حسابي مقدر ب (3.86) مع انحراف معياري قدره (0.81). حيث يقوم مسؤول البيئة بعملية المراقبة والقياس، أين يتابع العمليات والإجراءات الداخلية، ويقوم على هذا الأساس بقياس ومقارنة النتائج المحققة بالنتائج المخطط لها، وتحديد الانحرافات والإجراءات التصحيحية لذلك، ويقوم بتوثيق كل الدراسات والنتائج وكل ما له علاقة بالبيئة بوضوح للتمكن من متابعة النشاط، وكمثال على ذلك نجد تركيب المؤسسة للـ Electro filtre الذي قلل من الانبعاثات لأقل من 8mg/m3. إضافة إلى إجراء ملتقيات دورية للتعريف بمضمون هذا النظام، كما يتم توفير مختلف وسائل الحماية للعمال: واقى الرأس، القفازات والكمادات، كما يتم رفع التقارير من مختلف أقسام الإنتاج إلى مسؤول البيئة يوميا.

خامسا- مبدأ المراجعة الإدارية

جدول رقم (03-19): استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس محور مبدأ المراجعة الإدارية

| الاتجاه | الترتيب | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | درجة الموافقة | | | | | العبارات |
|---------|---------|-------------------|-----------------|-----------------|-----------|-------|-------|-------------|---------------------------------------|
| | | | | غير موافق تماما | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما | |
| اتفق | 3 | 0.66 | 4.10 | 0 | 0 | 5 | 17 | 8 | 1/راجعت المؤسسة نظام إدارتها البيئية. |
| | | | | 0 | 0 | 16.7 | 56.7 | 26.7 | |
| اتفق | 4 | 0.85 | 3.43 | 0 | 3 | 15 | 8 | 4 | 2/ كانت المراجعة داخلية. |
| | | | | 0 | 10 | 50 | 26.7 | 13.3 | |
| اتفق | 1 | 0.50 | 4.23 | 0 | 0 | 1 | 21 | 8 | 3/ كانت المراجعة خارجية من |

| | | | | | | | | | | |
|-------|----|------|------|---|---|-----|----|------|----|---|
| تماما | | | | 0 | 0 | 3.3 | 70 | 26.7 | % | طرف مدققين ضمن إجراءات الحصول على شهادة ISO 14001 . |
| اتفق | 2 | 0.50 | 4.23 | 0 | 0 | 1 | 21 | 8 | تك | 4/يوجد برنامج للمراجعة الدورية للإدارة البيئية. |
| تماما | | | | 0 | 0 | 3.3 | 70 | 26.7 | % | |
| مرتفع | // | 0.45 | 4.00 | المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لمستوى المراجعة الإدارية | | | | | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (03-19) نلاحظ أن مستوى المراجعة الإدارية كان مرتفعا من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.00) بانحراف معياري قدره (0.45) و يدخل هذا المتوسط ضمن الفئة (من 3.68 إلى 5.00) ، مما يؤكد على أن العاملين بمؤسسة لافارج هولسيم يولون أهمية كبيرة لعملية المراجعة الإدارية.

وقد تحصلت العبارة (03) على أعلى المتوسطات الحسابية ، بمتوسط حسابي قدره (4.23) بانحراف معياري قدره (0.50) ، و حصلت العبارة (02) على أدنى متوسط حسابي مقدر ب (3.43) مع انحراف معياري قدره (0.85) . حيث تقوم المؤسسة بالمراجعة الدورية للنظام البيئي سواء من خلال اجتماعات أو مراجعة النشاط الموثق في السجلات، أما المراجعة الخارجية تقوم بها وزارة البيئة أو مدققين خارجيين قصد معرفة مدى تحقيق الأهداف على حسب مسؤول البيئة، كما تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار الشكاوى المقدمة من طرف ذوي العلاقة.

يمكن توضيح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة وترتيبها كما يلي :

جدول رقم (03-20): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحاور الدراسة

| الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | محاور الدراسة |
|-------------------|-----------------|----------------------------|
| 0.35 | 4.57 | محور السياسة والالتزام |
| 0.40 | 4.38 | محور التخطيط |
| 0.42 | 4.37 | محور التنفيذ والتشغيل |
| 0.40 | 4.24 | محور الفحص والعمل التصحيحي |
| 0.45 | 4.00 | محور المراجعة الإدارية |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (03-20) نلاحظ أن مستوى جميع محاور الدراسة جاء مرتفعا من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث ب، وقد جاء محور (السياسة والالتزام) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.57) وانحراف معياري قدره (0.35)، وحل محور التخطيط ثانيا بمتوسط حسابي قدره (4.38) وانحراف معياري قدره (0.40)، وحل محور التنفيذ والتشغيل ثالثا بمتوسط حسابي قدره (4.37) وانحراف معياري قدره (0.42)، في حين حل محور الفحص والعمل التصحيحي رابعا بمتوسط حسابي قدره (4.24) وانحراف معياري قدره (0.40)، وأخيرا بمحور المراجعة الإدارية بمتوسط حسابي قدره (4.00) وانحراف معياري قدره (0.45).

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

بعد تقديم الإجراءات المنهجية للدراسة ، وقياس استجابات الأفراد حول محاورها، نقوم باختبار فرضيات الدراسة ومدى صحتها من خلال هذا المبحث، وسوف نتطرق أولا إلى اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة ثم اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي

قبل التحقق من صحة الفرضيات عن طريق الأدوات الإحصائية اللازمة لها وتحديد الاختبارات الإحصائية المناسبة، يجب التعرف أولا على طبيعة التوزيع الاحتمالي، وللقيام بذلك سيتم الاعتماد على اختباري كولمونروف-سمينروف (kolmonrov-smirnov) ، و شابيرو-ويلك (shapiro-wilk).

أولا-اختبار التوزيع الطبيعي لمتغير الجنس :

الجدول رقم (03-21) يظهر نتائج الاختبارين والخاصة بمحاور الدراسة تبعا للجنس

جدول رقم (03-21): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة تبعا لمتغير الجنس

| shapiro-wilk | | kolmonrov-smirnov | | | الجنس | محاور الدراسة |
|-----------------------|------------------|-----------------------|------------------|------------------|-------|---------------|
| القيمة الاحتمالية sig | درجات الحرية DDL | القيمة الاحتمالية Sig | درجات الحرية DDL | القيمة الإحصائية | | |
| 0.013 | 30 | 0.907 | 0.007 | 30 | 0.190 | مبدأ السياسة |

| والالتزام | | | | | | | |
|----------------------------|-----|-------|----|-------|-------|----|-------|
| مبدأ التخطيط | ذكر | 0.156 | 30 | 0.062 | 0.915 | 30 | 0.080 |
| مبدأ التنفيذ والتشغيل | ذكر | 0.183 | 30 | 0.011 | 0.889 | 30 | 0.005 |
| مبدأ الفحص والعمل التصحيحي | ذكر | 0.134 | 30 | 0.179 | 0.958 | 30 | 0.269 |
| مبدأ المراجعة الإدارية | ذكر | 0.167 | 30 | 0.033 | 0.953 | 30 | 0.019 |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

للتحقق من وجود اختلافات أو عدم وجودها في استجابات الأفراد نحور محاور الدراسة والتي تعزى إلى متغير الجنس، يجب أولاً التحقق من طبيعة التوزيع الاحتمالي للبيانات، وبالاعتماد على اختبائي كولموروف-سمينروف ، و شابيرو-ويلك، و من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، فإن بيانات المحاور الثاني والرابع والخامس تتبع التوزيع الطبيعي كون قيم مستوى الدلالة جاءت أكبر من 0.05، وبالتالي الاعتماد على الاختبارات المعلمية والمتمثلة أساساً في اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA بينما المحوران الأول والثالث فبياناتهما لا تتبع التوزيع الطبيعي كون قيم الدلالة أقل من 0.05، لذلك سوف يتم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية والمتمثلة في اختبار كروسكال-واليس.

ثانياً-اختبار التوزيع الطبيعي لمتغير المستوى التعليمي :

الجدول رقم (03-22) يظهر نتائج الاختبارين والخاصة بمحاور الدراسة تبعا للمستوى التعليمي

جدول رقم (03-22): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة تبعا لمتغير المستوى التعليمي

| shapiro-wilk | | | kolmonrov-smirnov | | | المستوى التعليمي | محاور الدراسة |
|-----------------------|------------------|------------------|-----------------------|------------------|------------------|------------------|------------------------|
| القيمة الاحتمالية Sig | درجات الحرية DDL | القيمة الإحصائية | القيمة الاحتمالية sig | درجات الحرية DDL | القيمة الإحصائية | | |
| 0.013 | 27 | 0.900 | 0.009 | 27 | 0.196 | جامعي | مبدأ السياسة والالتزام |
| 0.026 | 27 | 0.912 | 0.045 | 27 | 0.169 | جامعي | مبدأ التخطيط |

| | | | | | | | |
|-------|----|-------|-------|----|-------|-------|-------------------------------|
| 0.007 | 27 | 0.886 | 0.009 | 27 | 0.196 | جامعي | مبدأ التنفيذ والتشغيل |
| 0.493 | 27 | 0.966 | 0.152 | 27 | 0.145 | جامعي | مبدأ الفحص والعمل التصحيحي |
| 0.293 | 27 | 0.956 | 0.149 | 27 | 0.145 | جامعي | مبدأ المراجعة الإدارية |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

للتحقق من وجود اختلافات أو عدم وجودها في استجابات الأفراد نحور محاور الدراسة والتي تعزى إلى متغير المستوى التعليمي، يجب أولاً التحقق من طبيعة التوزيع الاحتمالي للبيانات، وبالاعتماد على اختبائي كولموروف-سمينروف ، و شابيرو-ويلك، و من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، فإن بيانات المحورين الرابع والخامس تتبع التوزيع الطبيعي كون قيم مستوى الدلالة جاءت أكبر من 0.05، وبالتالي الاعتماد على الاختبارات المعلمية والمتمثلة أساساً في اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA بينما المحاور الأول والثاني والثالث فبياناتها لا تتبع التوزيع الطبيعي كون قيم الدلالة أقل من 0.05، لذلك سوف يتم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية والمتمثلة في اختبار كروسكال-واليس.

ثالثاً-اختبار التوزيع الطبيعي لمتغير المركز الوظيفي :

الجدول رقم (03-23) يظهر نتائج الاختبارين والخاصة بمحاور الدراسة تبعا للمركز الوظيفي

جدول رقم (03-23): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة تبعا لمتغير المركز الوظيفي

| shapiro-wilk | | | kolmonrov-smirnov | | | المركز الوظيفي | محاور الدراسة |
|-----------------------------|------------------------|---------------------|-----------------------------|------------------------|---------------------|-------------------|---------------|
| القيمة الاحتمالية Sig | درجات الحرية DDL | القيمة الاحصائية | القيمة الاحتمالية sig | درجات الحرية DDL | القيمة الإحصائية | | |
| 0.055 | 16 | 0.890 | 0.086 | 16 | 0.200 | مدير مصلحة | مبدأ السياسة |
| 0.084 | 14 | 0.891 | 0.200 | 14 | 0.170 | إداري | والالتزام |
| 0.088 | 16 | 0.902 | 0.200 | 16 | 0.159 | مدير مصلحة | مبدأ التخطيط |
| 0.119 | 14 | 0.902 | 0.098 | 14 | 0.209 | إداري | |
| 0.079 | 16 | 0.900 | 0.061 | 16 | 0.209 | مدير مصلحة | مبدأ التنفيذ |

| | | | | | | | |
|-------|----|-------|-------|----|-------|------------|-------------------|
| 0.072 | 14 | 0.886 | 0.072 | 14 | 0.217 | إداري | والتشغيل |
| 0.926 | 16 | 0.976 | 0.200 | 16 | 0.153 | مدير مصلحة | مبدأ الفحص والعمل |
| 0.121 | 14 | 0.902 | 0.026 | 14 | 0.242 | إداري | التصحيحي |
| 0.069 | 16 | 0.896 | 0.096 | 16 | 0.197 | مدير مصلحة | مبدأ المراجعة |
| 0.067 | 14 | 0.884 | 0.003 | 14 | 0.286 | إداري | الإدارية |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

للتحقق من وجود اختلافات أو عدم وجودها في استجابات الأفراد نحور محاور الدراسة والتي تعزى إلى متغير المركز الوظيفي، يجب أولاً التحقق من طبيعة التوزيع الاحتمالي للبيانات، وبالاعتماد على اختبائي كولموروف-سمينروف ، و شابيرو-ويلك، و من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، فإن بيانات المحاور الأول والثاني والثالث تتبع التوزيع الطبيعي كون قيم مستوى الدلالة جاءت أكبر من 0.05، وبالتالي الاعتماد على الاختبارات المعلمية والمتمثلة أساساً في اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA بينما المحوران الرابع والخامس فبياناتهما لا تتبع التوزيع الطبيعي كون قيم الدلالة أقل من 0.05، لذلك سوف يتم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية والمتمثلة في اختبار كروسكال-واليس.

رابعا- اختبار التوزيع الطبيعي لمتغير الخبرة المهنية :

الجدول رقم (03-24) يظهر نتائج الاختبارين والخاصة بمحاور الدراسة تبعا للخبرة المهنية

جدول رقم (03-24): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة تبعا لمتغير الخبرة المهنية

| shapiro-wilk | | | kolmonrov-smirnov | | | الخبرة المهنية | محاور الدراسة |
|-----------------------|------------------|------------------|-----------------------|------------------|------------------|-------------------|---------------|
| القيمة الاحتمالية Sig | درجات الحرية DDL | القيمة الإحصائية | القيمة الاحتمالية Sig | درجات الحرية DDL | القيمة الإحصائية | | |
| 0.242 | 6 | 0.874 | 0.200 | 6 | 0.263 | من 5 إلى 10 سنوات | مبدأ السياسة |
| 0.016 | 23 | 0.890 | 0.007 | 23 | 0.216 | أكثر من 10 سنوات | والالتزام |
| 0.875 | 6 | 0.967 | 0.200 | 6 | 0.198 | من 5 إلى 10 سنوات | مبدأ التخطيط |
| 0.065 | 23 | 0.907 | 0.077 | 23 | 0.172 | أكثر من 10 سنوات | |
| 0.804 | 6 | 0.958 | 0.200 | 6 | 0.214 | من 5 إلى 10 سنوات | مبدأ التنفيذ |
| 0.005 | 23 | 0.865 | 0.003 | 23 | 0.229 | أكثر من 10 سنوات | والتشغيل |

| | | | | | | | |
|-------|----|-------|-------|----|-------|-------------------|----------------------------|
| 0.459 | 6 | 0.913 | 0.200 | 6 | 0.185 | من 5 إلى 10 سنوات | مبدأ الفحص والعمل التصحيحي |
| 0.031 | 23 | 0.954 | 0.038 | 23 | 0.186 | أكثر من 10 سنوات | |
| 0.456 | 6 | 0.913 | 0.200 | 6 | 0.241 | من 5 إلى 10 سنوات | مبدأ المراجعة الإدارية |
| 0.011 | 23 | 0.941 | 0.014 | 23 | 0.205 | أكثر من 10 سنوات | |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

للتحقق من وجود اختلافات أو عدم وجودها في استجابات الأفراد نحور محاور الدراسة والتي تعزى إلى متغير الخبرة المهنية، يجب أولاً التحقق من طبيعة التوزيع الاحتمالي للبيانات، وبالاعتماد على اختباري كولموروف-سمينروف ، و شابيرو-ويلك، و من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، فإن بيانات المحور الثاني تتبع التوزيع الطبيعي كون قيم مستوى الدلالة جاءت أكبر من 0.05، وبالتالي الاعتماد على الاختبارات المعلمية والمتمثلة أساساً في اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA بينما المحاور الأولى، الثالث، الرابع والخامس فيبياناتها لا تتبع التوزيع الطبيعي كون قيم الدلالة أقل من 0.05 لذلك سوف يتم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية والمتمثلة في اختبار كروسكال-واليس.

اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة

الجدول رقم (03-25) يظهر نتائج الاختبارين والخاصة بمحاور الدراسة تبعا للخبرة المهنية

جدول رقم (03-25): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة تبعا للخبرة

| shapiro-wilk | | | kolmonrov-smirnov | | | محاور الدراسة |
|--------------------------|---------------------|------------------|--------------------------|---------------------|------------------|----------------------------|
| القيمة الاحتمالية Sig | درجات الحرية DDL | القيمة الإحصائية | القيمة الاحتمالية Sig | درجات الحرية DDL | القيمة الإحصائية | |
| 0.013 | 30 | 0.907 | 0.007 | 30 | 0.190 | مبدأ السياسة والالتزام |
| 0.020 | 30 | 0.915 | 0.042 | 30 | 0.156 | مبدأ التخطيط |
| 0.005 | 30 | 0.889 | 0.011 | 30 | 0.183 | مبدأ التنفيذ والتشغيل |
| 0.019 | 30 | 0.958 | 0.009 | 30 | 0.184 | مبدأ الفحص والعمل التصحيحي |
| 0.022 | 30 | 0.953 | 0.033 | 30 | 0.167 | مبدأ المراجعة الإدارية |
| 0.041 | 30 | 0.946 | 0.038 | 30 | 0.160 | الكل |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

تشير نتائج الجدول رقم (03-25) إلى أن بيانات محاور الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي كون القيمة الاحتمالية لجميع المحاور جاءت أقل من 0.05، وعليه فسوف يتم في اختبار الفرضيات الاعتماد على اختبار T لعينة واحدة (one sample T test).

المطلب الثاني : اختبار فرضيات الدراسة

سوف يتم اختبار الفرضيات التي تمت صياغتها من خلال هذا المطلب

أولاً- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول محاور الدراسة تعزى للبيانات العامة لعينة الدراسة في مؤسسة لافارج.

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول محاور الدراسة تعزى للمستوى التعليمي في مؤسسة "لافارج هولسيم".

تشير نتائج الجدول الموالي إلى عدم وجود فروق في استجابات أفراد عينة الدراسة نحو المحاور الأول، الثاني والثالث والتي تعزى إلى المستوى التعليمي في مؤسسة لافارج هولسيم

جدول رقم(03-26): نتائج اختبار كروسكال واليس

| المحور | قيمة الاختبار | درجات الحرية DDL | مستوى الدلالة Sig* |
|---------------|---------------|------------------|--------------------|
| المحور الأول | 0.624 | 2 | 0.732 |
| المحور الثاني | 3.345 | 2 | 0.188 |
| المحور الثالث | 3.372 | 2 | 0.185 |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من الجدول السابق يتضح أن ليس هناك فروق في استجابات أفراد عينة الدراسة نحو المحاور الأول الذي يمثل مبدأ السياسة والالتزام ، والمحور الثاني الذي يمثل التخطيط والثالث الذي يمثل مبدأ التنفيذ والتشغيل وذلك من خلال مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

أما بالنسبة للمحورين الرابع والخامس فسيتم اختبار الفروق بالاعتماد على الاختبارات المعلمية وهذا من خلال الجدول أدناه الذي يمثل اختبار التباين الأحادي.

جدول رقم (03-27): نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA للمستوى التعليمي نحو المحورين الرابع والخامس

| المحور | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية DDL | متوسط المربعات | قيمة F | مستوى الدلالة Sig* |
|---------------|----------------|----------------|-----------------|----------------|--------|--------------------|
| المحور الرابع | بين المجموعات | 0.491 | 2 | 0.246 | 1.499 | 0.241 |
| | داخل المجموعات | 4.4423 | 27 | 0.164 | | |
| | المجموع | 4.914 | 29 | ////// | | |
| المحور الخامس | بين المجموعات | 0.259 | 2 | 0.130 | 0.610 | 0.551 |
| | داخل المجموعات | 5.741 | 27 | 0.213 | | |
| | المجموع | 6.000 | 29 | ////// | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال نتائج تحليل التباين الأحادي الظاهرة في الجدول أعلاه، يظهر أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وبالتالي يمكن القول أن الفرضيتين الفرعيتين مثبتتان أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو المحور الرابع مبدأ الفحص العمل التصحيحي، بالإضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو المحور الخامس المراجعة الإدارية.

من النتائج السابقة يتضح أن ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية نحو محاور الدراسة تعزى للمستوى التعليمي وبالتالي التحقق من صحة الفرضية الفرعية الأولى.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول محاور الدراسة تعزى للمركز الوظيفي في مؤسسة "لافارج هولسيم".

تشير نتائج الجدول الموالي إلى عدم وجود فروق في استجابات أفراد عينة الدراسة نحو المحورين الرابع والخامس والتي تعزى إلى المركز الوظيفي في مؤسسة لافارج هولسيم.

جدول رقم (03-28): نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA للمركز الوظيفي نحو المحاور الأول والثاني

والثالث

| المحور | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية DDL | متوسط المربعات | قيمة F | مستوى الدلالة Sig* |
|---------------|----------------|----------------|-----------------|----------------|--------|--------------------|
| المحور الأول | بين المجموعات | 0.068 | 1 | 0.068 | 0.537 | 0.470 |
| | داخل المجموعات | 3.564 | 28 | 0.127 | | |
| | المجموع | 3.633 | 29 | ////// | | |
| المحور الثاني | بين المجموعات | 0.062 | 1 | 0.062 | 0.367 | 0.550 |
| | داخل المجموعات | 4.699 | 28 | 0.168 | | |
| | المجموع | 4.760 | 29 | ////// | | |
| المحور الثالث | بين المجموعات | 0.007 | 1 | 0.007 | 0.037 | 0.848 |
| | داخل المجموعات | 5.453 | 28 | 0.195 | | |
| | المجموع | 5.460 | 29 | ////// | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال نتائج تحليل التباين الأحادي الظاهرة في الجدول أعلاه، يظهر أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وبالتالي يمكن القول أن الفرضيات الفرعية مثبتة أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو المحور الأول مبدأ السياسة والالتزام، بالإضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو المحور الثاني مبدأ التخطيط ، وكذلك عدم وجود فروق دالة إحصائية نحو المحور الثالث مبدأ التنفيذ والتشغيل.

أما بالنسبة للمحورين الرابع والخامس فسيتم اختبار الفروق بالاعتماد على الاختبارات اللامعلمية وهذا من خلال الجدول أدناه الذي يمثل اختبار كروسكال واليس لتحليل الفروق.

جدول رقم (03-29): نتائج اختبار كروسكال واليس

| المحور | قيمة الاختبار | درجات الحرية DDL | مستوى الدلالة Sig* |
|---------------|---------------|------------------|--------------------|
| المحور الرابع | 0.298 | 1 | 0.585 |
| المحور الخامس | 2.259 | 1 | 0.112 |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من الجدول السابق يتضح أن ليس هناك فروق في استجابات أفراد عينة الدراسة نحو المحورين الرابع الذي يمثل مبدأ الفحص والعمل التصحيحي والخامس الذي يمثل مبدأ المراجعة الإدارية تعزى للمركز الوظيفي في مؤسسة لافارج هولسيم وذلك من خلال مستوى الدلالة أكبر من 0.05 وبالتالي إثبات الفرضيات الفرعية الأولى والثانية والثالثة.

من النتائج السابقة يتضح أن ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية نحو محاور الدراسة تعزى للمركز الوظيفي وبالتالي التحقق من صحة الفرضية الفرعية الثانية.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول محاور الدراسة تعزى للخبرة المهنية في مؤسسة "لافارج هولسيم".

تشير نتائج الجدول الموالي إلى عدم وجود فروق في استجابات أفراد عينة الدراسة نحو المحورين الرابع والخامس والتي تعزى إلى الخبرة المهنية في مؤسسة لافارج هولسيم.

جدول رقم (03-30): نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA للخبرة المهنية نحو المحور الثاني

| المحور | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية DDL | متوسط المربعات | قيمة F | مستوى الدلالة Sig* |
|---------------|----------------|----------------|-----------------|----------------|--------|--------------------|
| المحور الثاني | بين المجموعات | 0.085 | 2 | 0.042 | 0.245 | 0.784 |
| | داخل المجموعات | 4.675 | 27 | 0.173 | | |
| | المجموع | 4.760 | 29 | /////// | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال نتائج تحليل التباين الأحادي الظاهرة في الجدول أعلاه، يظهر أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وبالتالي يمكن القول أن الفرضية الفرعية مثبتة أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو المحور الثاني مبدأ التخطيط.

أما بالنسبة للمحاور الأول الثالث الرابع والخامس فسيتم اختبار الفروق بالاعتماد على الاختبارات اللامعلمية وهذا من خلال الجدول أدناه الذي يمثل اختبار كروسكال وليس لتحليل الفروق.

جدول رقم(03-31): نتائج اختبار كروسكال واليس

| المحور | قيمة الاختبار | درجات الحرية DDL | مستوى الدلالة Sig* |
|---------------|---------------|------------------|--------------------|
| المحور الأول | 1.135 | 2 | 0.567 |
| المحور الثالث | 0.269 | 2 | 0.863 |
| المحور الرابع | 0.403 | 2 | 0.818 |
| المحور الخامس | 0.424 | 2 | 0.809 |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من الجدول السابق يتضح أن ليس هناك فروق في استجابات أفراد عينة الدراسة نحو المحاور الأول الذي يمثل مبدأ السياسة والالتزام، الثاني الذي يمثل مبدأ التخطيط الرابع الذي يمثل مبدأ الفحص والعمل التصحيحي والخامس الذي يمثل مبدأ المراجعة الإدارية تعزى للمركز الوظيفي في مؤسسة لافارج هولسيم وذلك من خلال مستوى الدلالة أكبر من 0.05 وبالتالي إثبات الفرضيات الفرعية الأولى والثانية والثالثة.

من النتائج السابقة يتضح أن ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية نحو محاور الدراسة تعزى للخبرة المهنية وبالتالي التحقق من صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

ثانيا- مساهمة مؤسسة لافارج هولسيم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

ومن أجل اختبارها سيتم استخدام اختبار T لعينة واحد (one sample T test) :

جدول رقم (03-32): نتائج اختبار one simple T test لقياس توافر تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

| المتغير | قيمة T | درجة الحرية ddl | القيمة الاحتمالية Sig | فترات الثقة | |
|--------------------------|--------|-----------------|--|-------------------------|-------------------------|
| | | | | الحد الأدنى لفترة الثقة | الحد الأعلى لفترة الثقة |
| تكنولوجيا الإنتاج الأنظف | 69.25 | 29 | *0.000 | 4.19 | 4.45 |
| قيمة الاختبار : 4.32 | | | * مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

تم استعمال اختبار T test بناء على قيمة المتوسط الحسابي للمتغير والتي تساوي 4.32 كما هو موضح في الجدول رقم (-)، حيث من خلال هذا الأخير نلاحظ أن قيمة T بلغت قيمة (69.25) بقيمة احتمالية قدرها (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وبناء على هذه النتائج فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على مساهمة مؤسسة لافارج هولسيم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

تتفرع هذه الفرضية إلى مجموعة فرضيات فرعية يتم اختبارها، كالاتي :

1- مدى تطبيق مبدأ السياسة والالتزام بمؤسسة لافارج هولسيم.

ومن أجل اختبارها سيتم استخدام اختبار T لعينة واحد (one sample T test) :

جدول رقم (03-33): نتائج اختبار one simple T test لقياس تطبيق مبدأ السياسة والالتزام

| فترات الثقة | | الفرق بين وسطين | القيمة الاحتمالية Sig | درجة الحرية ddl | قيمة T | المتغير |
|--|----------------------------|--------------------|-----------------------------|----------------------|--------|---------------------------|
| الحد الأعلى لفترة الثقة | الحد الأدنى لفترة الثقة | | | | | |
| 4.70 | 4.43 | 4.57 | *0.000 | 29 | 70.74 | مبدأ السياسة والالتزام |
| * مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) | | | | قيمة الاختبار : 4.57 | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

تم استعمال اختبار T test بناء على قيمة المتوسط الحسابي للمتغير والتي تساوي 4.57 كما هو موضح في الجدول رقم (-)، حيث من خلال هذا الأخير نلاحظ أن قيمة T بلغت قيمة (70.74) بقيمة احتمالية قدرها (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وبناء على هذه النتائج فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على تطبيق مبدأ السياسة والالتزام بمؤسسة لافارج هولسيم.

2- مدى تطبيق مبدأ التخطيط بمؤسسة لافارج هولسيم.

ومن أجل اختبارها سيتم استخدام اختبار T لعينة واحد (one sample T test) :

جدول رقم (03-34): نتائج اختبار one simple T test لقياس تطبيق مبدأ التخطيط

| فترات الثقة | | الفرق بين وسطين | القيمة الاحتمالية Sig | درجة الحرية ddl | قيمة T | المتغير |
|--|----------------------------|--------------------|--------------------------|----------------------|--------|-----------------|
| الحد الأعلى لفترة الثقة | الحد الأدنى لفترة الثقة | | | | | |
| 4.55 | 4.25 | 4.40 | *0.000 | 29 | 59.55 | مبدأ التخطيط |
| * مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) | | | | قيمة الاختبار : 4.40 | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

تم استعمال اختبار T test بناء على قيمة المتوسط الحسابي للمتغير والتي تساوي 4.40 كما هو موضح في الجدول رقم (03-34)، حيث من خلال هذا الأخير نلاحظ أن قيمة T بلغت قيمة (59.55) بقيمة احتمالية قدرها (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وبناء على هذه النتائج فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على تطبيق محور مبدأ التخطيط بمؤسسة لافارج هولسيم.

3- مدى تطبيق مبدأ التنفيذ والتشغيل بمؤسسة لافارج هولسيم.

ومن أجل اختبارها سيتم استخدام اختبار T لعينة واحد (one sample T test):

جدول رقم (03-35): نتائج اختبار one simple T test لقياس تطبيق مبدأ التنفيذ والتشغيل

| فترات الثقة | | الفرق بين وسطين | القيمة الاحتمالية Sig | درجة الحرية ddl | قيمة T | المتغير |
|--|----------------------------|--------------------|--------------------------|----------------------|--------|--------------------------|
| الحد الأعلى لفترة الثقة | الحد الأدنى لفترة الثقة | | | | | |
| 4.55 | 4.22 | 4.39 | *0.000 | 29 | 55.43 | مبدأ التنفيذ والتشغيل |
| * مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) | | | | قيمة الاختبار : 4.39 | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

تم استعمال اختبار T test بناء على قيمة المتوسط الحسابي للمتغير والتي تساوي (4.39) كما هو موضح في الجدول رقم (03-35)، حيث من خلال هذا الأخير نلاحظ أن قيمة T بلغت قيمة

(55.43) بقيمة احتمالية قدرها (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وبناء على هذه النتائج فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على تطبيق مبدأ التنفيذ والتشغيل بمؤسسة لافارج هولسيم.

4- مدى تطبيق مبدأ الفحص والعمل التصحيحي بمؤسسة لافارج هولسيم.

ومن أجل اختبارها سيتم استخدام اختبار T لعينة واحد (one sample T test):

جدول رقم (03-36): نتائج اختبار one simple T test لقياس تطبيق مبدأ الفحص والعمل التصحيحي

| فترات الثقة | | الفرق بين وسطين | القيمة الاحتمالية Sig | درجة الحرية ddl | قيمة T | المتغير |
|--|----------------------------|--------------------|--------------------------|----------------------|--------|-------------------------------|
| الحد الأعلى لفترة الثقة | الحد الأدنى لفترة الثقة | | | | | |
| 4.41 | 4.10 | 4.25 | *0.000 | 29 | 56.64 | مبدأ الفحص والعمل التصحيحي |
| * مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) | | | | قيمة الاختبار : 4.25 | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

تم استعمال اختبار T test بناء على قيمة المتوسط الحسابي للمتغير والتي تساوي (4.25) كما هو موضح في الجدول رقم (03-36)، حيث من خلال هذا الأخير نلاحظ أن قيمة T بلغت قيمة (56.64) بقيمة احتمالية قدرها (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وبناء على هذه النتائج فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على تطبيق مبدأ الفحص والعمل التصحيحي بمؤسسة لافارج هولسيم.

5- مدى تطبيق مبدأ المراجعة الإدارية بمؤسسة لافارج هولسيم.

ومن أجل اختبارها سيتم استخدام اختبار T لعينة واحد (one sample T test):

جدول رقم (03-37): نتائج اختبار one simple T test لقياس تطبيق مبدأ المراجعة الإدارية

| المتغير | قيمة T | درجة الحرية | القيمة | الفرق بين | فترات الثقة |
|---------|--------|-------------|--------|-----------|-------------|
|---------|--------|-------------|--------|-----------|-------------|

| الحد الأعلى لفترة الثقة | الحد الأدنى لفترة الثقة | وسطين | الاحتمالية Sig | ddl | | |
|--|----------------------------|-------|----------------|----------------------|-------|---------------------------|
| 4.16 | 3.83 | 4.00 | *0.000 | 29 | 48.16 | مبدأ المراجعة الإدارية |
| * مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) | | | | قيمة الاختبار : 4.00 | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

تم استعمال اختبار T test بناء على قيمة المتوسط الحسابي للمتغير والتي تساوي (4.00) كما هو موضح في الجدول رقم (03-37)، حيث من خلال هذا الأخير نلاحظ أن قيمة T بلغت قيمة (48.16) بقيمة احتمالية قدرها (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وبناء على هذه النتائج فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على تطبيق مبدأ المراجعة الإدارية بمؤسسة لافارج هولسيم.

النتائج:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين حول متغيرات الدراسة مبدأ السياسة والالتزام، مبدأ التخطيط، مبدأ التنفيذ والتشغيل، مبدأ الفحص والعمل التصحيحي، مبدأ المراجعة الإدارية تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية، ويرجع هذا كون عينة الدراسة المستجوبة لها فكرة واضحة عن متغيرات الدراسة ومدى توافرها في المؤسسة العاملة بها.
- تطبق مؤسسة لافارج هولسيم مبدأ السياسة والالتزام حيث نلاحظ أن قيمة T بلغت قيمة (70.74) .
- تطبق مؤسسة لافارج هولسيم مبدأ التخطيط حيث نلاحظ أن قيمة T بلغت قيمة (59.55) .
- تطبق مؤسسة لافارج هولسيم مبدأ التشغيل والتنفيذ حيث نلاحظ أن قيمة T بلغت قيمة (55.43).
- تطبق مؤسسة لافارج هولسيم مبدأ الفحص والعمل التصحيحي حيث نلاحظ أن قيمة T بلغت قيمة (56.64) .
- تطبق مؤسسة لافارج هولسيم مبدأ الرقابة الإدارية حيث نلاحظ أن قيمة T بلغت قيمة (48.16).

- تساهم مؤسسة لافارج هولسيم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبنيها لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف وهذا ما أثبتته نتائج اختبار الفرضيات .

خلاصة:

أفرزت إجابات المبحوثين عن توافر تكنولوجيا الإنتاج الأنظف من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وهو ما يدل على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبنيه لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف، إذن وحسب الفرضية الرئيسية الثانية وهي مدى تطبيق مؤسسة لافارج هولسيم لتكنولوجيات الإنتاج الأنظف من خلال تطبيقها لنظام إدارة بيئية كفؤ يسمح لتحقيق تنمية محلية مستدامة في المنطقة. حيث تبين أن المؤسسة حققت آثار إيجابية متعددة بتبنيها وتطبيقها لنظام الإدارة البيئية وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف ومن بين هذه الآثار ما نوجز ذكره في الطرح الآتي:

أولاً- التأثير على البعد الاقتصادي: حيث يظهر هذا التأثير في بعض المؤشرات منها:

1- حجم الإنتاج: حيث يعادل حجم الإنتاج في مؤسسة لافارج هولسيم ثلث حجم الإنتاج الوطني الذي يقدر بـ 12.5 مليون طن من الاسمنت سنوياً، أي تنتج لافارج حوالي 5 مليون طن من مادة الاسمنت الرمادي. ما يعادل 12000 طن في اليوم، حيث يقدر الإنتاج الحالي بحوالي 90%، والمصنع ينتج الاسمنت من مادة الكلينكر المنتجة في المصنع. أي أن المصنع يساهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

2 - تحقيق عوائد مالية: حققت المؤسسة عوائد مالية مختلفة، من بينها المبالغ المالية المحققة من خلال بيع النفايات الصناعية، حيث شهدت هذه المبالغ ارتفاع مستمر خلال السنوات من 2007، إلى 2010 خاصة بعد وضع المؤسسة مخطط لفرز وإعادة تثمين النفايات الصناعية، الأمر الذي حقق لها عائد مالي كبير قدر مجموعة بين السنوات 2007 و 2010 بـ 41293645 دج.

3- تخفيض التكاليف البيئية: من بين التكاليف البيئية التي خفضتها المؤسسة من جراء تطبيق نظام الإدارة البيئية وتطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، نجد تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع من قبل المؤسسة

لمصالح الضريبة والذي فرض على نسبة التلوث الذي تسببه المؤسسة، إذ بلغ المبلغ في سنة 2008 (103×22.728 دج) أما في سنة 2010 فانخفض المبلغ إلى (103×12.588 دج).

ثانيا- التأثير على البعد الاجتماعي: لافارج هلسيم تشغل حاليا ما يفوق 545 شخص في قطاعات وتخصصات مختلفة وإستراتيجية الشركة في الاستثمار تعتمد أساسا على تطوير موردها الأساسي وهو الموارد البشرية، كما تقوم المؤسسة بالرعاية الطبية والصحية لعمالها وموظفيها تجسدت في توفير عيادة طبية بالمصنع بها طبيب مختص، كما تتحمل المؤسسة تكاليف العلاج لموظفيها وعمالها.

لافارج هلسيم تقدم عدة احتمالات للتكوين في مختلف المجالات كالتكوين التقني الذي يركز أساسا من أجل الإنتاج، الصيانة، النوعية، الأمن من أجل تحسين علاقات العمل بين العمال التكوين في التركيبة الشخصية للعامل والتعود على روح المشاركة والعمل في مجموعات والاتصالات والتكوين في اللغات الأجنبية وأدوات الإعلام الآلي.

ثالثا- التأثير على البعد البيئي: ويتبين التأثير على البعد البيئي من خلال بعض المؤشرات البيئية وهي كما يلي:

01- مصادر التلوث في مؤسسة لافارج وأساليب معالجتها

سنحاول في هذا الجدول حصر مصادر التلوث بالمؤسسة على البيئة، وكذلك كيفية الحد من مشاكل التلوث وذلك في إطار تطبيق نظام الإدارة البيئية وتكنولوجيات الإنتاج الأنظف في المؤسسة.

جدول رقم (03-38): مصادر التلوث في مؤسسة لافارج وطرق التخلص منها

| مجال التلوث | نوع التلوث | شكل التلوث | طرق المعالجة |
|-------------|----------------|----------------|---|
| الهواء | انبعاثات غازية | NOX،CO،CO 2 | اتخذت المؤسسة بهذا الخصوص مجموعة من التدابير، وكأفضل أسلوب للحد من التلوث هو احتجاز أتربة الفرن من خلال نوعين من المرشحات: 1- (04) مركبات كهروستاتيكية. 2- (10) مرشحات أكمام كبيرة على مستوى منطقة الطحن، و130 مرشح صغير على مستوى كل خط من خطوط الإنتاج، بتكلفة: 3500.000.000.00 دج. وتتميز هذه المرشحات ب: |

| | | | |
|--|--|-------------------------------------|----------------|
| <p>- الفعالية بنسبة 99 بالمئة والقدرة على احتجاز الأتربة، ذات القطر أقل من 0,3 . - استهلاك اقل للطاقة - قدرة معالجة تفوق المطلوب. - القدرة على جمع الغبار 70طن/سا.</p> | | | |
| <p>اهتمت المؤسسة بادرارة المياه من خلال تطبيق تكنولوجيا الانتاج الانظف التي تهدف لترشيد استخدام المياه والحد من تلوثها وذلك عن طريق: 1-تبريد غازات الكلنكر عن طريق تقنية الحلقة المغلقة التي تمنع تسرب او صرف مياه التبريد في المجاري المائية، وإعادة استخدامها بشكل دوري لنفس الغرض. 2-زيادة مصادر توزيع المياه. 3-تجهيز محطة لتصفية المياه المستعملة وإعادة تدويرها من خلال تحليل ومراقبة جودة المياه فيزيائيا وكيميائيا، بالتنسيق مع مخبر الجودة لتحليل المياه من خلال أخذ العينات من مواقعها داخل المصنع (المطعم، الإدارة، طاقم التقنيين، محطة معالجة المياه الخام)، وفحصها وتحليلها للكشف عن الميكروبات والجراثيم الملوثة. 4-قبل تشكل الحمأة يعاد استخدام المياه عديمة المعالجة لري الأشجار والنباتات من المساحات الخضراء(تدوير المياه) 200-300 م³/ اليوم.</p> | <p>المياه المستعملة العكرة</p> | <p>انبعاثات سائلة</p> | <p>الماء</p> |
| <p>-تعمل المؤسسة على توسيع المساحات الخضراء فهي تشكل 23.7% من المساحة الإجمالية للمصنع، مغروسة بأكثر من 4000 شجرة مضادة للرياح بجانب الفرن(خط02) وبجانب منطقة الشحن. -تسيير النفايات الصناعية، حيث خصصت منطقة لعبور النفايات وجمعها وفرزها لاتخاذ القرار بتخفيضها أو معالجتها. -تم تزويد المصنع بشاحنة لشطف المياه من المجاري(من مجاري الصرف الصحي) وتنظيف المواد الدقيقة(فرينة، اسمنت)، داخل خطي الإنتاج، وشاحنة لإزالة الغبار. -إعادة تأهيل المحاجر، محاجر الديبل (مارس2010) ومحاجر بوسعادة بعد التشغيل 2008/2009 بغرس الأشجار.</p> | <p>البطاريات، الزجاج،مخلفات مكتب التمريض، البقايا الحديدية...الخ</p> | <p>انبعاثات صلبة</p> | <p>التربة</p> |
| <p>-استخدام معدات وأدوات وقائية من شأنها أن تعزل الصوت لتقليل الضوضاء وإجبارية اتخاذ الإجراءات الوقائية في الموقع الصناعي مثل ارتداء الخوذات والقفازات والألبسة الوقائية وغيرها.</p> | <p>مثل عمليات التفجير</p> | <p>ضوضاء ناتجة عن الإنشاءات</p> | <p>الضوضاء</p> |
| | <p>مثل طحن الكلنكر</p> | <p>ضوضاء ناتجة عن التشغيل</p> | |

المصدر: مصلحة البيئة في مؤسسة لافارج.

02- ترشيد استهلاك الطاقة:

تعتبر صناعة الاسمنت من الصناعات الأكثر استهلاكاً للطاقة، حيث ساعد نظام الإدارة البيئية على ترشيد استهلاك الطاقة في المؤسسة، لذا فإن استرجاع كميات معتبرة من غبار الاسمنت الخام (الكلنكر) يمكن المؤسسة من استرجاع مواد أولية بالإضافة إلى الطاقة التي استخدمت في تحويل المواد الأولية إلى غبار الاسمنت الخام، إضافة إلى تراجع مستويات استهلاك الغاز الطبيعي والكهرباء على ما كانت عليه قبل تطبيق نظام الإدارة البيئية، وهذا بفضل المرشحات الستاتيكية وبدائل مرشحات الأكمات التي خفضت من استهلاك الطاقة، وبلغ متوسط استهلاك الطاقة الكهربائية لسنة 2010 أقل بـ 5192997.08 من استهلاك الطاقة الكهربائية خلال سنة 2008.

وكأفاق لشركة لافارج في تبني استراتيجية الإنتاج الأنظف، قامت مؤخرا بإمضاء اتفاقية بمقر الوزارة بين كل من لافارج-هولسيم-الجزائر من خلال وحداته « شركة الأسمنت لمسيلة (LCM) و شركة عقاز (OGGAZ) بمعسكر و مصنع الاسمنت سيلاس (CILAS) ببسكرة و المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نقاء. وتتمحور هذه الاتفاقية حول العمل على تحقيق هدف « صفر كربون » في الجزائر وحماية البيئة من خلال تطوير القدرات البشرية، مع دعم المنشآت الصناعية لشركة « لافارج الجزائر » عضو مجمع « هولسيم » من خلال المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نقاء. و تتوج هذه المبادرة الخطوات التي اتخذتها « لافارج هولسيم الجزائر » لتكييف استراتيجية النمو الأخضر وهي إطلاق الأسمنت شامل اكوبلانات في سبتمبر الماضي، و هو أول اسمنت أخضر في الجزائر مع بصمة كربونية مخفضة بنسبة 40 بالمائة و الحفاظ على الموارد الطبيعية الأحفورية و غير المتجددة عن طريق البدائل التي تأتي من النفايات الصناعية و كذلك المعالجة المحلية للنفايات الخطرة و الخاصة، بالإضافة إلى تجديد الأسطول بشاحنات احدث و اقل تلويثا وإطلاق دراسات لتطوير الطاقة الشمسية.

الختامة

خاتمة

تحقق الاستثمارات الأجنبية العديد من المكاسب للدول المضيفة خاصة النامية، وذلك من خلال دورها الفعال على جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية محققة بذلك تنمية مستدامة، إلا أن هذا الدور في الجزائر كان متواضعا ولا يناسب الطموحات، وذلك لضعف التدفقات الواردة إلى الجزائر، وذلك بسبب المناخ الاستثماري غير الملائم رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية. وذلك بسبب العراقيل التي تواجهه.

وبعد دراستنا لأسلوب الإنتاج الأنظف من قبل المستثمرين الأجانب ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، والمحافظة على البيئة، نرى أن التنمية المستدامة ترتبط بالأساليب المطبقة من طرف المؤسسة في عمليات الإنتاج والتصنيع، للحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية، ومنه فإن أسلوب الإنتاج الأنظف فعال لتحقيق التنمية المستدامة لأنه يمنع حدوث الأخطار البيئية بمعالجته للمشكلة من المصدر. ودوره في تحقيق التنمية لمستدامة.

ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى جملة من النتائج التي تخص موضوع الدراسة إضافة إلى محاولة إعطاء بعض الاقتراحات والتوصيات:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي تمكن الدول من الحصول على التكنولوجيا الحديثة وتكييفها حسب متطلبات البيئة الاستثمارية للبلد المضيف.
- تختلف محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دولة لأخرى، وذلك وفقا للسياسات المتبعة في تلك الدول ومدى توفيرها لمناخ استثماري ملائم.
- اعتبار التنمية المستدامة محورا مهما من المحاور المعاصرة التي اهتمت بها أغلب الدول خاصة في ظل العولمة، ومحاولة تحقيق أهدافها بمختلف الطرق و الوسائل.
- أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون إخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها وتتسم بترابط أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- أن تطور الدول اليوم يقاس بحجم عائدات استثماراتها التي هي من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني ورفع المستوى المعيشي وذلك لما له من دور فعال على جميع الجوانب.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، فله أثر على الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- أن هناك تذبذب في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، فتميزت بعدم الاستقرار خلال فترات معينة، ما جعل دورها ضعيفا في تحقيق التنمية المستدامة إلى المستويات المطلوبة في الجزائر، ومنه ضعف دوره في الاقتصاد الوطني، وهذا ليس راجع لقلّة أهمية هذا الدور إنما لضعف حجم التدفقات الواردة للجزائر من جهة واقتصار المشاريع الاستثمارية الأجنبية على قطاع المحروقات.
- يرتبط حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمناخ المهيأ لها في الدول المضيفة، كالحوافز والامتيازات الممنوحة، ورغم وجود مناخ ملائم في الجزائر إلا أن نسبة التدفق لا تزال ضئيلة مقارنة بحجم التدفقات للدول العربية. وذلك بسبب العراقيل التي تواجهه.
- بينت النتائج في الدراسة الميدانية أن المؤسسة تطبق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف من خلال تطبيقها لنظام إدارة بيئية كفؤ، فقد كانت نسبة تطبيقها لمبادئ نظام الإدارة البيئية جد عالية، مما يؤكد مدى فعالية نظام إدارتها البيئي الذي يعزز تكنولوجيات الإنتاج الأنظف فقد كانت نتائج الدراسة كما يلي:

- تطبق مؤسسة لافارج هولسيم مبدأ السياسة والالتزام حيث نلاحظ أن قيمة T بلغت قيمة (70.74) بقيمة احتمالية قدرها (0.000).
- تطبق مؤسسة لافارج هولسيم مبدأ التخطيط حيث نلاحظ أن قيمة T بلغت قيمة (59.55) بقيمة احتمالية قدرها (0.000).
- تطبق مؤسسة لافارج هولسيم مبدأ التشغيل والتنفيذ حيث نلاحظ أن قيمة T بلغت قيمة (55.43) بقيمة احتمالية قدرها (0.000).
- تطبق مؤسسة لافارج هولسيم مبدأ الفحص والعمل التصحيحي حيث نلاحظ أن قيمة T بلغت قيمة (56.64) بقيمة احتمالية قدرها (0.000).
- تطبق مؤسسة لافارج هولسيم مبدأ الرقابة الإدارية حيث نلاحظ أن قيمة T بلغت قيمة (48.16) بقيمة احتمالية قدرها (0.000).
- تساهم مؤسسة لافارج هولسيم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبنيها لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف وهذا ما أثبتته نتائج اختبار الفرضيات .

ومنه نستطيع إثبات أو نفي الفرضيات المقترحة في البحث وهي:

- أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا على التنمية المستدامة في الجزائر فهو يؤثر على التنمية المستدامة من خلال تأثيره على كل من المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية وأيضا المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة. إلا أن تأثيره كان خفيفا على هذه

- المؤشرات بسبب النسب الضئيلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر. وليس لقلة أهميته ودوره في التنمية المستدامة. إذن:
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر. ومنه تحقيق الاستدامة الاقتصادية.
 - يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر. ومنه تحقيق استدامة اجتماعية.
 - يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في الجزائر. ومنه تحقيق استدامة بيئية.
- لم تصل الجزائر إلى تحقيق مستويات مقبولة في تحقيق هدف التنمية المستدامة لعدم وجود مناخ استثماري ملائم رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة.
- تحقق شركة لافارج هولسيم تنمية مستدامة في المنطقة وذلك من خلال تطبيقها لنظام إدارة بيئية يعزز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، ويساهم في تحقيق أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية في المؤسسة.
- تحقيق استدامة اقتصادية: وذلك بحجم الإنتاج الذي تساهم به في الاقتصاد الجزائري و تحقيق العوائد المالية. وتخفيض التكاليف البيئية.
- تحقيق استدامة اجتماعية: وذلك برفعها لحجم العمالة وتكوينها الجيد لعمالها.
- تحقيق استدامة بيئية: من خلال قضائها على مصادر التلوث وترشيد استهلاك الطاقة. وأيضا استباق المؤسسة للقوانين والتشريعات المتعلقة بالبيئة.
- ومنه يمكننا القول أن المؤسسة استطاعت تحقيق تنمية مستدامة وذلك بتبنيها لتكنولوجيات الإنتاج الأنظف وإتباع نظام إدارة بيئية كفؤ مكنها من تحقيق أهدافها المسطرة في تحقيق التنمية المستدامة.

المقترحات:

وفيما يلي عرض لبعض التوصيات التي خلصت إليها الدراسة، وهي وجوب مضاعفة الجهود لتهيئة بيئة استثمارية مغرية للمستثمر الأجنبي تسمح له بالقيام بمشاريعه بأريحية في شتى المجالات. وذلك من خلال تطبيق بعض التوصيات منها:

- أن نقطة الانطلاق الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة تركز على تحقيق التقدم الاقتصادي في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة النظيفة [] ذات تقنيات الإنتاج الأنظف.
- محاولة إنجاز التوجهات الاقتصادية المرتكزة على تطوير الاقتصاد خارج قطاع المحروقات فكما جاء في تقرير الاستثمار العالمي 2020 (الإنتاج الدولي بعد الجائحة) الصادر من الأونكتاد فان من بعض التوصيات ضرورة الانتقال في استراتيجيات تشجيع الاستثمار إلى الهياكل الأساسية والخدمات وكذلك في الاقتصاد الأخضر و الأزرق وبنطوي جذب الاستثمارات في هذا الإطار على تسويق قطاعات جديدة (مثل الطاقة المتجددة والمياه والصرف الصحي والصحة، أي القطاعات النموذجية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة)، وكذلك استهداف نوع مختلف من التمويل(تمويل المشاريع بدلا من الاستثمار الأجنبي التقليدي). و استهداف أنواع مختلفة من المستثمرين(المستثمرين المؤثرين والمستثمرين المؤسسين ورواد الأعمال الاجتماعية بدلا من التركيز فقط على المؤسسات متعددة الجنسيات).
- محاولة إيجاد سياسات استثمارية واضحة وخالية من القيود والغموض من أجل تجنب حدوث مخاوف للمستثمر الأجنبي بالاستثمار في الجزائر واعتباره أنه يغامر برؤوس أمواله بهذا الاستثمار. وذلك بتحسين مناخ الاستثمار من خلال إعادة ترشيد الحوافز الضريبية وكذلك إيجاد حل نهائي لمشكل العقار وكذا تعزيز الإنفاق على البنى التحتية الأساسية. وكانت المبادرة من الحكومة الجزائرية بتطبيق الخطوة المهمة وهي إلغاء قاعدة الشراكة 49_51 التي كانت تشكل أكبر عائق للمستثمر الأجنبي.
- القضاء على ظاهرة الفساد الإداري والمالي وذلك بخلق إدارة كفؤة تهتم أكثر بشؤون الاستثمار [] .
- تطبيق برنامج الخصخصة وشمولها لمختلف المجالات الاقتصادية.
- محاولة الدعم والاهتمام بالعنصر البشري (الموارد البشرية).
- المحاولة بقدر الإمكان من تحسين صورة الجزائر للعالم الخارجي.
- إدماج التنمية المستدامة له أثر على البعد البيئي في المؤسسة، حيث تطبق المؤسسة تكنولوجيايات الإنتاج الأنظف في نشاطها مما يجعلها تقلل من الأضرار البيئية قدر المستطاع وأيضا استباق القوانين والتشريعات المتعلقة بالبيئة.

قائمة المراجع

الكتب والمؤلفات:

- 1- أحمد عارف العساف محمود حسين الوادي، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإدارية**، دار الصفاء، عمان الأردن.
- 2- دلال القاضي محمود البياتي، **منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS**، دار الحامد، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 3- عبد الرزاق حمد الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.
- 4- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.
- 5- عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2017.
- 6- العشاوي صباح، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010.
- 7- علي إبراهيم الخضر، **إدارة الأعمال الدولية**، دار رسلان للطباعة والنشر، سوريا، الطبعة الأولى 2007.
- 8- عليو شقربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 9- فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- 10- محمد عبد العالي النعيمي عبد الرحمن العودة، **مقدمة في الإحصاء**، دار الوراق، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- 11- مصطفى يوسف كافي، **اقتصاديات البيئة والعولمة**، دار مؤسسة رسلان، 2013.

12-مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017.

13-نوزاد عبد الرحمن الهيتي وآخرون، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

الرسائل والأطروحات:

1- أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2017.

2- بغيرش سعيدة، مساهمة تبني المسؤولية الاجتماعية في تحقيق حوكمة المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية لولاية المسيلة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020.

3- بلقاسم مصباح، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة. الجزائر، جامعة الجزائر، 2006.

4- جبلي محمد الأمين، نقل التكنولوجيا وحماية البيئة-دراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المستقبلية له- ، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد دولي، جامعة سيدي بلعباس، 2012.

5- ريم ثوامرية، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة قياسية 2000-2015، أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة، 2019.

6- علي طيوب، مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الصناعية،دراسة استطلاعية بمجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016.

- 7- عمار مسعودي، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1996-2018، جامعة أم البواقي، 2020.
- 8- عننزة برياش، اثر خطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي حالة الجزائر-تونس-المغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2016.
- 9- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011..
- 10- ناريمان دحدوح، أثر النمو الاقتصادي على الفقر دراسة قياسية لحالة الجزائر الفترة(1980-2018)، أم البواقي، الجزائر، جامعة أم البواقي، 2020.

المقالات والمدخلات:

- 1- برحومة عبد الحميد، دغفل فاطمة، دراسة إمكانية تطبيق نظام الإدارة البيئية (iso14001)، في المؤسسة الجزائرية، دراسة حالة: مؤسسة الاسمنت لافارج بحمام الضلعة المسيلة، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16 ، 2016.
- 2- بكوش لطيفة، عصرنة المؤسسة الاقتصادية بتطبيق تكنولوجيايات الإنتاج الأنظف- عرض لتجربة شركة اسمنت حامة بوزيان قسنطينة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الجزائر، العدد الثامن، 2017.
- 3- بن شاعة رضا، يوسف رشيد، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة دفاتر mecas ، المجلد18، العدد02، جامعة مستغانم، 2022.
- 4- بن عبد العزيز سمير، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، 2018.

- 5- بن عيشوية رفيقة، لعلمي فاطمة، الإنتاج الأنظف كتوجه أساسي لنظم الإدارة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي 13 للبيئة، تركيا 2018.
- 6- بوخرص عبد الحفيظ، بن محاد سمير، دراسة تحليلية لظاهرة الفساد في الجزائر حسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 01، جامعة المسيلة، 2022.
- 7- بوشقيفة حميد، موسى مروة، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، 2018.
- 8- بوعافية سمير، مصطفى قريد، مدى مساهمة إستراتيجية الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 03، جامعة المسيلة، 2009.
- 9- بوعلاق نوال، رجال نصر، الإنتاج الأنظف كأداة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14 العدد: 01، جامعة تبسة، 2020.
- 10- توام زاهية، رزاري سعاد، التطور التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره في تحقيق مناخ استثماري أكثر جاذبية، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 02، جامعة الجزائر 03
- 11- جليط، الطاهر، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02، 2016.
- 12- حجاب موسى، الالتزام بنظم الإدارة البيئية في المؤسسة وأثره في ترسيخ أبعاد التسويق الأخضر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 13 عدد 03، 2020.

- 13- حدة متلف، تكنولوجيا الإنتاج الأنظف الإستراتيجية المستقبلية للمحافظة على البيئة، "تماذج ناجحة"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 07، جامعة باتنة، 2014.
- 14- محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الاقتصادية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، جامعة سعيدة، الجزائر، 2015.
- 15- خياري زهية، تقييم جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور المؤشرات العالمية للحكومة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 22، العدد 01، جامعة باجي مختار الجزائر، 2021.
- 16- دبار حمزة، زين عيسى، سياسات ونظم الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة: شركة روائح الورود بولاية الوادي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثاني، العدد الأول، جوان 2017، جامعة الوادي الجزائر.
- 17- ربعة التجاني، الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المنتج في الجزائر ما بين قانوني الاستثمار رقم 01-03 و 16-09- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021.
- 18- رزيقة رحمون، الإنتاج الأنظف كإستراتيجية لدعم أبعاد التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 01، العدد 2018، 01، جامعة الجلفة.
- 19- زبوج سامية، الفقر في المجتمع الجزائري: قراءة تحليلية للأوضاع، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، العدد 01، 2019.
- 20- زغبه طلال، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات و متطلبات تحسين بيئة الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، العدد 2012/7 جامعة الجزائر 3.

- 21-سالمي رشيد، عزي هاجر، واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الخامس: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة تجارب بعض الدول- جامعة البليدة،2018.
- 22-سردوك بلول، علوكة لخضر، بوقلي زهرة ، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، العدد 13، جامعة اسطنبولي، معسكر، 2018.
- 23-سهام حرفوش وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة ومؤشرات قياسها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف،الجزائر،2008/04/08.
- 24-سوالم صلاح الدين، طراد خوجة هشام، الاستثمار الأجنبي المباشر: بديل استراتيجي لتعزيز مسار التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد05، العدد2021.
- 25-شبانة نادية ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد2018،02.
- 26-ضريان وليد، واقع التنمية في الجزائر بين المؤشرات الدولية الكمية والنوعية:قراءة في بعض التقارير الدولية منذ بداية الالفية الجديدة، مجلة صوت القانون، المجلد07، العدد01، جامعة الجزائر،2020.
- 27-عبد الكريم هاجر،قاسمي كمال ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المسيلة، العدد16، 2016.
- 28-عظيمي دلال، دور الابتكار البيئي في استدامة صناعة الاسمنت شركة لافارج العالمية نموذجا، مجلة العلوم الانسانية،العدد46، جامعة بسكرة،2017.

- 29- عيسى نجيمي، خدمة التنمية المستدامة في الجزائر الجهود والاستراتيجيات، مجلة
نماء للاقتصاد والتجارة، مجلد رقم 01، جامعة جيجل، 2018.
- 30- فريدة كافي، الإنتاج الأنظف كإستراتيجية لدعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية
المستدامة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 2017، 05.
- 31- قارة إبراهيم، أحمد السيلت، بيبي وليد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو
الاقتصادي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 34(01)، جامعة
الجلفة، 2018.
- 32- ليليا بن منصور ، الإنتاج الأنظف كإستراتيجية مستقبلية للبيئة الصناعية بالجزائر:
دراسة حالة مجمع BCR ، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات
المتجددة، العدد 06، جامعة باتنة، 2017.
- 33- محمد الهادي خنوس، الشيخ الداوي، آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية (ISO14001)
في المؤسسات الصناعية " دراسة حالة شركة الإسمنت عين الكبيرة، مجلة آفاق
للبحوث والدراسات، العدد الخاص ماي 2018، جامعة ورقلة.
- 34- مصطفىاوي مبروكة شافية وآخرون، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم أبعاد
التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1995-2019)، مجلة البحوث
الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 02، جامعة الوادي، 2021.
- 35- مولود فضيل، لقمان مغراوي، مدى فعالية الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة قياسية من
منظور البنك الدولي في الفترة ما بين 2011-2019، المجلة الجزائرية للامن
والتنمية، المجلد 10، العدد 03، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر،
2021.

القوانين والتقارير:

- 1- أحمد بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقيه والاقتصادية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014.
- 2- بن يسعد في تقرير للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان،
<https://www.echouroukonline.com>، 2019
- 3- بوعمامة مريم، التدابير الوقائية المتخذة بين الحفاظ على المال العام للدولة ومجابهة انتشار جائحة كورونا في الجزائر. دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأوبئة العالمية، الجزء الثاني (صفحة 302)، برلين، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية/المركز الديمقراطي العربي. 2020.
- 4- حمد سعيد بوسعيدية، قوانين الاستثمار في الجزائر بين الثابت والمتحول، أقلام الوسط، 18 ماي 2022، <https://elwassat.dz/%D9%82%2022>، 2023/02/20.
- 5- دارة التنمية الصناعية، دليل تطبيقات الإنتاج الأنظف في الصناعات الغذائية، المغرب، 2017.
- 6- عبد المجيد قدي، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي وتحدياته، تريندز للبحوث والاستشارات، 2022.
<https://trendsresearch.org/ar/insight/prospects-and-challenges-of-foreign-direct-investment-in-the-maghreb-countries>
- 7- عمار لشموت. (17, 10, 2019) <https://ultraalgeria.ultrasawt.com/%D8%A7%D9> تاريخ الاسترداد 06 03, 2022، من جزائر
- 8- قانون استثمار جديد، هل يعيد رأس المال الأجنبي للجزائر؟ (تقرير)،
<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7> 15 02/2023.
- 9- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الأمم المتحدة، الاسكوا)، الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة آفاق واعدة في المنطقة العربية لعام 2030، مطبوعة صادرة عن الاسكوا، لبنان، 2019.

10-مدحت أبو النصر،ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة(مفهومها-أبعادها- مؤشراتها)،المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017.

11-مدحت محمد أبو النصر، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات، المجموعة العربية للتدريب والنشر،2015.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Chaker Mohamed Walid, Taibi Lakhedar, **Application de l' A.M.D.E.C sur concasseur de LAFARGE M'sila**, these master, university of M'sila, 2022.
- 2- Gaëlle Raymond, **Réduction des impacts environnementaux des ateliers de traitement de surface application de stratégies de production plus propre et plus sure**, thèse doctorat , Sciences et Génie de l'environnement, Saint-Étienne.2009.
- 3- marie francois guynnaub et frederique, **willard du management environnement au developpement durable des entreprises**. france.
- 4- Raymond bertrand, **économie financière internationale**, édition : PUF. Paris, 1971.
- 5- sbastian shehad . <https://www.investmentmonitor.ai/algeria/the-state-of-play-fdi-in-algeria> .investment monitor(January, 2021).

مواقع الأنترنت :

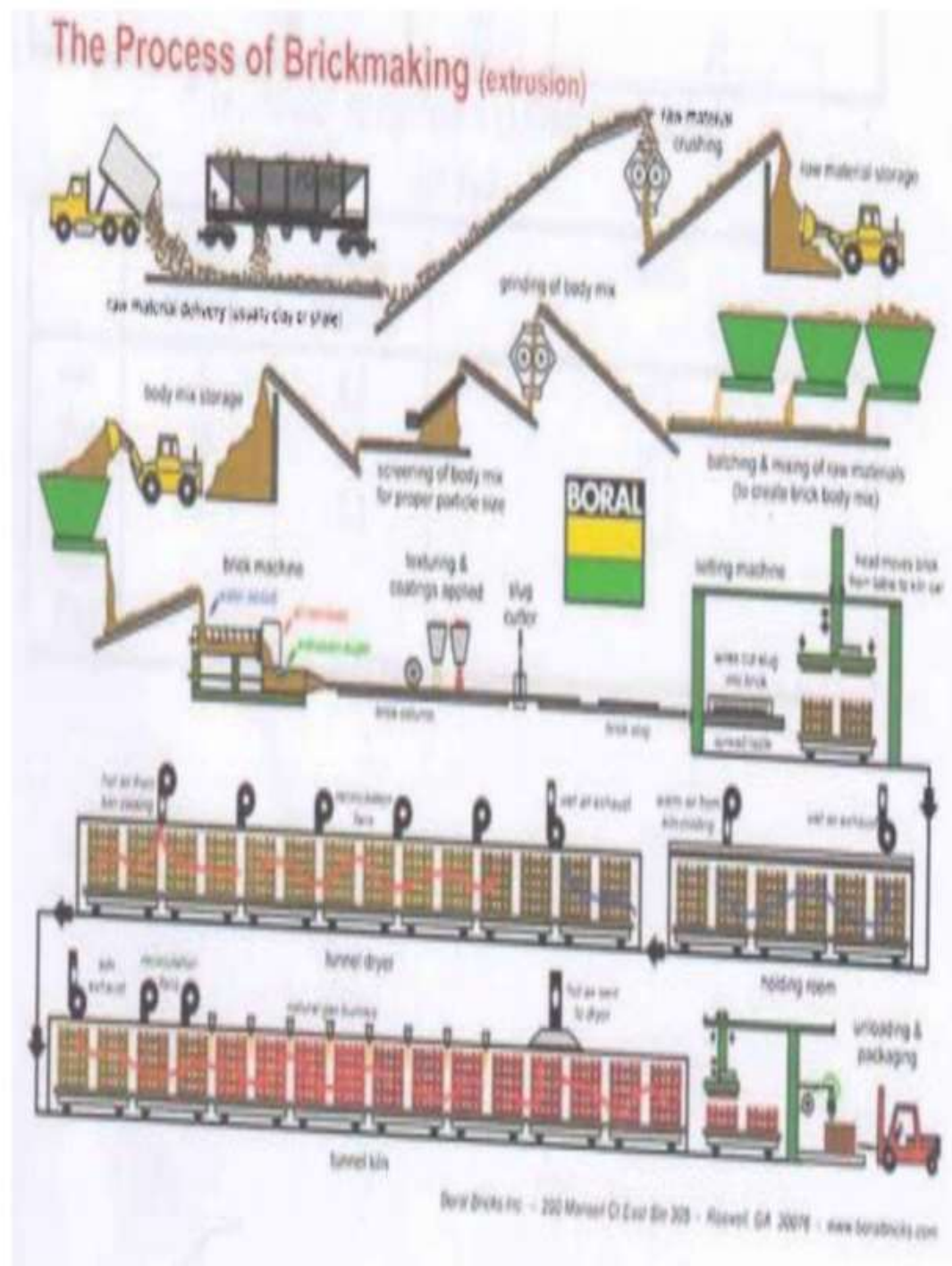
- 1- <https://tradingeconomics.com/algeria/corruption-index>
- 2- https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/wb_regulatory_quality/

الملاحق



| معلومات خاصة بالوحدة الإنتاجية | | | معلومات خاصة بالمتعامل الإقتصادي | |
|--|---|---|---|--|
| طاقة التخزين: 50000 طن حجر جيري + طين 2500 طن جس: 2500 طن الحديد: 2500 طن المحور المكسر: 2x8400 2000 الكليكر: 50000 طن الأسمنت: 60000 | المساحة المغطاة: / | المساحة الإجمالية: المصنع: 900م ² 21.800.000م ² | التسمية الإجمالية LAFARGE Holcim | |
| وسائل التخزين: 04 خلايا للأسمنت + مخزن مطفي + صومعة مواد مطحونة | | | | |
| عدد المستخدمين: 545 | الطاقة الإنتاجية الحقيقية 12000 طن/اليوم في الوقت الحالي | الطاقة الإنتاجية النظرية 5 مليون طن أسمنت/السنة (00012 طن/اليوم) | مقر الوحدة الإنتاجية: حمام الضلعة النيل 03 مارس 200 | المقر الإداري: باب الجزائر العاصمة |
| طبيعة النشاط: التاج الصناعي للأسمنت (مصنع أسمنت): استراد التجهيزات المواد والمعدات المرتبطة بنطاق البناء والاشتغال الصومية | | | | |
| إطارات: 45 | أعوان تحكم: 100 | أعوان تنفيذ: 400 | معلومات خاصة بالمواد المنتجة | |
| معلومات أخرى | | | | |
| القيام بعليات التصدير / | العلامة التجارية  | | المواد المنتجة المواد الأولية المستعملة: مواد محلية الكلس، الطين، الرمل مخامات الحديد، الإسمنت | |
| البلدان المستهدفة بعليات التصدير: / | | | دورية التحليل: كل ساعة/ساعتين يوم/يومين 7/اليوم 28/يوم | المراقبة الذاتية مخبر المصنع CETIM |
| ملاحظات: الإنتاج العالي يقدر بنسبة 90% و المصنع ينتج الإسمنت بمادة الكليكر المنتجة بالمصنع | | | أواعاد التنظف: موجودة | المواد المجرأة عليها التحليل كل المواد الأولية: المواد نصف مصنعة و المواد المصنعة - Mokaouem Mtin • Malaki Chamil |

المصدر: إدارة الموارد البشرية بالشركة.



SME*

الميثاق البيئي لأفارج إسمنت المسيلة

ماذا؟
للسيطرة والحد من تأثير نشاطاتنا على البيئة

لماذا؟
تحسين ظروف عملنا.
العمل على موقع أكثر جمالا ونظافة وأكثر صحة.

متى وأين؟
نهاية 2015، في المصنع والمحجر الرئيسي.

كيف؟
- بتنفيذ العمليات والإجراءات والتدابير للموقع مع:
- أقل انبعاث للغبار
- المزيد من إعادة تدوير المواد المسترجعة
- أفضل إدارة للنفايات (البطاريات، الورق...)
- أقل تلوث أثناء عملياتنا
- المعدات اللازمة لأفضل إدارة البيئية
- الإمتثال للأنظمة البيئية
- اتباع سياسة التحسين المستمر لأدائنا البيئي ومنع التلوث

من؟
كلنا (الموظفين والمتقاعدين والرائدين) لأن البيئة هي مسؤولية الجميع.

المسيلة، 12 جويلية 2015

La Direction
d'Usine
LCM/SPA

Le Directeur
Laurent Cartier

LAFARGE
بناء معن أفضل

السياسة البيئية

أولويات لافارج الجزائر



حرص لافارج الجزائر كمؤسسة مواطنة على العمل في كنف احترام القوانين المتعلقة بالبيئة ووفقا لمبادئ التنمية المستدامة المعتمدة من طرف مجموعة لافارج المؤكدة في طموحات 2020. فالأداء البيئي والأداء الصناعي أمران متكاملان ولنا طموح في أن نسجل أنشطتنا ضمن تسيير حريص على التنمية المستدامة وأن نسطر كل الوسائل الضرورية لضمان ديمومة نشاطنا الصناعي والحفاظ على الثروات الطبيعية والحماية التامة للبيئة.

سياستنا البيئية تبنى حول الطموحات التالية:

- 1- **نظام الإنذار البيئية**
 - وضع منظومة للتسيير البيئي تكون إطارا لتحسين مستمر لتسييرنا للأمر المتعلقة بالبيئة.
- 2- **توفير المياه**
 - تشجيع إعادة معالجة المياه في مواقعنا و تقليص استهلاك المياه السطحية و / أو الجوفية.
- 3- **التقليل من الانبعاثات**
 - التقليل من الأثر البيئي لنشاطاتنا على المواقع والانبعاثات (الازدحام الضوئي و الاهتزازي والأثر على الرؤية).
 - تطوير استخدام مصادر الطاقة المتجددة كلما أمكن ذلك.
 - التقليل من استعمال المواد غير المتجددة واستغلالها بآراء أولية ووقود بديل حيثما كان ذلك ممكن و آمن.
- 4- **المسؤولية الاجتماعية**
 - مواصلة التسيير الشامل للتعاقدات: التقليل من تكوينها ودراسة إمكانية التدوير والتخلص من البقايا بأساليب آمنة.
- 5- **التنوع البيولوجي**
 - وضع خطة لإعادة تهيئة المناطق مع العمل على الحفاظ على التنوع البيولوجي البيئي وما تصبو إليه الأطراف المعنية وفق معايير مجموعة لافارج.
- 6- **التعايش والتعاون**
 - توفير المواد عالية الجودة والبشرية الملائمة تحسيس وتكوين الموظفين لغاية التحسين المستمر في مجال الأداء البيئي.
- 7- **الأطراف المعنية**
 - توعية ومراقبة الموردين والموردين بخصوص احترام البيئة.
 - تشجيع الحوار المنتظم والفتوح مع الأطراف المعنية بخصوص الجوانب البيئية لرافقنا ومنشجائنا.
- 8- **مستودعات وحلول لتدوير النفايات**
 - تكثيف مبادرات حسن التسيير البيئي عند التصنيع وسنارة وتوزيع منشجائنا.
 - ترقية المبادرات والحلول والمنتجات المتعلقة بالبيئي المستدامة الأكثر جاعة والتي توفر الديمومة والاقتصاد في الطاقة والراحة.

تركز هذه السياسة على التزامات قوية لترجم في أهداف متموسة وقابلة للقياس ليتمكن كل واحد منا في إطار أنشطته اليومية أن يطبق وينفذ المبادئ المحددة في سياستنا البيئية.

إيريك مورنو
المدير العام



Frequency Table

الجنس

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-----------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid ذكر | 30 | 100.0 | 100.0 | 100.0 |

المستوى التعليمي

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid ثانوي | 1 | 3.3 | 3.3 | 3.3 |
| Valid جامعي | 28 | 93.3 | 93.3 | 96.7 |
| Valid اخر | 1 | 3.3 | 3.3 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

المركز الوظيفي

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid مدير مصلحة | 16 | 53.3 | 53.3 | 53.3 |
| Valid اداري | 14 | 46.7 | 46.7 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

الخبرة المهنية

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------------------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid أقل من 5 سنوات | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| Valid من 5 سنوات الى 10 سنوات | 6 | 20.0 | 20.0 | 26.7 |
| Valid أكثر من 10 سنوات | 22 | 73.3 | 73.3 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

هناك سياسة بيئية تتجهها الإدارة العليا للمؤسسة.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid أنفق | 4 | 13.3 | 13.3 | 13.3 |
| Valid أنفق تماما | 26 | 86.7 | 86.7 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

تتناسب هذه السياسة مع طبيعة و حجم الآثار البيئية الناتجة عن نشاطات المؤسسة.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid لا أنفق | 1 | 3.3 | 3.3 | 3.3 |
| Valid أنفق | 9 | 30.0 | 30.0 | 33.3 |
| Valid أنفق تماما | 20 | 66.7 | 66.7 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

تضمنت السياسة البيئية التزاما بالتحسين المستمر و منع التلوث.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| أنفق | 12 | 40.0 | 40.0 | 40.0 |
| Valid أنفق تماما | 18 | 60.0 | 60.0 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

تضمنت السياسة البيئية التزام أو تعهد بالاستجابة للتشريعات البيئية أو لمعاهدات أخرى.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| محايد | 1 | 3.3 | 3.3 | 3.3 |
| Valid أنفق | 12 | 40.0 | 40.0 | 43.3 |
| أنفق تماما | 17 | 56.7 | 56.7 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

تعمل السياسة البيئية على توفير إطار عمل مناسب لتحديد و مراجعة الأهداف و الغايات البيئية.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| لا أنفق | 1 | 3.3 | 3.3 | 3.3 |
| Valid أنفق | 15 | 50.0 | 50.0 | 53.3 |
| أنفق تماما | 14 | 46.7 | 46.7 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

السياسة البيئية موثقة و معلنة لجميع الموظفين.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| أنفق | 16 | 53.3 | 53.3 | 53.3 |
| Valid أنفق تماما | 14 | 46.7 | 46.7 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

تسعى الإدارة العليا للمؤسسة لتطبيق تكنولوجيايات الإنتاج الأنظف.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| أنفق | 14 | 46.7 | 46.7 | 46.7 |
| Valid أنفق تماما | 16 | 53.3 | 53.3 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

توضيح الجوانب البيئية المرتبطة بنشاط المؤسسة و تحديد الآثار البيئية الناتجة عن ذلك ضمن عملية التخطيط.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| لا أنفق | 1 | 3.3 | 3.3 | 3.3 |
| محايد | 1 | 3.3 | 3.3 | 6.7 |
| Valid أنفق | 16 | 53.3 | 53.3 | 60.0 |
| أنفق تماما | 12 | 40.0 | 40.0 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

تأخذ الجوانب البيئية بعين الاعتبار أثناء وضع الأهداف و الغايات.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| أنتفق | 14 | 46.7 | 46.7 | 46.7 |
| Valid أنتفق تماما | 16 | 53.3 | 53.3 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

يتم التخطيط لإجراءات تسمح بتطبيق المتطلبات القانونية الجديدة تلاءم الجوانب البيئية لأنشطة المؤسسة.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| محايد | 3 | 10.0 | 10.0 | 10.0 |
| Valid أنتفق | 15 | 50.0 | 50.0 | 60.0 |
| Valid أنتفق تماما | 12 | 40.0 | 40.0 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

تم تأسيس و توثيق الأهداف و الغايات البيئية، وهل توجد إجراءات تعمل على حفظ هذه الوثائق.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| أنتفق | 14 | 46.7 | 46.7 | 46.7 |
| Valid أنتفق تماما | 16 | 53.3 | 53.3 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

يسعى برنامج الإدارة البيئية إلى تحقيق الأهداف والغايات البيئية.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid محايد | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| Valid أنفق | 15 | 50.0 | 50.0 | 56.7 |
| Valid أنفق تماما | 13 | 43.3 | 43.3 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

تتضمن عملية التخطيط البيئي إجراءات و تشريعات تسمح و تسهل إدخال تعديلات تكنولوجية تساهم في تحقيق الإنتاج الأنظف.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid محايد | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| Valid أنفق | 17 | 56.7 | 56.7 | 63.3 |
| Valid أنفق تماما | 11 | 36.7 | 36.7 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

تم تعيين وتفويض مسؤولين يمثلون الإدارة العليا و يشرفون على الإدارة البيئية.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid محايد | 3 | 10.0 | 10.0 | 10.0 |
| Valid أنفق | 15 | 50.0 | 50.0 | 60.0 |
| Valid أنفق تماما | 12 | 40.0 | 40.0 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

تعمل الإدارة العليا على توفير مختلف الموارد الأساسية لتنفيذ و مراقبة نظام الإدارة البيئية.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| أنفق | 14 | 46.7 | 46.7 | 46.7 |
| Valid أنفق تماما | 16 | 53.3 | 53.3 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

تعمل الإدارة العليا على توفير الموارد الأساسية لتطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| محايد | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| Valid أنفق | 15 | 50.0 | 50.0 | 56.7 |
| أنفق تماما | 13 | 43.3 | 43.3 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

هناك سياسة توعية لكل الموظفين تتبعها الإدارة البيئية.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| محايد | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| Valid أنفق | 17 | 56.7 | 56.7 | 63.3 |
| أنفق تماما | 11 | 36.7 | 36.7 | 100.0 |

| | | | | |
|-------|----|-------|-------|--|
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |
|-------|----|-------|-------|--|

تم وضع برامج تدريبية على استعمال التكنولوجيات الجديدة المتعلقة بالإنتاج الأنظف.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| محايد | 3 | 10.0 | 10.0 | 10.0 |
| Valid أنفق | 15 | 50.0 | 50.0 | 60.0 |
| أنفق تماما | 12 | 40.0 | 40.0 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

توجد إجراءات تنظم الاتصالات الداخلية و الخارجية المرتبطة بالإدارة البيئية.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| أنفق | 14 | 46.7 | 46.7 | 46.7 |
| Valid أنفق تماما | 16 | 53.3 | 53.3 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

هناك نظام داخلي موثق للإدارة البيئية.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid محايد | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| أنفق | 15 | 50.0 | 50.0 | 56.7 |

| | | | | |
|-------------|----|-------|-------|-------|
| أنتفح تماما | 13 | 43.3 | 43.3 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

تم تأسيس إجراءات مناسبة لمراقبة الوثائق الضرورية المتعلقة بشهادة ISO14001.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| محايد | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| أنتفح | 17 | 56.7 | 56.7 | 63.3 |
| أنتفح تماما | 11 | 36.7 | 36.7 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

هل يوجد شكل و حلة مناسبين لجميع الوثائق ؟

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| محايد | 3 | 10.0 | 10.0 | 10.0 |
| أنتفح | 15 | 50.0 | 50.0 | 60.0 |
| أنتفح تماما | 12 | 40.0 | 40.0 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

تحدد و توثق العمليات و الأنشطة ذات العلاقة بالجوانب البيئية الهامة للمؤسسة.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|--|-----------|---------|---------------|--------------------|
| | | | | |

| | | | | | |
|-------|------------|----|-------|-------|-------|
| Valid | أنفق | 14 | 46.7 | 46.7 | 46.7 |
| | أنفق تماما | 16 | 53.3 | 53.3 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

يوجد برنامج تدخل في الحالات البينية الطارئة.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent | |
|-------|------------|---------|---------------|--------------------|-------|
| Valid | محايد | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| | أنفق | 15 | 50.0 | 50.0 | 56.7 |
| | أنفق تماما | 13 | 43.3 | 43.3 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

يتم اختبار برنامج التدخل بصفة دورية.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent | |
|-------|------------|---------|---------------|--------------------|-------|
| Valid | محايد | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| | أنفق | 17 | 56.7 | 56.7 | 63.3 |
| | أنفق تماما | 11 | 36.7 | 36.7 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

قامت المؤسسة بتأسيس إجراءات للمتابعة و القياس على أسس منتظمة تتلاءم و الخصائص

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| محايد | 3 | 10.0 | 10.0 | 10.0 |
| Valid أنفق | 15 | 50.0 | 50.0 | 60.0 |
| أنفق تماما | 12 | 40.0 | 40.0 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

توجد إجراءات موثقة للتقييم الدوري فيما يتعلق بالانسجام مع التشريعات و العمليات البيئية.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| أنفق | 14 | 46.7 | 46.7 | 46.7 |
| Valid أنفق تماما | 16 | 53.3 | 53.3 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

تحديد السلطات و المسؤوليات لاتخاذ القرارات التصحيحية و المعالجة في حالات عدم الانسجام و التوافق.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| محايد | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| Valid أنفق | 15 | 50.0 | 50.0 | 56.7 |
| أنفق تماما | 13 | 43.3 | 43.3 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

يتم فحص الوثائق و السجلات البيئية.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid محايد | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| Valid أنفق | 17 | 56.7 | 56.7 | 63.3 |
| Valid أنفق تماما | 11 | 36.7 | 36.7 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

رصد و قياس النتائج البيئية الناجمة عن تطبيق تكنولوجيايات الإنتاج الأنظف.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid لا أنفق | 1 | 3.3 | 3.3 | 3.3 |
| Valid محايد | 9 | 30.0 | 30.0 | 33.3 |
| Valid أنفق | 13 | 43.3 | 43.3 | 76.7 |
| Valid أنفق تماما | 7 | 23.3 | 23.3 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

يتم حساب الوفورات المالية الناتجة عن تطبيق تكنولوجيايات الإنتاج الأنظف.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid لا أنفق | 1 | 3.3 | 3.3 | 3.3 |
| Valid محايد | 3 | 10.0 | 10.0 | 13.3 |
| Valid أنفق | 14 | 46.7 | 46.7 | 60.0 |

| | | | | |
|-------------|----|-------|-------|-------|
| أنتفح تماما | 12 | 40.0 | 40.0 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

تقوم المؤسسة بتطبيق برنامج للتدقيق الدوري لنظام الإدارة البنينية.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| محاييد | 4 | 13.3 | 13.3 | 13.3 |
| أنتفح | 18 | 60.0 | 60.0 | 73.3 |
| أنتفح تماما | 8 | 26.7 | 26.7 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

راجعت المؤسسة نظام إدارتها البنينية.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| محاييد | 5 | 16.7 | 16.7 | 16.7 |
| أنتفح | 17 | 56.7 | 56.7 | 73.3 |
| أنتفح تماما | 8 | 26.7 | 26.7 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

كانت المراجعة داخلية.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|--|-----------|---------|---------------|--------------------|
| | | | | |

| | | | | |
|------------|----|-------|-------|-------|
| لا أتفق | 3 | 10.0 | 10.0 | 10.0 |
| محايد | 15 | 50.0 | 50.0 | 60.0 |
| Valid أتفق | 8 | 26.7 | 26.7 | 86.7 |
| أتفق تماما | 4 | 13.3 | 13.3 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

كانت المراجعة خارجية من طرف مدققين ضمن إجراءات الحصول على شهادة. ISO 14001

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| محايد | 1 | 3.3 | 3.3 | 3.3 |
| Valid أتفق | 21 | 70.0 | 70.0 | 73.3 |
| أتفق تماما | 8 | 26.7 | 26.7 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

يوجد برنامج للمراجعة الدورية للإدارة البيئية.

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| محايد | 1 | 3.3 | 3.3 | 3.3 |
| Valid أتفق | 21 | 70.0 | 70.0 | 73.3 |
| أتفق تماما | 8 | 26.7 | 26.7 | 100.0 |
| Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

Descriptive Statistics

| | N | Mean | Std. Deviation |
|---|----|--------|----------------|
| هناك سياسة بيئية تنتهجها الإدارة العليا للمؤسسة. | 30 | 4.8667 | .34575 |
| تتناسب هذه السياسة مع طبيعة و حجم الآثار البيئية الناتجة عن نشاطات المؤسسة. | 30 | 4.6000 | .67466 |
| تضمنت السياسة البيئية التزاما بالتحسين المستمر و منع التلوث. | 30 | 4.6000 | .49827 |
| تضمنت السياسة البيئية التزام أو تعهد بالاستجابة للتشريعات البيئية أو لمعاهدات أخرى. | 30 | 4.5333 | .57135 |
| تعمل السياسة البيئية على توفير إطار عمل مناسب لتحديد و مراجعة الأهداف و الغايات البيئية. | 30 | 4.4000 | .67466 |
| السياسة البيئية موثقة و معلنة لجميع الموظفين. | 30 | 4.4667 | .50742 |
| تسعى الإدارة العليا للمؤسسة لتطبيق تكنولوجيايات الإنتاج الأنظف. | 30 | 4.5333 | .50742 |
| توضيح الجوانب البيئية المرتبطة بنشاط المؤسسة و تحديد الآثار البيئية الناتجة عن ذلك ضمن عملية التخطيط. | 30 | 4.3000 | .70221 |
| تأخذ الجوانب البيئية بعين الاعتبار أثناء وضع الأهداف و الغايات. | 30 | 4.5333 | .50742 |
| يتم التخطيط لإجراءات تسمح بتطبيق المتطلبات القانونية الجديدة تلاءم الجوانب البيئية لأنشطة المؤسسة. | 30 | 4.3000 | .65126 |
| تم تأسيس و توثيق الأهداف و الغايات البيئية، و هل توجد إجراءات تعمل على حفظ هذه الوثائق. | 30 | 4.5333 | .50742 |
| يسعى برنامج الإدارة البيئية إلى تحقيق الأهداف و الغايات البيئية. | 30 | 4.3667 | .61495 |
| تتضمن عملية التخطيط البيئي إجراءات و تشريعات تسمح و تسهل إدخال تعديلات تكنولوجية تساهم في تحقيق الإنتاج الأنظف. | 30 | 4.3000 | .59596 |
| تم تعيين و تفويض مسؤولين يمثلون الإدارة العليا و يشرفون على الإدارة البيئية. | 30 | 4.3000 | .65126 |
| تعمل الإدارة العليا على توفير مختلف الموارد الأساسية لتنفيذ و مراقبة نظام الإدارة البيئية. | 30 | 4.5333 | .50742 |
| تعمل الإدارة العليا على توفير الموارد الأساسية لتطبيق تكنولوجيايات الإنتاج الأنظف. | 30 | 4.3667 | .61495 |
| هناك سياسة توعية لكل الموظفين تتبعها الإدارة البيئية. | 30 | 4.3000 | .59596 |

| | | | |
|--|----|--------|--------|
| تم وضع برامج تدريبية على استعمال التكنولوجيات الجديدة المتعلقة بالإنتاج الأنظف. | 30 | 4.3000 | .65126 |
| توجد إجراءات تنظم الاتصالات الداخلية و الخارجية المرتبطة بالإدارة البيئية. | 30 | 4.5333 | .50742 |
| هناك نظام داخلي موثوق للإدارة البيئية. | 30 | 4.3667 | .61495 |
| تم تأسيس إجراءات مناسبة لمراقبة الوثائق الضرورية المتعلقة بشهادة ISO14001. | 30 | 4.3000 | .59596 |
| هل يوجد شكل و حلة مناسبين لجميع الوثائق ؟ | 30 | 4.3000 | .65126 |
| تحدد و توثق العمليات و الأنشطة ذات العلاقة بالجوانب البيئية الهامة للمؤسسة. | 30 | 4.5333 | .50742 |
| يوجد برنامج تدخل في الحالات البيئية الطارئة. | 30 | 4.3667 | .61495 |
| يتم اختبار برنامج التدخل بصفة دورية. | 30 | 4.3000 | .59596 |
| قامت المؤسسة بتأسيس إجراءات للمتابعة و القياس على أسس منتظمة تتلاءم و الخصائص | 30 | 4.3000 | .65126 |
| توجد إجراءات موثقة للتقييم الدوري فيما يتعلق بالانسجام مع التشريعات و العمليات البيئية. | 30 | 4.5333 | .50742 |
| تحديد السلطات و المسؤوليات لاتخاذ القرارات التصحيحية و المعالجة في حالات عدم الانسجام و التوافق. | 30 | 4.3667 | .61495 |
| يتم فحص الوثائق و السجلات البيئية. | 30 | 4.3000 | .59596 |
| رصد و قياس النتائج البيئية الناجمة عن تطبيق تكنولوجيات الإنتاج الأنظف. | 30 | 3.8667 | .81931 |
| يتم حساب الوفورات المالية الناتجة عن تطبيق تكنولوجيات الإنتاج الأنظف. | 30 | 4.2333 | .77385 |
| تقوم المؤسسة بتطبيق برنامج للتدقيق الدوري لنظام الإدارة البيئية. | 30 | 4.1333 | .62881 |
| راجعت المؤسسة نظام إدارتها البيئية. | 30 | 4.1000 | .66176 |
| كانت المراجعة داخلية. | 30 | 3.4333 | .85836 |
| كانت المراجعة خارجية من طرف مدققين ضمن إجراءات الحصول على شهادة ISO 14001 | 30 | 4.2333 | .50401 |
| يوجد برنامج للمراجعة الدورية للإدارة البيئية. | 30 | 4.2333 | .50401 |
| السياسة | 30 | 4.5714 | .35393 |

| | | | |
|--------------------|----|--------|--------|
| التخطيط | 30 | 4.3889 | .40432 |
| تنفيذ | 30 | 4.3750 | .42926 |
| الفحص | 30 | 4.2476 | .40394 |
| المراجعة | 30 | 4.0000 | .45486 |
| Valid N (listwise) | 30 | | |

Scale: مدى تطبيق السياسة والالتزام

Case Processing Summary

| | | N | % |
|-------|-----------------------|----|-------|
| Cases | Valid | 30 | 100.0 |
| | Excluded ^a | 0 | .0 |
| | Total | 30 | 100.0 |

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|------------------|------------|
| .764 | 7 |

RELIABILITY

/VARIABLES=x21 x22 x23 x24 x25 x26

```
;) ALL91_ي;91_;82_;78_ل;75_ ;71_;83_;76_يقم;76_;91_;78_ى;83_م /SCALE('
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Notes

| | | |
|------------------------|--------------------------------|---|
| | Output Created | 17-JAN-2023 09:13:29 |
| | Comments | |
| | Data | C:\Users\said\Desktop aami\Untitled1.sav |
| | Active Dataset | DataSet1 |
| Input | Filter | <none> |
| | Weight | <none> |
| | Split File | <none> |
| | N of Rows in Working Data File | 30 |
| | Matrix Input | |
| Missing Value Handling | Definition of Missing | User-defined missing values are treated as missing. |
| | Cases Used | Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure. |

| | | |
|-----------|----------------|--|
| | | RELIABILITY |
| Syntax | | /VARIABLES=x21 x22 x23 x24 x25 x26 ') ALL مدى تطبيق مبدأ التخطيط ALL (' /SCALE= /MODEL=ALPHA. |
| Resources | Processor Time | 00:00:00.02 |
| | Elapsed Time | 00:00:00.02 |

[DataSet1] C:\Users\said\Desktop\naami\Untitled1.sav

مدى تطبيق مبدأ التخطيط Scale

Case Processing Summary

| | | N | % |
|-------|-----------------------|----|-------|
| Cases | Valid | 30 | 100.0 |
| | Excluded ^a | 0 | .0 |
| | Total | 30 | 100.0 |

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

| | |
|------------------|------------|
| Cronbach's Alpha | N of Items |
|------------------|------------|

| | |
|------|---|
| .758 | 6 |
|------|---|

RELIABILITY

/VARIABLES=x31 x32 x33 x34 x35 x36 x37 x38 x39 x310 x311 x312

/' /SCALE(' م_83; ى_78; 91_76; بيق_76; م_76; 83_71; 75_78; نفى_84; و_75; ل_78; 88_94; بيل ')
ALL

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Notes

| | | |
|------------------------|--------------------------------|---|
| | Output Created | 17-JAN-2023 09:14:42 |
| | Comments | |
| | Data | C:\Users\said\Desktop aami\Untitled1.sav |
| | Active Dataset | DataSet1 |
| Input | Filter | <none> |
| | Weight | <none> |
| | Split File | <none> |
| | N of Rows in Working Data File | 30 |
| | Matrix Input | |
| Missing Value Handling | Definition of Missing | User-defined missing values are treated as missing. |

| | | |
|-----------|----------------|--|
| | Cases Used | Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure. |
| | Syntax | RELIABILITY /VARIABLES=x31 x32 x33 x34 x35 x36 x37 x38 x39 x310 x311 x312 ' /SCALE('مدى تطبيق مبدأ التنفيذ والتشغيل ALL') /MODEL=ALPHA. |
| Resources | Processor Time | 00:00:00.00 |
| | Elapsed Time | 00:00:00.00 |

[DataSet1] C:\Users\said\Desktop\naami\Untitled1.sav

Scale: مدى تطبيق مبدأ التنفيذ والتشغيل

Case Processing Summary

| | | N | % |
|-------|-----------------------|----|-------|
| Cases | Valid | 30 | 100.0 |
| | Excluded ^a | 0 | .0 |
| | Total | 30 | 100.0 |

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|------------------|------------|
| .916 | 12 |

RELIABILITY

/VARIABLES=x41 x42 x43 x44 x45 x46 x47

/SCALE('م_83; ى_78; 91_76; بيق_76; 83_71; 75_لف; 81_89; و_75; ل_93; مل
') ALL; 81_ي; 81_89; 78_ل; 75_

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Notes

| | |
|----------------|---|
| Output Created | 17-JAN-2023 09:15:44 |
| Comments | |
| Data | C:\Users\said\Desktop aami\Untitled1.sav |
| Input | Active Dataset DataSet1 |
| Filter | <none> |
| Weight | <none> |

| | | |
|------------------------|--------------------------------|---|
| | Split File | <none> |
| | N of Rows in Working Data File | 30 |
| | Matrix Input | |
| Missing Value Handling | Definition of Missing | User-defined missing values are treated as missing. |
| | Cases Used | Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure. |
| | Syntax | RELIABILITY /VARIABLES=x41 x42 x43 x44 x45 x46 x47 /SCALE('مدى تطبيق مبدأ الفحص والعمل التصحيحي') ALL /MODEL=ALPHA. |
| Resources | Processor Time | 00:00:00.00 |
| | Elapsed Time | 00:00:00.00 |

[DataSet1] C:\Users\said\Desktop\naami\Untitled1.sav

Scale: مدى تطبيق مبدأ الفحص والعمل التصحيحي

Case Processing Summary

| | N | % |
|--|---|---|
| | | |

| | | | |
|-------|-----------------------|----|-------|
| | Valid | 30 | 100.0 |
| Cases | Excluded ^a | 0 | .0 |
| | Total | 30 | 100.0 |

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|------------------|------------|
| .717 | 7 |

RELIABILITY

/VARIABLES=x51 x52 x53 x54

;) ALL77_;93_;80_;75_;85_لم;75_ ;71_;83_;76_م;76_;91_;78_ى;83_م /SCALE('

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Notes

| | |
|----------------|----------------------|
| Output Created | 17-JAN-2023 09:16:36 |
| Comments | |

| | | |
|------------------------|--------------------------------|---|
| | Data | C:\Users\said\Desktop |
| | | aami\Untitled1.sav |
| | Active Dataset | DataSet1 |
| Input | Filter | <none> |
| | Weight | <none> |
| | Split File | <none> |
| | N of Rows in Working Data File | 30 |
| | Matrix Input | |
| Missing Value Handling | Definition of Missing | User-defined missing values are treated as missing. |
| | Cases Used | Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure. |
| | | RELIABILITY |
| | Syntax | /VARIABLES=x51 x52 x53 x54 ') ALL مدى تطبيق مبدأ المراجعة /SCALE(' |
| | | /MODEL=ALPHA. |
| Resources | Processor Time | 00:00:00.03 |
| | Elapsed Time | 00:00:00.02 |

[DataSet1] C:\Users\said\Desktop\naami\Untitled1.sav

Scale: مدى تطبيق مبدأ المراجعة

Case Processing Summary

| | | N | % |
|-------|-----------------------|----|-------|
| Cases | Valid | 30 | 100.0 |
| | Excluded ^a | 0 | .0 |
| | Total | 30 | 100.0 |

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|------------------|------------|
| .656 | 4 |

GET

FILE='C:\Users\said\Desktop\nami\Untitled1.sav'.

DATASET NAME DataSet1 WINDOW=FRONT.

Reliability**Notes**

| | |
|----------------|----------------------|
| Output Created | 19-JAN-2023 09:13:17 |
| Comments | |

| | | |
|------------------------|--------------------------------|--|
| | Data | C:\Users\said\Desktop |
| | | aami\Untitled1.sav |
| | Active Dataset | DataSet1 |
| | Filter | <none> |
| Input | Weight | <none> |
| | Split File | <none> |
| | N of Rows in Working Data File | 30 |
| | Matrix Input | C:\Users\said\Desktop |
| | | aami\Untitled1.sav |
| Missing Value Handling | Definition of Missing | User-defined missing values are treated as missing. |
| | Cases Used | Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure. |
| | Syntax | RELIABILITY /VARIABLES=x11 x12 x13 x14 x15 x16 x17 x21 x22 x23 x24 x25 x26 x31 x32 x33 x34 x35 x36 x37 x38 x39 x310 x311 x312 x41 x42 x43 x44 x45 x46 x47 x51 x52 x53 x54 ') ALL الدراسة ككل /SCALE(' |
| Resources | Processor Time | 00:00:00.00 |
| | Elapsed Time | 00:00:00.02 |

[DataSet1] C:\Users\said\Desktop\naami\Untitled1.sav

Scale: الدراسة ككل

Case Processing Summary

| | | N | % |
|-------|-----------------------|----|-------|
| Cases | Valid | 30 | 100.0 |
| | Excluded ^a | 0 | .0 |
| | Total | 30 | 100.0 |

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|------------------|------------|
| .943 | 36 |

One-Sample Statistics

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|----------|----|--------|----------------|-----------------|
| السياسة | 30 | 4.5714 | .35393 | .06462 |
| التخطيط | 30 | 4.4056 | .40515 | .07397 |
| تنفيذ | 30 | 4.3917 | .43392 | .07922 |
| الفحص | 30 | 4.2571 | .41165 | .07516 |
| المراجعة | 30 | 4.0000 | .45486 | .08305 |

| | | | | |
|------|----|--------|--------|--------|
| الكل | 30 | 4.3252 | .34209 | .06246 |
|------|----|--------|--------|--------|

One-Sample Test

| | Test Value = 0 | | | | | |
|----------|----------------|----|-----------------|-----------------|---|--------|
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | | | Lower | Upper |
| السياسة | 70.746 | 29 | .000 | 4.57143 | 4.4393 | 4.7036 |
| التخطيط | 59.559 | 29 | .000 | 4.40556 | 4.2543 | 4.5568 |
| تنفيذ | 55.434 | 29 | .000 | 4.39167 | 4.2296 | 4.5537 |
| الفحص | 56.643 | 29 | .000 | 4.25714 | 4.1034 | 4.4109 |
| المراجعة | 48.166 | 29 | .000 | 4.00000 | 3.8302 | 4.1698 |
| الكل | 69.250 | 29 | .000 | 4.32516 | 4.1974 | 4.4529 |

Tests of Normality^{a,d,e,f,g}

| الخبرة المهنية | Kolmogorov-Smirnov ^b | | | Shapiro-Wilk | | | |
|----------------|---------------------------------|------|------|--------------|------|------|------|
| | Statistic | df | Sig. | Statistic | df | Sig. | |
| السياسة | من 5 سنوات الى 10 سنوات | .263 | 6 | .200* | .874 | 6 | .242 |
| | اكثر من 10 سنوات | .216 | 23 | .007 | .890 | 23 | .016 |
| التخطيط | من 5 سنوات الى 10 سنوات | .198 | 6 | .200* | .967 | 6 | .875 |
| | اكثر من 10 سنوات | .172 | 23 | .077 | .907 | 23 | .035 |
| تنفيذ | من 5 سنوات الى 10 سنوات | .214 | 6 | .200* | .958 | 6 | .804 |
| | اكثر من 10 سنوات | .229 | 23 | .003 | .865 | 23 | .005 |
| الفحص | من 5 سنوات الى 10 سنوات | .185 | 6 | .200* | .913 | 6 | .459 |

| | | | | | | | |
|----------|-------------------------|------|----|-------|------|----|------|
| المراجعة | أكثر من 10 سنوات | .186 | 23 | .038 | .954 | 23 | .351 |
| | من 5 سنوات الى 10 سنوات | .241 | 6 | .200* | .913 | 6 | .456 |
| | أكثر من 10 سنوات | .205 | 23 | .014 | .941 | 23 | .191 |

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction. It has been omitted. السياسة is constant when الخبرة المهنية = أقل من 5 سنوات.

b. Lilliefors Significance Correction

d. التخطيط is constant when الخبرة المهنية = أقل من 5 سنوات. It has been omitted.

e. تنفيذ is constant when الخبرة المهنية = أقل من 5 سنوات. It has been omitted.

f. الفحص is constant when الخبرة المهنية = أقل من 5 سنوات. It has been omitted.

g. المراجعة is constant when الخبرة المهنية = أقل من 5 سنوات. It has been omitted.

Tests of Normality

| | Kolmogorov-Smirnov ^a | | | Shapiro-Wilk | | |
|----------|---------------------------------|----|-------|--------------|----|------|
| | Statistic | df | Sig. | Statistic | df | Sig. |
| الكل | .113 | 29 | .200* | .942 | 29 | .114 |
| السياسة | .200 | 29 | .004 | .901 | 29 | .010 |
| التخطيط | .161 | 29 | .052 | .911 | 29 | .018 |
| تنفيذ | .187 | 29 | .011 | .886 | 29 | .005 |
| الفحص | .136 | 29 | .182 | .963 | 29 | .399 |
| المراجعة | .155 | 29 | .072 | .952 | 29 | .209 |

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

Tests of Normality

| المركز الوظيفي | Kolmogorov-Smirnov ^a | | | Shapiro-Wilk | | | |
|----------------|---------------------------------|------|------|--------------|------|------|------|
| | Statistic | df | Sig. | Statistic | df | Sig. | |
| السياسة | مدير مصلحة | .200 | 16 | .086 | .890 | 16 | .055 |
| | اداري | .170 | 14 | .200* | .891 | 14 | .084 |
| التخطيط | مدير مصلحة | .159 | 16 | .200* | .902 | 16 | .088 |
| | اداري | .209 | 14 | .098 | .902 | 14 | .119 |
| تنفيذ | مدير مصلحة | .209 | 16 | .061 | .900 | 16 | .079 |
| | اداري | .217 | 14 | .072 | .886 | 14 | .072 |
| الفحص | مدير مصلحة | .153 | 16 | .200* | .976 | 16 | .926 |
| | اداري | .242 | 14 | .026 | .902 | 14 | .121 |
| المراجعة | مدير مصلحة | .197 | 16 | .096 | .896 | 16 | .069 |
| | اداري | .286 | 14 | .003 | .884 | 14 | .067 |

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

Tests of Normality^{a,c,d,e,f,g,h,i,j,k}

| المستوى التعليمي | Kolmogorov-Smirnov ^b | | | Shapiro-Wilk | | | |
|------------------|---------------------------------|------|------|--------------|------|------|------|
| | Statistic | df | Sig. | Statistic | df | Sig. | |
| السياسة | جامعي | .196 | 27 | .009 | .900 | 27 | .013 |
| التخطيط | جامعي | .169 | 27 | .045 | .912 | 27 | .026 |
| تنفيذ | جامعي | .196 | 27 | .009 | .886 | 27 | .007 |
| الفحص | جامعي | .145 | 27 | .152 | .966 | 27 | .493 |
| المراجعة | جامعي | .145 | 27 | .149 | .956 | 27 | .293 |

a. السياسة is constant when المستوى التعليمي = ثانوي. It has been omitted.

b. Lilliefors Significance Correction

c. السياسة is constant when المستوى التعليمي = اخر. It has been omitted.

d. التخطيط is constant when المستوى التعليمي = ثانوي. It has been omitted.

e. التخطيط is constant when المستوى التعليمي = اخر. It has been omitted.

f. تنفيذ is constant when المستوى التعليمي = ثانوي. It has been omitted.

g. تنفيذ is constant when المستوى التعليمي = اخر. It has been omitted.

h. الفحص is constant when المستوى التعليمي = ثانوي. It has been omitted.

i. الفحص is constant when المستوى التعليمي = اخر. It has been omitted.

j. المراجعة is constant when المستوى التعليمي = ثانوي. It has been omitted.

k. المراجعة is constant when المستوى التعليمي = اخر. It has been omitted.

[DataSet1] C:\Users\said\Desktop\naami\Untitled1.sav

Descriptive Statistics

| | N | Mean | Std. Deviation | Minimum | Maximum |
|----------------|----|--------|----------------|---------|---------|
| السياسة | 30 | 4.5714 | .35393 | 3.86 | 5.00 |
| تنفيذ | 30 | 4.3917 | .43392 | 3.75 | 5.00 |
| الفحص | 30 | 4.2571 | .41165 | 3.43 | 5.00 |
| المراجعة | 30 | 4.0000 | .45486 | 3.00 | 5.00 |
| الخبرة المهنية | 30 | 2.7333 | .52083 | 1.00 | 3.00 |

Kruskal-Wallis Test

Ranks

| الخبرة المهنية | N | Mean Rank |
|-------------------------|----|-----------|
| اقل من 5 سنوات | 1 | 22.00 |
| من 5 سنوات الى 10 سنوات | 6 | 12.92 |
| اكتر من 10 سنوات | 23 | 15.89 |
| Total | 30 | |
| السياسة | | |
| اقل من 5 سنوات | 1 | 14.00 |
| من 5 سنوات الى 10 سنوات | 6 | 17.17 |
| اكتر من 10 سنوات | 23 | 15.13 |
| Total | 30 | |
| تنفيذ | | |
| اقل من 5 سنوات | 1 | 19.00 |
| من 5 سنوات الى 10 سنوات | 6 | 16.92 |
| اكتر من 10 سنوات | 23 | 14.98 |
| Total | 30 | |
| الفحص | | |
| اقل من 5 سنوات | 1 | 10.00 |
| من 5 سنوات الى 10 سنوات | 6 | 15.50 |
| اكتر من 10 سنوات | 23 | 15.74 |
| Total | 30 | |
| المراجعة | | |

Test Statistics^{a,b}

| | السياسة | تنفيذ | الفحص | المراجعة |
|-------------|---------|-------|-------|----------|
| Chi-Square | 1.135 | .296 | .403 | .424 |
| Df | 2 | 2 | 2 | 2 |
| Asymp. Sig. | .567 | .863 | .818 | .809 |

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: الخبرة المهنية

Descriptive Statistics

| | N | Mean | Std. Deviation | Minimum | Maximum |
|----------------|----|--------|----------------|---------|---------|
| الفحص | 30 | 4.2571 | .41165 | 3.43 | 5.00 |
| المراجعة | 30 | 4.0000 | .45486 | 3.00 | 5.00 |
| المركز الوظيفي | 30 | 2.4667 | .50742 | 2.00 | 3.00 |

Kruskal-Wallis Test

Ranks

| المركز الوظيفي | N | Mean Rank |
|----------------|----|-----------|
| مدير مصلحة | 16 | 14.69 |
| الفحص اداري | 14 | 16.43 |
| Total | 30 | |
| مدير مصلحة | 16 | 11.81 |
| المراجعة اداري | 14 | 19.71 |
| Total | 30 | |

Test Statistics^{a,b}

| | الفحص | المراجعة |
|-------------|-------|----------|
| Chi-Square | .298 | 6.259 |
| Df | 1 | 1 |
| Asymp. Sig. | .585 | .012 |

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: المركز الوظيفي

Descriptive Statistics

| | N | Mean | Std. Deviation | Minimum | Maximum |
|------------------|----|--------|----------------|---------|---------|
| السياسة | 30 | 4.5714 | .35393 | 3.86 | 5.00 |
| التخطيط | 30 | 4.4056 | .40515 | 3.67 | 5.00 |
| تنفيذ | 30 | 4.3917 | .43392 | 3.75 | 5.00 |
| المستوى التعليمي | 30 | 2.9667 | .31984 | 2.00 | 4.00 |

Kruskal-Wallis Test

Ranks

| المستوى التعليمي | N | Mean Rank |
|------------------|----|-----------|
| ثانوي | 2 | 14.00 |
| السياسة جامعي | 27 | 15.37 |
| اخر | 1 | 22.00 |

| | | | |
|---------|-------|----|-------|
| | Total | 30 | |
| التخطيط | ثانوي | 2 | 22.00 |
| | جامعي | 27 | 14.57 |
| | اخر | 1 | 27.50 |
| | Total | 30 | |
| تنفيذ | ثانوي | 2 | 22.00 |
| | جامعي | 27 | 14.57 |
| | اخر | 1 | 27.50 |
| | Total | 30 | |

Test Statistics^{a,b}

| | السياسة | التخطيط | تنفيذ |
|-------------|---------|---------|-------|
| Chi-Square | .624 | 3.345 | 3.372 |
| df | 2 | 2 | 2 |
| Asymp. Sig. | .732 | .188 | .185 |

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: المستوى التعليمي